

حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين

الدكتور حسين حامد حسان*

مقدمة :

عقد التأمين من العقود الحادثة التي لم يكن لها وجود في عصور الفقه الإسلامي الأولى ، وقد كان ذلك سبباً في كثرة الكلام في هذا العقد في الشريعة الإسلامية وتعدد آراء الباحثين من فقهاء هذا العصر فيه . فبعض هؤلاء العلماء يفتى بجوازه وحله ، وبعضهم يحكم عليه بالمنع والتحريم ، ويقصر فريق ثالث منهم هذا المنع والتحريم على بعض أنواع التأمين دون بعض .

ولما كان الحكم على الشيء فرعاً عن تصوره ، كما يقول العلماء ، وجب على من يتصدى للحكم في عقود التأمين بالحل والتحريم أن يحدد بدقة بالغة طبيعة هذه العقود والخصائص الجوهرية التي تميزها عن غيرها ، وأن يختبر في هذا التحديد الإجمال والتعيم ، وأن يتبع عن الإغراق في الفرض والتقدير ، حتى يكون حكمه على المعاملة كما تقع في العمل ، لا كما يرجوها الباحث أن تكون ، وإن وجب أن يقدم الباحث هذا الرجاء بدليلاً شرعياً يحقق المقصود .

وسرى أن إغراق بعض الباحثين في عقود التأمين ، في فروض غير قائمة ، قد أدى بهم إلى ترك بيان حكم الشريعة فيما طلب منهم بيان حكم الشريعة فيه ، فهم بدلاً من أن يحكموا في عقود التأمين كما تنظمه قوانينه ومارسها هيئاته ، ثم يعرضوا ما يظنونه البديل المشروع ، نجد لهم يتزكون الحكم على واقع هذه العقود ، ويشغلون أنفسهم بعقود يظنونها القائمة ، ثم يبنون أحكامهم على هذا الفرض والتقدير .

إن تحديد محل البحث وموضوع التزاع فيما اختلف فيه الباحثون ، يحصر الخلاف بين الباحثين في مجال ضيق ، ويعين كل بباحث على فهم أدلة الآخر وتقديرها ، وكثيراً ما يقود ذلك إلى اتفاق الرأي فيما اختلفوا فيه .

* المشرف على قسم الدراسات العليا الشريعة بكلية الشريعة بجامعة المكرمة الملك عبد العزيز .

من أجل ذلك رأيت أن أعرض ، في الفصل الأول من هذا البحث ، نظام التأمين في القوانين التي نظمته ، فأبين الوظائف التي يؤديها ، والأهداف والغايات التي يسعى الناس إلى تحقيقها من ورائه ، ثم أذكر الوسائل التي كشف عنها العمل لأداء هذه الوظائف وتحقيق تلك الأهداف والغايات ، أعني بذلك عقود التأمين والهيئات التي تقوم على إدارته وتنظيمه .

وسوف نذكر على هذه النقطة في الدراسة ، فإن التأمين ، بإعتباره فكرة ونظاما ، يقوم على التعاون والتضامن ، وذلك يجعله محققاً لمقاصد الشريعة ، متفقاً مع غاياتها وأهدافها ، غير أن الشريعة إذ جعلت التعاون غاية مطلوبة فقد بنت الطرق التي يتحقق بها هذا التعاون والتضامن ، ولم تترك ذلك هوى الناس ، ومن ثم يخطيء من يستدل بمشروعية الغاية والمهدى على جواز الوصول إلى هذه الغاية أو تحقيق ذلك المهدى بكل طريق . فالشريعة الإسلامية عندما بنت الغايات والمقاصد حددت الوسائل المشروعة لهذه الغايات والمقاصد .

فكسب المال والعمل على تبنيه واستثماره مقصد مشروع ، ولكن ذلك ينبغي أن يكون بالوسائل التي بنتها الشريعة ، ومن ثم فليس مما يتفق مع أصول الاستدلال أن يقول قائل يجوزأخذ الفائدة ، لأنها طريق لتنمية الأموال ، ولا أن يقول يجوز بيع المدوم بحججة أنه وسيلة من وسائل تبادل الأموال .

وسوف نرى أن بعض الباحثين بالغوا في الاستدلال على جواز عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين المساهمة مع المستأمين ، بأن التأمين تعاون على البر والتقوى ، وأنه يحقق غايات وأهدافا يطلبها الشارع وتحث الناس عليها . ويصوغون استدلالهم هكذا : عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين المساهمة تحقق التعاون والتضامن ، والتعاون والتضامن مقصود للشارع ، فهذه العقود مقصودة للشارع فلا تمنع . ونحن نوافقهم على المقدمة الثانية ونختلفم في الأولى ، لأن مشروعية الغاية والمهدى لا تستلزم بالضرورة مشروعية وسيلة معينة توصل إليها .

أما الفصل الثاني من هذا البحث فقد خصصته لبيان حكم الشريعة الإسلامية في الوسائل التي ابتكرت وجرى عليها العمل في تحقيق الأهداف التي ترتكب من وراء فكرة التأمين أعني عقود التأمين ، وسأرى أن هذه العقود قد تقوم بها الدولة نفسها أو بواسطة إحدى هيئاتها العامة ، وقد تقوم بها جمعيات التأمين التعاونية ، وقد تقوم بها شركات

مساهمة فاي هذه الوسائل يتفق مع أحكام الشريعة؟ وهل هناك وسائل أخرى لتحقيق فكرة التأمين أولى من تلك الوسائل وأسلم؟ ذلك أنتا إذا اتفقنا على شرعية الغاية وسمو المقصود لزم البحث عن الوسائل الشرعية التي توصل إلى هذه الغاية وتحقق ذلك المقصود.

الفصل الأول

التأمين في القانون

(النظريه والتطبيق)

القصد من دراسة التأمين في القانون هو تحديد الواقعه التي تتصدى لبيان حكم الشرع فيها ، ذلك أن التأمين نظام طبق فعلاً في الحياة العملية ونظمته القوانين ، فإذا أراد الباحث أن يكون حكمه عليه صحيحاً لزمه أن يعرضه كما نظمته هذه القوانين وجرت عليه هيئات التأمين في العمل ، وألا يلتجأ في عرضه هذا ، كما قلنا ، إلى فرض أمور ليس لها وجود في الواقع العملي .

ولقد وقع في هذا المحظوظ بعض الباحثين في عقود التأمين ، فتصوروا ، وهم يحكمون في عقود التأمين ، أن التأمين الذي تقوم به شركات التأمين المساهمة « ليس إلا انتهاكاً إلى إتفاق تعاوني نظم تنظيمياً دقيقاً بين عدد كبير من الناس يتعرضون جماعياً للخطر » ، وأن « ما يدفع — لشركات التأمين من أقساط — فرتكها ووضعها بالنسبة إليه مركز المال الذي يوضع تحت وصايتها وولايتها » ، وأن المعاوضة في عقد التأمين « إنما هي بين القسط الذي يدفعه المؤمن له والأمان الذي يحصل عليه بمقتضى العقد » وأن المستأمن يحصل على هذا العوض بمجرد عقد التأمين دون توقف على وقوع الخطر » ، وأن العقد الذي يربط بين شركة التأمين والمؤمن له في التأمين على الحياة لحالة البقاء ، هو عقد مضاربة يجانب عقد التأمين ، وأن الأقساط التي يدفعها المؤمن في هذه الحالة هي مال المضاربة ، وأن الشركة لا تملكونها ، بل تتجزئ فيها والربح بينها وبين المؤمن له ، وأن مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة للمؤمن له عند بقاءه حيا في المدة المتفق عليها ، هو رأس مال المضاربة مضافاً إليه الربح ، وأنه لا مانع يمنع في الشرع من أن يكون الربح في عقد المضاربة محدداً بنسبة من رأس المال لامن الربح . فهذه كلها إفتراضات غير قائلة ، وليس لها سند من نصوص القانون ولا آراء الشرح ، ومن ثم يحكم على معاملة غير موجودة ، في حين أنه يترك الحكم في المعاملة القائلة التي طلب منه بيان حكم الشرع فيها .

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نعرف في أحدهما التأمين في النظرية والتطبيق ، ثم نعرض في ثانيةها لأهم تقسيماته .

المبحث الأول

التعريف بالتأمين : النظرية والتطبيق

رأينا أن هناك فرقاً بين نظام التأمين أو نظرته وبين عقد التأمين ، كوسيلة قانونية لتحقيق أهداف النظام وتطبيق النظرية ولذلك رأيت أن أعرف بالتأمين باعتباره فكرة ونظاماً في مطلب أول ، ثم أعرف عقد التأمين باعتباره الصيغة القانونية لتحقيق التعاون الذي يهدف إليه نظام التأمين في مطلب ثان .

المطلب الأول : نظام التأمين :

يفرق شراح القانون بين نظرية التأمين وعقد التأمين ، فنظرية التأمين كما يقول أحد شراح القانون^(١) « ليست إلا تعاوناً منظماً تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد ، حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم ، تعاون الجميع في مواجهته ، بتضحيه قليلة بينما كل منهم . يتلاطفون بها أضراراً جسيمة تتحقق بمن نزل الخطر به منهم لو لا هذا التعاون . فالتأمين إذن تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى ، يبر به المتعاونون بعضهم بعضاً ، ويتقون جميعاً شر المخاطر التي تهددهم » .

ويعرف أستاذنا الفاضل الشيخ علي الخفيف ، أمن الله في عمره ، التأمين باعتباره نظاماً وفكرة فيقول إنه : « ليس إلا اتفاقاً إلى اتفاق تعاوني منظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس الذين يتعرضون جميعاً لخطر ، حتى إذا حاق الخطر ببعضهم تعاون الجميع على رفعه أو تخفيف ضرره ، ببذل ميسور لكل منهم ، يتلاطفون به ضرراً عظيماً نزل ببعضهم » .

ويعرض الأستاذ مصطفى الزرقاء نظام التأمين فيقول^(٢) « إنَّ المفهوم الماثل في

(١) بحث مقدم لإسبرو الفقه الإسلامي ومهرجان الإمام ابن تيمية الذي عقده المجلس الأعلى للقانون والآداب والعلوم الإجتماعية في المدة من ١٦ إلى ٢١ من شوال سنة ١٣٨٠ الموافق من ١ إلى ٦ من إبريل ١٩٦١ يعنون عقد التأمين و موقف الشريعة الإسلامية منه . بمجموعة أعمال الأسبوع صفحة ٣٨٥ .

(٢) الدكتور عبد الرزاق السنبوري . الوسيط في شرح القانون المدني المصري ٧ : ٢ : ١٠٨٧ . رقم ١ .

أذهان علماء القانون نظام التأمين أنه نظام تعاوني تضامني يؤدي إلى تفتيت أجزاء المخاطر والمصالح وتوزيعها على مجموع المستأمين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم ، بدلاً من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده ، ويقولون إن الإسلام في جميع تشعّعاته المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية والإقتصادية يهدف إلى إقامة مجتمع على أساس التعاون والتكافل المطلق في الحقوق والواجبات » .

وسوف نرى أن التأمين بهذا المعنى . أي باعتباره فكرة ونظاماً غير منظور فيه إلى الوسائل العملية لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام أمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدعو إليه أدلةها الحجزية ، ذلك أن التأمين على هذا النحو « إنضمام إلى اتفاق تعاوني ، نظم تنظيمياً دقيقاً ، بين عدد كبير من الناس ، وأن غاية هذا التعاون هو رفع الأخطار التي قد تنزل بأحد المتعاونين أو تخفيف ضررها ، وأن وسيلة المتعاونين في ذلك هي بذل تضحيه قليلة ، أو بذل ميسور ، من كل واحد منهم » .

ونحن لا نظن أنه قد ثار بحث أو وجد خلاف في جواز التأمين بهذا المعنى ، بل البحث والخلاف في بعض الوسائل العملية التي ظهرت في الممارسة لتطبيق النظام وتحقيق الفكرة ، وأعني بذلك على وجه الخصوص عقود التأمين التي يبرمها المستأمينون مع شركات التأمين المساهمة ، ذلك أن هذه العقود هي عقود غرر ، في العلاقة بين الشركة والمستأمين المعين ، باتفاق الباحثين ، ومن ثم وجب أن تقوم بهذه العقود هيئة لا تبغي من ورائها الربح ، وذلك ما يتحقق بالتأمين الذي تقوم به الدولة أو إحدى هيئاتها العامة ، أو الذي تمارسه الجمعيات التعاونية لتبادل التأمين ، كما سترى .

وأن الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون وبذل التضحيات هي عقود التبرع التي لا يقصد التعاون والمصحي فيها عوضاً مالياً ، مقابلأً لما بذل ، ومن ثم جازت هذه العقود مع الجهة والغرر عند بعض العلماء ، ذلك أن محل التبرع إذا فات على من أحسن إليه به لم يلحقه بفواته ضرر ، فإنه لم يبذل لهذا الإحسان عوضاً ، بخلاف عقود المعاوضات فإن العوض الذي يبذل أحد طرفي المعاوضة إذا فات عليه . بسبب الجهة والغرر ، لحقه الضرر بضياع المال المبذول في مقابلته . ولقد عبر عن هذا الأصل . أوضح تعبير . القرافي المالكي حيث يقول⁽¹⁾ التصرفات ثلاثة أقسام : طرفان وواسطة . فالطرفان أحدهما : معاوضة صرفة فيتجنب فيها ذلك — أي الجهة والغرر — لا ما

(1) الفروق للقرافي ١ : ١٥٠ .

دعت الضرورة إليه ، وثانيها : ما هو إحسان صرف لا يقصد به تنمية المال . كالصدقة والملبة والإبراء ، فإن هذه التصرفات لا يقصد بها تنمية المال بل إن فاتت على من أحسن إليه فلا ضرر عليه ، فإنه لم يبذل شيئاً ، بخلاف القسم الأول إذا فات بالغرر والجهالات ضاع المال المبذول في مقابلته ، فاقتضت حكمة الشرع من الجهالة فيه ، أما الإحسان الصرف فلا ضرر فيه فاقتضت حكمة الشرع وحثه على الإحسان التوسيع فيه بكل طريق ، بالعلوم وبالجهول ، فإن ذلك أيسر لكترة وقوعه قطعاً ، وفي المنع من ذلك وسيلة إلى تقليله ، فإذا وهب له بغير شارد جاز أن يجده فيحصل له ما يتمنع به ولا ضرر عليه إن لم يجده ، لأنه لم يبذل شيئاً ، وهذا — أي ما قاله مالك — فقه جميل ، وأما الواسطة بين الطرفين فهو النكاح » .

وسوف نرى ، بالتفصيل ، أن عقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المؤمن له ليس مقصوداً به التعاون وبذل الإحسان ، بل مقصوداً به الحصول على الربح والكسب ، فهو عقد معاوضة لا تبع ، ياتفاق شرط القانون وعلماء الشريعة ، وما تحدثوا عنه من علاقة لا غرر فيها بين شركة التأمين والمؤمن لهم في بمجموعهم ، أو بين هؤلاء المستأمين أنفسهم لا وجود لها في الواقع ونفس الأمر ، فليس هناك إتفاق يتم بين شركة التأمين وجماعة المستأمين ينشيء مثل هذه العلاقة ، ولو أن مثل هذه الجماعة وجدت ، وتم الإتفاق بينها وبين شركة التأمين لبحثنا عن حكم هذا الإتفاق وتلك العلاقة .

وبالمثل فإنه ليست هناك علاقة خالية من الغرر تربط بين المستأمينين الذين يتعاملون مع شركة التأمين ، فليس بينهم عقد ولا إتفاق على التعاون وبذل الإحسان ، على أن تقوم هذه الشركة بتنظيم هذا التعاون مقابل أجر تحصل عليه ، فهذا كله محض فرض وتقدير لا وجود له في الواقع العملي ، ولا سند له في نصوص القوانين التي تنظم عمليات التأمين .

فالعقد الوحيد الموجود هو عقد التأمين الذي يتم بين شركة التأمين من جهة ، ومستأمين معين من جهة أخرى . وهو ينشيء علاقة ويرت حقوقاً والالتزامات بين الشركة وهذا المستأمين المعين ، وفقاً لقاعدة (نسبة آثار العقود) ، وهي أصل مسلم به في الفقه والقانون . وهذا ما أشرنا إليه سابقاً عند القول بأن الإغراق في الفروض والتصورات يبعد الباحث كثيراً عما طلب منه البحث فيه ، وبيان حكمه .

بعض الباحثين يتحدث عن اتفاق تعاوني تم بين عدد كبير من الناس ، وأن موضوع هذا الإتفاق هو تعاون الجميع على رفع الأخطمار التي تترى بأحد المتعاونين أو

تحفيض ضرره ، وأن وسيلة المتعاونين في ذلك هي بذل تضحيه قليلة . ومثل هذا الإتفاق غير قائم في العمل ، ولا مكان له بين النصوص التي تنظم عقود التأمين مع شركات التأمين المساهمة ، ولو أن مثل هذا الإتفاق قد وجد لكان متفقاً مع مقاصد الشارع كما قدمنا .

وسوف نرى أن هذا الإتفاق قد يوجد فيها يسمى بالتأمين التبادلي الذي تقوم عليه جمعيات تعاونية . لا تهدف منه إلى استئثار المال والحصول على الربح وليس فيها باائع أمن وطالب أمان . بل كل عضو في هذه الجمعيات مؤمن ومؤمن له ، يبذل الاشتراك بقصد التعاون ويدل التضحيه . وكذلك يمكن أن تقوم بهذا التعاون الدولة ذاتها ، وتنظمها إحدى مؤسساتها العامة ، كالميليات التي تقوم على إدارة وتنظيم التأمينات الإجتماعية الخاصة بطاقة العمال ، والتي لا تهدف إلى الربح والكسب من وراء عمليات التأمين .

المطلب الثاني : التعريف بعقد التأمين وبيان خصائصه

رأينا أن عقد التأمين هو الوسيلة العملية لتنفيذ فكرته وتحقيق أغراضه . ولقد عرفت المادة ٧٤٧ من القانون المدني المصري^(١) التأمين بأنه : « عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له ، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه ، مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً ، أو أي عرض مالي آخر ، في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد ، وذلك في نظير قسط أو أية دفعه مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن ». .

والذي يؤخذ من هذا التعريف أن شخصاً يسمى المؤمن له أو المستأمن ، يتعاقد مع شخص آخر يسمى المؤمن ، ويكون في الغالب شركة مساهمة ، على أن يدفع الأول لهذه الشركة مبلغاً من المال ، على شكل أقساط دورية ، في مقابل التزام الشركة بأداء مبلغ مالي له أو لمن يعينه ، ويسمى المستفيد ، إذا وقع حادث أو خطر مبين في العقد .

وستطير أن نستخلص من هذا التعريف عناصر عقد التأمين والخصائص التي يتميز بها والوظائف التي يؤديها على الوجه التالي :

أولاً : عناصر عقد التأمين :

يؤخذ من تعريف التأمين السابق أن له عناصر ثلاثة لا يقوم بدونها ، وهذه العناصر

(١) وتقابلها المادة ٧١٣ مدني سوري ، والمادة ٧٤٧ مدني ليبي ، والمادة ٩٨٣ مدني عراقي ، والمادة ٩٥٠ مدني ليبي .

كما يصرح شراح القانون هي : الخطر المؤمن منه ، ومبليغ التأمين ، وقسط التأمين . فلا يتصور لعقد التأمين وجود بدون هذه العناصر مجتمعة .

١ — الخطر :

يقصد بالخطر في عقد التأمين الحادث الاحتمالي المستقبل ، ومعنى كون الحادث إحتمالياً أنه قد يقع وقد لا يقع ، دون أن يكون وقوعه أو عدم وقوعه متوفقاً على إرادة أحد العاقدين ، بل أن ذلك موكول إلى القدر وحده ، وذلك كموم المؤمن على حياته أو بقائه حيا إلى وقت معين ، أو غرق البضاعة ، أو حريق المترجل المؤمن عليه . فإن وقوع الحريق وعدم وقوعه ، وبقاء إنسان حيا في وقت معين وعدم بقائه . أمر احتمالي . قد يكون وقد لا يكون . وموت إنسان وإن كان أمراً محقق الوقوع إلا أن زمن وقوعه غير محقق .

وإذا كان شراح القانون يصرحون بأن الخطر أو الإحتمال هو « المثل الرئيسي » و « العنصر الجوهري » في عقد التأمين ، وأنه « أصل للعناصر الآخرين ، قسط التأمين ومبليغ التأمين » كان الغرر ملزماً لعقد التأمين لا ينفك عنه ولا يوجد بدونه . بل أن ذلك يجعل عقد التأمين ذاته غرراً ، بحيث لا يتأتى وصفه بأنه عقد لحقه غرر ، أو اشتمل على الغرر ، كما يقال في بعض العقود التي يتصور وجودها بدون الغرر . وفي هذا يقول أحد شراح القانون^(١) « أما التزام المؤمن فهو التزام غير متحقق ، إذ هو التزام احتمالي ، وليس هو التزاماً معلقاً على شرط واقف ، هو تتحقق الخطر المؤمن منه ، لأن تتحقق الخطر ركن قانوني في الالتزام وليس مجرد شرط عارض . ولو كان تتحقق الخطر شرطاً واقفاً . وليس مجرد شرط عارض ، لأمكن تصور قيام التزام المؤمن بدونه التزاماً بسيطاً منجزاً ، وهذا لا يمكن تصوره لأن التزام المؤمن مقتنن دائماً بتحقق الخطر ، ولا يمكن فصل الاثنين أحدهما عن الآخر ». .

والخطر في معناه الفني الدقيق ، عند رجال التأمين ، يختلف عن الخطر في عرف الاستعمال الدائم . فالخطر في عرف الاستعمال يعني كارثة يكرهها الإنسان ويخشى وقوعها ، لأن وقوعها يصيبه بضرر في نفسه أو ماله ، كالحريق والغرق وتلف المال ، وقد يقصد رجال التأمين بالخطر هذا المعنى في الغالب من الحالات ، كحالات التأمين من الحرائق والسرقة ، فإن الحرائق والسرقة كوارث ، بمعنى أنها أمور يكره الإنسان وقوعها ويفضله من هذا الواقع ضرر .

(١) الدكتور السنوري . راجع الوسيط في شرح القانون المدني . ٧ : ٢ : ١١٣٩ .

أما الخطر في مجال التأمين فله معنى أوسع من ذلك ، لأنه يعني كل حادث احتيالي ، سواء كرمه الإنسان أم أحجه ، ترتب على وقوعه ضرر أم لا . فالتأمين على الحياة حالة البقاء ، وتأمين الأولاد ، وتأمين الزواج . كل ذلك تأمين من أحطارات لا يكرهها الإنسان ، ولا يترتب على وقوعها ضرر بالنفس أو بالمال ، فالحياة أمر مرغوب فيه ، وكذا إنجاب الأولاد والزواج ، ففي التأمين على الحياة حالة البقاء يتقاضى المؤمن له مبلغ التأمين إذا بقي حيا إلى تاريخ معين ، وبقاوته حيا إلى هذا التاريخ أمر مرغوب فيه لا يكرهه المؤمن له ، لأنه لا يترتب على بقائه حيا أي ضرر في ماله أو جسمه ، وفي تأمين الأولاد يتقاضى المؤمن له مبلغ التأمين كلما رزق بولد ، وهو أمر لا يكرهه المؤمن له ، لأنه لا يصبه بضرر في نفسه أو ماله .

ولذلك رأينا قوانين التأمين تنص في هذه الأنواع من التأمين على استحقاق مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، ولو لم يترتب على وقوعه أي ضرر ، بل ولو كان وقوع الخطر مفيدة للمؤمن له أو للمستفيد . ولقد شاع بين شراح القانون أن التأمين على الأشخاص ليست له صفة تعويضية ، بمعنى أن المؤمن له يستحق مبلغ التأمين عند وقوع الخطر دون حاجة إلى ثبات ضرر أصابه من جراء وقوعه ، بل ولو ثبت يقيناً أنه لم يصبه من وقوعه أي ضرر .

وفي هذا المعنى يقول الدكتور السنوري^(١) « فالتأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض ، بمعنى أنه لا يقصد به التعويض عن ضرر ، سواء كان تأميناً على الحياة أو تأميناً من المرض أو الإصابات ، بل قد لا يلحق المؤمن له أي ضرر في بعض صور التأمين على الحياة ، كالتأمين حالة البقاء حيث يؤمن نفسه من حادث لا ضرر منه بل هو مرغوب فيه ، وهو أن يبقى على قيد الحياة ، ومثل ذلك بعض أنواع التأمين على الأشخاص ، كتأمين الزواج ، وتأمين الأولاد ... ولذلك استقر رأي شراح القانون على أنه لا يشترط في التأمين على الأشخاص أن يكون للمؤمن له مصلحة في التأمين أي مصلحة في عدم تحقق الحادث المؤمن منه^(٢) .

وسوف نرى أن بعض القائلين بجواز التأمين الذي يعقد مع شركات التأمين المساهمة يقولون : إن المعاوضة في عقد التأمين ليست بين القسط الذي يدفعه المؤمن له ، ومبلغ

(١) الوسيط ٧ : ٢ : ١٤١٣ .

(٢) راجع نص المادة ٧٥٤ مدني مصرى التي قررت هذه القاعدة بوضوح .

التأمين الذي تعهد بدفعه شركة التأمين عند وقوع الخطر ، وإنما « المعاوضة في التأمين بأقساط هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن وبين الأمان الذي يحصل عليه ، وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه بعد ذلك لأنه بهذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن إليه ، لم يبق بالنسبة له فرق بين وقوع الخطر وعدمه فإنه إن لم يقع الخطر ظلت أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة . وان وقوع الخطر عليها أحياها التعريض ، فوقع الخطر وعدمه بالنسبة إليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئنان الذي منحه إياها المؤمن نتيجة للعقد ، في مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقة »^(١) .

والقول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنه مغض تصور وخيال ، بناصبه ما قدمته من أن وقوع الخطر الذي يتوقف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين ، في التأمين على الأشخاص ، قد يكون مرغوباً فيه ، لأنه يعطي المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لصلاح ضرر أصحابه من جراء وقوع الخطر ، لأن حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقساط التأمين التي دفعها رغبة في الحصول على مبلغ تأمين أكبر منها . ولا يمكن القول والحال كذلك أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن ، لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح لأن الفرض أن وقوع الخطر لا يترتب عليه ضرر بهذه الأموال والحقوق . فوقع الخطر وعدم وقوعه سواء بالنسبة لهذه الأموال والحقوق والمصالح ، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للمؤمن له لأن وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته وأملاً في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقد هذه المبالغ و يجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة محققة .

وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يمكن القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك ، قد يكون مرغوب الوقوع لما

(١) الاستاذ مصطفى الزرقا في بحث له بعنوان عقد التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه والمراجع المشار اليه سابقاً صفحة ٤٠٣ .

قدمنا ، وهذه بعض نتائج الإغراق في التصور والخيال عند إصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين الذي تبرمه شركات التأمين مع الأفراد .

وما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هو العوض الذي تمنحه شركة التأمين ويحصل عليه المستأمن ، وأن وقوع الخطأ وعدم وقوعه في نظر هذا المستأمن ، بعد حصوله على الأمان سواء ، ما يصح به شرط القانون من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكون رؤوس الأموال ، لأن المستأمن في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترب على وقوعه ضرر بيده وأمواله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساوياً للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هو الحال في التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين إلى ادخار ولا تكوين رأس مال ، بل أن المستأمن في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتيال . إن وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى ما دفعه من أقساط ، وإن لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط ، دون أن يأمن شيئاً أو يطمئن على شيء ، لأن الفرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمان منه والطمأنينة على عدم وقوعه .

٢ — قسط التأمين :

قسط التأمين هو محل التزام المستأمن ، وهو العوض الذي يبذله لشركة التأمين في مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين ، عند وقوع الخطأ .

وهناك علاقة وثيقة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين من جهة ، وبينه وبين الخطأ المؤمن منه من جهة أخرى ، فشركات التأمين تحدد قيمة القسط على أساس مبلغ التأمين المتفق عليه ، بحيث يزيد القسط بزيادة هذا المبلغ وينقص بتنقصه . وهي من جهة أخرى تحدد قسط التأمين على أساس الخطأ المؤمن منه بحيث إذا زاد الخطأ ارتفع القسط وبالعكس ، وهذا هو ما يعرف بعيداً « نسبة القسط إلى الخطأ » عند شرط القانون . والأصل في القسط أن يكون مبلغاً مالياً ثابتاً ، يدفع بصفة دورية ، كل شهر أو كل سنة مثلاً ، وهذا ما يجري عليه العمل ، في شركات التأمين ، ولذلك يسمى التأمين في هذه الحالة بالتأمين ذي القسط الثابت . غير أن مبلغ التأمين قد يكون أقساطاً متغيرة ويطلق عليها اشتراكات التأمين فهي تقل وتكثر من سنة لأن أخرى ، وهذا هو الحال في جمعيات التأمين التبادلي ، فإن الإشتراك الذي يدفعه العضو في هذه الجمعيات يحسب على أساس

المبالغ الفعلية التي صرفت في خلال سنة التأمين إلى من تضرروا من وقوع الأخطار المؤمن بها ، من أعضاء الجمعية ، وهذه الإشتراكات أو الأقساط وان جمعت مقدماً بطريقة متساوية إلا أن إدارة الجمعية تقوم بعمل تسوية في نهاية عام . حيث ترد للعضو ما زاد وتأخذ منه ما نقص ، عما يخصه في تعويض الأضرار . وتكون النتيجة أن هذه الجمعيات لا تتفاوضى من أعضائها أعضائها الا مقدار ما يكفي لغير ما وقع لبعضهم من ضرر دون زيادة أو نقص .

وهذا يخالف ما يجري عليه العمل في الشركات المساهمة فإنها تتفاوضى من مجموع المستأمين أكثر مما تدفعه لمن وقع عليه الضرر منهم . وهذه الزيادة تمثل مصاريف الإدارة وربح الأسهم التي يتكون منها رأس المال هذه الشركات . ويترك لشركة التأمين وحدتها تحديد قيمة مصروفات الإدارة ، وأرباح الأسهم دون تدخل من المستأمين في هذا التقدير . أما جمعيات التأمين التبادلي فإن الأعضاء فيها هم الذين يحددون مصاريف الإدارة ويوافقون عليها ، إذ الفرض أنه ليس في هذه الشركات مؤمن ومستأمن بل كل الأعضاء يجمع بين هاتين الصفتين ، وسرى نتائج هذا عند الكلام على هيئات التأمين ، والحكم الذي نصدره في شأن كل واحدة منها .

٣ — مبلغ التأمين :

مبلغ التأمين هو مبلغ التزام شركة التأمين ، فشركة التأمين تعهد بمقتضى عقد التأمين بأن تدفع للمؤمن له ، أو للمستفيد الذي يعينه ، مبلغ التأمين ، عند وقوع الخطير أو الحادث المؤمن منه ، في مقابل الأقساط التي يدفعها المستأمن لهذه الشركة . ويؤكد شراح القانون على أن « مبلغ التأمين وهو التزام في ذمة المؤمن ، هو المقابل لقسط التأمين ، وهو التزام في ذمة المؤمن له ، ومن ثم كان عقد التأمين عقداً ملزماً للجانبين^(١) » وسوف نرى فائدة هذا التأكيد عند رد شبه القائلين بجواز التأمين .

ومبلغ التأمين : وهو دين في ذمة المؤمن ، كما ذكرنا ، يكون تارة ديناً إحتالياً ، وتارة ديناً مضافاً إلى أجل غير معين ، فإذا كان الخطير المؤمن منه غير محقق الوقع ، كان مبلغ التأمين ديناً إحتالياً ، وأما إذا كان هذا الخطير محقق الوقع في المستقبل ، ولكن وقت وقوعه غير معروف ، كان مبلغ التأمين ديناً في ذمة المؤمن مضافاً إلى أجل غير معين « ففي التأمين على الحياة يكون الخطير المؤمن منه هو الموت ، وهو أمر محقق ال الواقع ، ولكن لا

(١) السنوري في الوسيط ٧ : ٢ : ١١٤٨ .

يعرف ميعاد وقوعه . فيكون مبلغ التأمين دينا في ذمة المؤمن مضافاً إلى أجل غير معين وفي التأمين من الأضرار ، سواء كان تأميناً على الأشياء ، كالتأمين من الحريق ، أو كان تأميناً من المسئولة ، يكون الخطر منه ، وهو وقوع الحريق مثلاً ، أو تحقق المسئولة أمراً غير محقق الواقع ، فيكون مبلغ التأمين ديناً إحتالياً في ذمة المؤمن^(١) .

ومعنى هذا أن عقد التأمين يتضمن الغرر على كل حال ، وفي جميع أنواع التأمين ، لأن المستأمن لا يدرى وقت إبرام العقد ، إن كان سيحصل على مبلغ التأمين ، وهو العرض الذي دفع الأقساط في مقابلته ، أم لا . وحتى في الحالات التي يتأكد فيها من الحصول على مبلغ التأمين ، في التأمين على الحياة حالة الموت ، فإنه لا يدرى متى يحصل على هذا المبلغ ، لأن أجل المؤمن على حياته غير معلوم ، وهو جهل فاحش في أجل الالتزام يبطل المعاوضة ياتفاق الفقهاء . فالغرر واقع في جميع عقود التأمين وعلى كل حال ، كما سرر ، لأنه إما غرر واحتال في الحصول وعدم الحصول ، وأما غرر واحتال في وقت الحصول ، وكلاهما غرر مؤثر ياتفاق الفقهاء .

وليس مبلغ التأمين الذي يستحقه المستأمن ، عند وقوع الخطر حد في التأمين على الأشخاص ، بل أن المستأمن يستحق ما وقع الإنفاق عليه مع شركة التأمين ، دون نظر لحصول ضرر له من جراء وقوع الخطر ، أو عدم حصوله ، ودون نظر إلى مقدار ذلك الضرر إن كان . ويعبر شراح القانون عن هذا الحكم بقولهم أن مبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص ليست له صفة تعويضية ، لأن المقصود منه ليس جبر الضرر ، فقد لا يترب على وقوع الخطر المؤمن منه في التأمين على الأشخاص أي ضرر ، بل وقد يفيد منه المستأمن أو من شرط له مبلغ التأمين ، بل المقصود كما ذكرنا من قبل الادخار وتكوين رؤوس الأموال .

أما التأمين من الأضرار فإنه يخضع لمبدأ التعويض ، فما يتقاضاه المؤمن له في هذا النوع من التأمين لا يزيد عن مقدار الضرر الذي أصابه بسبب وقوع الحادث المؤمن منه ، وفي حدود مبلغ التأمين المنفق عليه . فإذا لم يحصل للمؤمن له ضرر من وقوع هذا الحادث ، أو حصل وعده المسئول عن وقوعه ، لم يستحق شيئاً من مبلغ التأمين . ومن نتائج الصفة التعويضية في هذا النوع من التأمين أن المؤمن له لا يستطيع أن يجمع بين ما تدفعه له شركة التأمين من تعويض وما قد يستحقه قبل المسئول عن إيقاع

(١) الوسيط في الموضع السابق .

الضرر به ، كالمسئول عن الحريق مثلاً . وذلك بخلاف التأمين على الأشخاص فإن المؤمن له يستحق مبلغ التأمين ، كما ذكرنا ، ولو لم يصبه وقوع الخطير والمؤمن منه يضرر ، كما ذكرنا ، كما يحق له أن يجمع بين مبلغ التأمين وما يمحكم له به من تعويض على المسئول عن الوفاة أو الإصابة ، ذلك أن المقصود من التأمين على الأشخاص كما قلنا ليس هو تعويض المؤمن له عن ضرر قد يتعرض له من جراء وقوع الخطير المؤمن منه ، بل المقصود به الأدخار وتكون رأس مال .

ثانياً : خصائص عقد التأمين :

يقرر شراح القانون أن أهم خصائص عقد التأمين كما توحد من تعريفه هي :

١ — أنه عقد ملزم للجانبين :

التأمين عقد ملزم للجانبين . جانب المؤمن ، وجانب المؤمن له . والالتزام المتقابلان فيه هما : — إلتزام المؤمن له بدفع أقساط التأمين ، وإلتزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين ، إذا وقع الخطير المؤمن منه ، وواضح من النص الذي يعرف التأمين إن التزام المؤمن له بدفع الأقساط إلتزام محقق ، أي قائم من وقت إبرام العقد وإن كان ينفذ عادة على آجال معينة ، كل شهر أو كل سنة . أما التزام المؤمن فهو إلتزام غير محقق أي احتيالي ، قد يكون وقد لا يكون ، فهو مقترن دائماً بتحقق الخطير أو وقوع الحادث ، بحيث لا يتصور وجود هذا الالتزام بدونه .

وعلى هذا فالغرر والاحتياط ركن أساسي وعنصر جوهري في عقد التأمين لا يتصور وجود العقد أو قيام إلتزام المؤمن بدونه ، فهو عقد غرر لا عقد لحق به الغرر أو دخله الغرر ، لأن الغرر ، كما قلنا ، ركنه الأساسي وعنصره الجوهري الذي لا يوجد له بدونه . وهذا النوع من الغرر هو أعلى درجات الغرر في الشدة والفحش ، لأنه غرر في حصول الموضع وقدره أوفي أجله ، فإذا حرمت الشريعة شيئاً ما من الغرر لكان هو الغرر في عقد التأمين ، لأن الغرر فيه على أتم وجه وأكمله ، فهو لا يقل عن الغرر في المعاوضة على الحمل في البطن ، والطير في الهواء ، والسمك في الماء ، وضربة القانص ، ورمي الصائد ، وتأجيل النُّن إلى الموت ، وغير ذلك مما أجمع العلماء على تحريميه والمنع منه كما سرى .

وإذا كان عقد التأمين ملزماً للجانبين ، فلا يقبل الحال كذلك القول بأنه يشبه

الوعد الملزم في فقه المالكية ، لأن هذا الوعد على التسلیم يالزامه من جانب الاعد ليس معاوضة ، لأنه ليس هناك التزام يقابله من جانب الموعود له . بعبارة أخرى ، إن الوعد الملزم تبرع ملزم بالصيغة دون توقف على القبض والتنفيذ ، إستثناء من حكم التبرعات ، وهو عدم اللزوم بدون القبض ، أما عقد التأمين فإنه عقد معاوضة باتفاق شرائح القانون وفقها الشريعة^(١) .

٢ — أنه عقد معاوضة :

ويقصد بعقد المعاوضة العقد الذي يأخذ فيه كل من المتعاقدين مقابلًا لما يعطي . وهو يقابل عقد التبرع الذي يعطي فيه أحد العاقدين للآخر مالا دون مقابل . وإنما كان عقد التأمين من عقود المعاوضات لأن كلاً من عاقدية ، المؤمن والمؤمن له يأخذ مقابلًا لما أعطى ، فالمؤمن يأخذ مقابلًا — هو أقساط التأمين التي يدفعها له المؤمن له — لما تعهد بإعطائه ، وهو مبلغ التأمين ، والمؤمن له يأخذ مقابلًا — هو مبلغ التأمين إذا وقعت الكارثة ، — لما أعطى ، وهو الأقساط .

ولقد بالغ بعض الباحثين في الفرض والتقدير فقال : إن العوض الذي «يلترم المؤمن أن يؤديه إلى المؤمن له «ليس هو» مبلغًا من المال أو إيرادًا مرتباً أي عوض مالي آخر ، بل إنه الأمان الذي يمنحه المؤمن للمستأمن ، ثم زاد فقال : إن هذا العوض ، أي الأمان ، يحصل عليه المؤمن له بمجرد العقد ، دون توقف على الخططر^(٢) . وهذا كله يخالف الواقع ويناقض نص القانون ، ولا يستقيم مع ما يجري عليه العمل . والباحث كما قلنا ، إنما يحكم على الواقع ولا يفترض ما لا وجود له ، ثم يشغل نفسه في البحث فيه .

٣ — أنه عقد احتال أو عقد غرر :

وقد أورد القانون المدني المصري هذا العقد في الباب الذي خصصه لعقود الغرر بعد المقامرة والرهان والإبراد المرتب مدى الحياة ، وكلها عقود احتالية أو عقود غرر . ومعنى أن عقد التأمين إحتالي أن كلا من طرفيه : المؤمن والمؤمن له ، لا يعرف وقت إبرام العقد مقدار ما يعطي ولا مقدار ما يأخذ ، إذ أن ذلك متوقف على وقوع الخططر المؤمن منه أو عدم وقوعه ، وهذا لا يعرفه إلا الله .

(١) الوسيط ٧ : ٢ : ١١٣٩ .

(٢) الأستاذ مصطفى الزرقاء ، المرجع السابق صفحة ٤٠٣ .

وسوف نرى أن الغرر في هذا العقد من أفحش الغرر وأشدده ، ذلك أنه ليس غرراً في قدر العوض فقط ، بل في حصوله وأجله كذلك . فالمؤمن له يدفع الأقساط المتفق عليها للمؤمن ، في مقابل مبلغ التأمين الذي قد يحصل عليه وقد لا يحصل عليه ، تبعاً لوقوع الخطير المؤمن منه أو عدم وقوعه . وقد قلنا أن التزام المؤمن بمبلغ التأمين إلزام احتيالي يتوقف على وقوع الكارثة أو عدم وقوعها . فإذا وقعت تتحقق هذا الإلزام والألم يوجد ، فهو كما يقول فقهاء الشريعة غرر في الوجود ، لأن العوض الذي يلتزم به المؤمن قد يوجد وقد لا يوجد . فهو على خطر الوجود .

وإذا قدر وجود التزام المؤمن بوقوع الكارثة ، واستحق المؤمن له مبلغ التأمين فإن المؤمن له لا يدرى عند العقد مقدار ما يحصل عليه من تعويض في التأمين من الأضرار ، ولا قدر ما يدفع من الأقساط للمؤمن قبل وقوع الخطير واستحقاقه لمبلغ التأمين ، فقد يدفع قسطاً واحداً ثم تقع الكارثة ، فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يدفع أكثر من ذلك .

وبالنسبة للمؤمن فإنه لا يدرى وقت إبرام العقد مقدار الأقساط التي سيحصل عليها قبل وقوع الحادث الذي على تعهده يدفع مبلغ التأمين ، عليه ، فقد يقع الحادث بعد أن يدفع المستأمين قسطاً واحداً فيغير المؤمن مبلغ التأمين ، وقد يأخذ الأقساط كلها ولا تقع الحادث فلا يلتزم بمبلغ التأمين ، وهذا كله غرر واحتياط لا يعرفه العقدان وقت الدخول في العقد .

٤ - أنه عقد إذعان :

يرى شراح القانون أن عقد التأمين يدخل في عقود الإذعان . والجانب القوي فيه هو شركة التأمين لأنها تضع من الشروط في عقود التأمين مالا يملك المؤمن له إلا أن يتزلف عليها إن أراد التأمين ، وهي شروط أكثرها مطبوع وبعضها تعسفي يضر بصالح المستأمين . ولذا تجد المشرع الوضعي يتدخل كثيراً في تنظيم عقود التأمين بنصوص آمرة حماية للمؤمن له من تعسف المؤمن والأضرار به ، فينص على بطلان الشروط الخائنة التي تتضمنها عقود التأمين عادة ، وذلك استثناء من حرية التعاقد ومبدأ سلطان الإرادة الذي يتبناه القانون .

ثالثاً : وظائف التأمين :

وظائف التأمين هي البواعث التي تدفع إليه . والفوائد والثمرات التي ترجى من

عقده ، وهذه الوظائف ، كما يقول شراح القانون ، ثلاثة هي :

١ - الأمان :

إن أهم وظيفة ي يؤديها التأمين للمؤمن له . في نظر شراح القانون . هي الأمان فالمؤمن له من الحريق مثلاً يأمن من خواصه ، لأنه لوقعه لغرضه المؤمن عن الأضرار التي تلحقه بسيبه ، وكذلك المؤمن له من السرقة أو المسئولة .

ويؤدي التأمين هذه الوظيفة ، أي الأمان ، في الحالات التي يكون الخطير المؤمن منه فيها حادثاً يكرهه المؤمن له وبخشى وقوعه ، كالحريق والسرقة ، فإن وقوع الحريق والسرقة يسبب للمؤمن له الخسارة والضرر ، أما في الحالات التي يكون الخطير المؤمن منه فيها حادثاً سعيداً ، لا يترتب على وقوعه ضرر بالمؤمن كبقاء المؤمن له حيا في مدة معينة ، في التأمين حالة البقاء ، أو الزواج ، أو إنجاب الأولاد ، في تأمين الأولاد ، فإن التأمين لا يؤدي للمؤمن له فيها وظيفة الأمان ، لأننا لستنا أمام كارثة يخشى المؤمن له وقوعها ، وتكون له بذلك مصلحة في عدم الوقع ، حتى يقال أنه قد قصد بالتأمين الأمان من ضرر وقوعها ، ولذلك يصرح شراح القانون بأن وظيفة التأمين في هذه الحالات هي معاونة المستأمين على الإدخار وتكونين رأس المال . إذ لا مجال للأمن هنا ، لأن ما على عليه مبلغ التأمين في هذه الحالات ، لوقعه لا ترتب على وقوعه أي ضرر بالمؤمن له .

٢ - الإئمان :

يقرر شراح القانون أن التأمين يؤدي للمؤمن له فائدة جليلة أخرى ، هي الحصول على الإئمان ، فالمؤمن له قد يلجأ إلى التأمين على الحياة ليرهن الوثيقة لدى الغير ، توثيقاً لدینه ، وقد يؤمن شخص على عقاره من الحريق مثلاً لأن الدائن المدين لهذا العقار قد يشترط عليه هذا التأمين . وكثيراً ما يقبل من يؤمنون على حياتهم على الإفتراض من بعض البنوك في مقابل رهن وثيقة التأمين على الحياة ، وقد تفعل ذلك شركة التأمين نفسها .

٣ - الإدخار :

يرى شراح القانون أن بعض أنواع التأمين يعد وسيلة هامة من وسائل الإدخار وتكونين رؤوس الأموال . فالمؤمن له قد يعقد التأمين ، لا رغبة في الأمان من خطريته في نفسه أو ماله ، وإنما رغبة منه في الإدخار وتكونين رأس المال ، ووسيلته في ذلك ما يسمى بالتأمين على الحياة . فالذى يؤمن على حياته حالة البقاء ، يستحق مبلغ التأمين إذا

عاش في المدة المبينة في العقد ، وهو مبلغ يزيد دائمًا عن مجموع ما دفع من أقساط ، فإذا عرفنا أن المؤمن له ، في هذه الحالة ، لم ينله ضرر من بقائه حيًّا إلى الوقت المعين ، بحيث يحتاج معه لمبلغ التأمين لترميمه وجره ، علمنا أن القصد من التأمين في مثل هذه الحالة هو أن يدخل وأن يكون رأس مال ، ولقد رأينا قوانين التأمين تعطي المؤمن له في هذا النوع من التأمين الحق في مبلغ التأمين ولو لم يلحقه من وقوع الخطير أي ضرر ، لأن القصد من التأمين في هذه الحالات ليس هو رفع الضرر الواقع بتحقيق الخطير . بل هو تكوير رأس المال للمؤمن له . ومثل التأمين حالة البقاء في ذلك تأمين الزوج وإنجاب الأولاد .

الجُبُتُ الثَّانِيُّ تقسيمات التأمين

يقسم شراح القانون التأمين من حيث نوع وطبيعة الأخطار المؤمن منها ، ومن حيث الصيغة التي يتحقق بها في العمل ، أي من حيث المبادئ التي تقوم به في الواقع ومارسه في العمل إلى تقسيمات عدة نعرضها فيما يلي (١) .

المطلب الأول : تقسم التأمين من حيث الأخطار المؤمن منها :

ينقسم التأمين من حيث الأخطار المؤمن منها إلى :

تأمين بحري وتأمين بري .

فالتأمين البحري : هو الذي يتعلّق بالتأمين من أخطار النقل بطريق البحر ، سواء كان تأمينًا على البضائع . أو على السفن . ويلتحق بالتأمين البحري التأمين من أخطار النقل عن طريق الأنهار والترع والقنوات .

والتأمين البري : يقصد به التأمين من الأخطار التي لا تتصل بالنقل البحري وما ألحق

به .

ويتفق التأمين الجوي مع التأمين البري في كثير من أحکامه .

والتأمين البري ينقسم بدوره إلى قسمين كبيرين :

أحدهما : التأمين على الأشخاص .

ثانيهما : التأمين من الأضرار .

(١) راجع الوسيط ٧ : ٢ : ١١٥٧ .

القسم الأول : التأمين على الأشخاص :

ويقصد به التأمين من الأخطار التي تهدد الشخص في حياته أو في سلامته جسمه أو صحته أو قدرته على العمل ، وهذا التأمين ليست له صفة تعويضية كما ذكرنا بمعنى أن المؤمن له يستحق فيه مبلغ التأمين المتفق عليه دون حاجة إلى إثبات ضرر أصابه ، ودون حاجة إلى إثبات أن ما أصابه من ضرر يعادل مبلغ التأمين المتفق عليه .

والتأمين على الأشخاص فرعان :

أحدهما : التأمين على الحياة .

وثانيها : التأمين من الأضرار .

الفرع الأول : التأمين على الحياة :

وهذا النوع من التأمين له حالات ثلاث :

الحالة الأولى : التأمين حالة الوفاة .

الحالة الثانية : التأمين حالة البقاء .

الحالة الثالثة : التأمين المختلط .

الحالة الأولى : التأمين حالة الوفاة :

يدرك شراح القانون للتأمين لحالة الوفاة صوراً ثلاثة : التأمين العمري والتأمين المؤقت وتأمين البقاء .

الصورة الأولى : التأمين العمري :

ويفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد عند وفاة المؤمن على حياته ، أيا كان الوقت الذي تحدث فيه الوفاة . فهو تأمين عمري ، لأنه يبقى طول عمر المؤمن على حياته ، ولا يستحق مبلغ التأمين إلا عند حدوث هذه الوفاة منها طال عمره .

الصورة الثانية : التأمين المؤقت :

ويفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا مات المؤمن على حياته ، في خلال مدة معينة ، فإذا لم يمت في خلال هذه المدة بقيت ذمة المؤمن واستبقى أقساط التأمين التي قبضها .

الصورة الثالثة : تأمين البقاء :

ويفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا بقي حياً بعد موت المؤمن على حياته ،

فإذا مات المستفيد قبل موته المؤمن على حياته انتهى التأمين ويرث ذمة المؤمن من مبلغ التأمين ، واستبقى الأقساط التي قبضها .

الحالة الثانية : التأمين حالة البقاء :

وهو عقد يلتزم بموجبه المؤمن ، في مقابل أقساط ، بأن يدفع مبلغ التأمين ، في وقت معين ، إذا كان المؤمن على حياته قد ظل حيا إلى ذلك الوقت ، ويغلب أن يكون المؤمن على حياته هو المستفيد ، فيستحق مبلغ التأمين إذا بقي على قيد الحياة عند حلول الأجل المعين في وثيقة التأمين ، أما إذا مات قبل ذلك فإن التأمين ينتهي وتبرأ ذمة المؤمن ويستبقى أقساط التأمين التي قبضها ، وواضح أن حق المستفيد في التأمين حالة البقاء حتى احتيالي غير مؤكد إذ أن مبلغ التأمين قد يستحق إذا بقي المؤمن على حياته حيا عند حلول الأجل المعين ، وقد لا يستحقه إذا مات المؤمن على حياته قبل ذلك .

الحالة الثالثة : التأمين المختلط :

وهو عقد بموجبه يلتزم المؤمن ، في مقابل أقساط بأن يدفع مبلغ التأمين ، رأس مال أو إيراد مرتبًا ، إلى المستفيد ، إذا مات المؤمن على حياته في خلال مدة معينة ، أو إلى المؤمن على حياته نفسه إذا بقي هذا حيا عند إنقضاء هذه المدة المعينة ، فهو يجمع بين تأمين حالة الوفاة إذا مات المؤمن على حياته في خلال المدة المعينة ، وتأمين حالة البقاء ، إذا بقي المؤمن على حياته حيا عند إنقضاء هذه المدة .

الفرع الثاني : التأمين من الإصابات :

وهو عقد بمقتضاه يدفع المؤمن ، في مقابل أقساط ، للمؤمن له ، مبلغ التأمين ، إذا تحققت الإصابة المؤمن منها ، كأن يموت في حادث مفاجيء أو يصاب في جسمه إصابة تعجزه عن العمل عجزا دائمًا أو مؤقتا ، ويلحق بالتأمين من الإصابات التأمين من المرض ، وفيه يؤمن الشخص نفسه من العجز عن العمل الذي يترتب على المرض وتدخل في ذلك نفقات العلاج .

القسم الثاني : التأمين من الأضرار :

هو تأمين لا يتعلق بشخص المؤمن له ، بل بماله ، فيؤمن نفسه من الأضرار التي تصيبه في ماله ، ويتناقضى من شركة التأمين تعويضا عن هذا الضرر ، في حدود المبلغ المتفق عليه في عقد التأمين ، فهذا التأمين له صفة تعويضية ، فليس للمؤمن له أن يحصل

على تعويض من المؤمن إلا إذا لحقه ضرر في ماله ، ويكون ما يحصل عليه دائمًا في حدود قيمة الضرر الذي أصابه وهذا النوع فرعان :

الفرع الأول : التأمين على الأشياء :

ويقصد به التأمين من الأضرار التي تلحق بشيء معين كتأمين المترد من الحريق والمزروعات من التلف ، والماشى من الموت ، والتأمين من السرقة والتبديد وتأمين الدين .

الفرع الثاني : التأمين من المسئولية :

و فيه يؤمن الشخص نفسه من الضرر الذي يصيبه في ماله في حالة تحقق مسئوليته قبل المضور ، ورجوع هذا المضور عليه ، فشركة التأمين لا تعرض المضور نفسه ، بل يعوضه المؤمن له ، ثم يرجع على شركة التأمين بمقدار هذا التعويض .

والمسئوليات التي يؤمن الإنسان منها نفسه كثيرة :

فقد يؤمن نفسه من مسئوليته عن حوادث سيارته أو من مسئوليته عن الحريق أو من مسئوليته المهنية ، أو من مسئوليته عن حوادث النقل . أما مسئولية رب العمل عن حوادث العمل فإنها تدخل ضمن التأمين الاجتماعي ، ومن بين هذه المسئوليات ما يكون التأمين منه إجبارياً كالتأمين من حوادث العمل والتأمين من حوادث السيارات ، ومنها ما يكون اختيارياً وهو الغالب .

المطلب الثاني : أقسام التأمين من حيث الصيغة التي يتم بها (هيئات التأمين) :

فرقنا بين التأمين باعتباره نظرية ونظاماً يهدف إلى تحقيق مصالح معينة ، وبين عقد التأمين الذي تبرمه هيئة معينة بطريقة خاصة باعتباره الصيغة التي يظهر فيها النظام وتحقق بها فوائده .

ونريد الآن أن نبين تلك الصيغ المختلفة للتأمين ، والهيئات التي تمارسه .

هناك صيغة ثلاثة يظهر فيها نظام التأمين ، وهي :

التأمين الاجتماعي : الذي تقوم به الدولة .

التأمين التبادلي : الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية

التأمين بقسط ثابت : الذي تقوم به شركات التأمين .

أولاً : التأمين الاجتماعي :

وهو تأمين تقوم به الدولة ، لصلاحية طبقة العمال التي تعتمد في كسب رزقها على العمل ، ويقصد بهذا التأمين تأمين هؤلاء العمال من إصابات العمل ومن المرض والعجز والشيخوخة ومساهم في حصيلته العمال وأصحاب الأعمال والدولة . وقد تستعين الدولة في تنظيم هذا التأمين وإدارته ببعض هيئاتها العامة ، كالمؤسسات العامة للتأمينات الاجتماعية في مصر .

ثانياً : التأمين التبادلي :

وتقوم به جمعيات تعاونية ، تتكون من أعضاء يجمع بينهم تماثل الأخطار التي يتعرضون لها ، ويتفقون جميعاً على تعويض من يتحقق المخطر بالنسبة إليه منهم ، في سنة معينة ، من الاشتراك الذي يؤديه كل عضو ، ومن ثم يكون الاشتراك متغيراً يزيد وينقص بحسب قيمة التعويضات التي تدفعها الجمعية في خلال السنة ويدفع العضو الاشتراك في البداية مقداراً معيناً ، وفي نهاية السنة تحسب قيمة التعويضات التي دفعت لمن تضرر بوقوع المخطر من الاعضاء ، فإذا كان المقدار الذي دفعه العضو أقل من الواجب لزمه إكماله وإن كان أكثر رد إليه مازاد .

ولقد وجد إلى جانب هذه الجمعيات جمعيات تأمين ذات شكل تبادلي باشتراكات متغيرة أو ثابتة ، ويكون لها مال يقدمه المؤسرون ويقوم مقام رأس المال في شركات التأمين المساهمة .

والذي يميز جمعيات التأمين التبادلية ، سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادلي ، عن الشركات المساهمة أن الأولى لا تعمل للربح . فليس لها رأس مال ، وليس فيها مساهمون يتلقاون أرباحاً على أسهمهم ويكونون هم المؤمنين ، ويكون العملاء هم المؤمن لهم ، بل إنّ أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتداولون التأمين فيما بينهم ، إذ يؤمن بعضهم بعضاً فهم في وقت واحد مؤمنون ومؤمن لهم ، ومن هنا وصفت هذه الجمعيات بأنها « تبادلية » .

والأصل في الجمعية التبادلية أن تتغير فيها الأقساط سنة عن سنة بحسب ما تدفعه الجمعية كل سنة لأعضائها من تعويضات ومن ثم تكون الأقساط التي يدفعها الأعضاء إشتراكات متغيرة ، وإن كان هناك إتجاه واضح في العهود الأخيرة إلى جعل الأقساط إشتراكات ثابتة . أما شركات التأمين المساهمة فإنها تسعى للربح ويكون لها رأس مال تضع

القوانين عادة حداً أدنى له . وأقساط التأمين في الشركات المساهمة دائماً أقساط ثابتة ، ولذلك سميت بالشركات ذات الأقساط الثابتة .

ثالثاً — التأمين بقسط ثابت :

وتقوم بهذا التأمين شركات التأمين المساهمة ، وهي شركات تنشأ برأس المال يقدمه المساهمون بقصد الحصول على ربح من ورائه ، وشركة التأمين مستقلة تمام الاستقلال عن المؤمن لهم ، وهي التي تتعاقد معهم ، فالمساهمون في هذه الشركات هم المؤمنون والعملاء الذين يبرمون عقود التأمين مع هذه الشركة هم المؤمن لهم ، ومصالح الطائفتين في علاقتهما تختلف وتعارض .

وواضح مما تقدم أن المؤمن إذا كان شركة فإن «السبب الدافع لها إلى هذا التعاقد هو الحصول على المال الذي يدفع إليها أقساطاً لاستئجاره بوسائل الاستثمار المتعددة التي تختارها الشركة ، ليكون لها في النهاية ما يفضل منه ، بعد قيامها بأداء جميع التزاماتها للمؤمن لهم ، تعويضاً عما حل بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجراها على العمل ورمحها لرأس المال^(١) .

«أما إذا كان المؤمن جمعية تعاونية كونها المشتركون أو كان هيئة أقامتها الدولة فإن السبب الدافع لها إلى هذا التعاقد هو القصد إلى تحقيق التعاون والتضامن بين المشتركين المؤمن لهم وذلك بتوزيع عبء الأخطار والأضرار التي تنزل بأحددهم عليهم جميعاً . فيعوض المضرور من الأقساط التي جمعت ، وهي في الواقع الأمر مال الجميع ، بما يدفع عنه سوء الأثر الذي ينوه بحمله ، وفي ذلك تفتتت الضرر أو تجزئته إلى درجة تذهب الشعور به ، دون أن يصبح ذلك رغبة في جمع المال لأجل الربح والثراء ، ولا قصد إلى تثمير رأس مال أعده صاحبه للتنمية والاستغلال . وإذا كان شيء من ذلك فن غير قصد وهدف^(٢) .

وسرى أن هذا الفرق في الغرض والمهدى بين التأمين الاجتماعي والتبادلى من جهة والتأمين الذي تقوم به شركات التأمين المساهمة من جهة أخرى يؤثر في الحكم الشرعي على عمليات التأمين التي تباشرها كل منها ، ذلك أن عقود التأمين معاملة تقوم على الضرر

(١) راجع التأمين وحكمه على هدى الشريعة الإسلامية . بحث مقدم من أستاذنا الفاضل الشيخ علي الحسيني للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة . صفحة ١٠ .

(٢) المرجع السابق صفحة ٩ .

والخطر دائمًا ، ومثل هذا الضرر والخطر يصح في التبرعات دون المعاوضات . والعقود التي تبرع بها شركات التأمين مع عملائها معاوضة لا تبرع قطعًا ، ومن ثم وجب القول ببطلانها ، أما التأمين الاجتماعي والتبادل فإنه يأخذ صفة التبرع ، لأنه لا مجال فيه للربح ، فكل عضو في الجمعية التبادلية يتبرع بالقطع ليكون من مجموع المال المتبرع به رصيد يكفي لتعويض من نزل الضرر به من جراء وقوع الخطر .

الفصل الثاني

حكم التأمين في الشريعة الإسلامية

قلنا في بداية هذا البحث أن عقد التأمين من العقود الخادنة التي لم يكن لها وجود في عصور الاجتہاد . وذكرنا أن حداثة هذا العقد كانت سببًا في اختلاف علماء هذا العصر في حكمه . فرأى بعض هؤلاء العلماء أن عقد التأمين جائز مباح ، لأنه لم يثبت لديهم دليل يفيد التحرير ، فحملوه على القاعدة الشرعية المعروفة ، وهي أن الأصل في الأشياء الإباحة ، وأن الحظر استثناء يحتاج إلى دليل . ورأى فريق آخر من العلماء أن هذا العقد باطل حرام ، لأن دليل التحرير والبطلان قد ثبت لديهم ، وليس هناك في نظرهم دليل آخر يمنع من العمل بهذا الدليل . وهناك فريق ثالث من الباحثين فرق بين أنواع التأمين لدليل اقتضى هذا التفريق في نظره .

ولقد رأيت أن أقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة ، أخصص «المبحث الأول» منها لأهم نقطة يجب التركيز عليها عند بيان حكم الشرع في مثل هذا النوع من العقود ، وهي تحديد محل التزاع ، أو بيان نقط الوفاق والخلاف بين الباحثين في عقود التأمين . فإن هذا التحديد كما قلت في مقدمة هذا البحث يحصر النقاش في نطاق ضيق ، ويعين الباحثين على الوصول إلى وجه الحق في هذه العقود .

وأما «المبحث الثاني» فسوف أعرض فيه الرأي الذي انتهيت إليه في محل الخلاف الذي حدده في المبحث الأول ، فأذكر أدلة هذا الرأي ، ثم أدفع ما قد يرد على هذه الأدلة من اعترافات .

وأما «المبحث الثالث» فقد خصصته لعرض شبه المخالفين فيما توصلت إليه من رأي في عقود التأمين ، ثم رد هذه الشبه بالحججة والدليل .

المبحث الأول تحديد محل الخلاف في التأمين

ذكرنا في الفصل الأول من هذا البحث أن شرائح القانون يطلقون عبارة التأمين ويريدون بها المبدأ والنظرية تارة ، والوسيلة التي يطبق بها المبدأ وتحقق بها النظرية تارة أخرى . وقد رأينا أن هذه الوسيلة تختلف باختلاف الجهات التي تمارس التأمين ، والعقود التي تبرمها هذه الجهات مع المستأمينين .

وقد بينا أن الممارسة أشكالاً ثلاثة لتطبيق نظرية التأمين . أي للوصول إلى الأهداف والغايات التي ترمي إليها نظرية التأمين ويقوم عليها نظامه .

الصورة الأولى : يطلق عليها التأمين الاجتماعي . وتقوم به الدولة نفسها . أو تعهد بإدارته وتنظيمه لبعض هيئاتها العامة .

والصورة الثانية يطلق عليها التأمين التبادلي ، وتقوم به الجمعيات التعاونية لتبادل التأمين .

والصورة الثالثة : يطلق عليها التأمين بقسط ثابت . وتقوم به شركات التأمين . وقد بينت في الفصل الأول من هذا البحث حقيقة كل صورة من هذه الصور . والخصائص التي تمتاز بها عن غيرها ، وأشارت ، بشيء من الإيجاز إلى ما أراه حكم الشرع فيها . وجاء الآن دور الكلام المفصل في ذلك .

والسؤال الذي عقدنا هذا البحث للإجابة عليه هو :

هل الخلاف الذي ثار بين الباحثين في التأمين يتعلق بالنظرية والتطبيق ؟ أم بالتطبيق وحده ؟ وأعني بالتطبيق الصور التي ظهرت في العمل لتطبيق نظرية التأمين . وإذا كان خلاف الباحثين في التطبيق وحده ، فما الذي اتفق عليه الباحثون وما الذي اختلفوا فيه من صور التطبيق ؟ وما هو أساس الخلاف فيما تنازعوا في حكمه من هذه الصور ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تشكل أهم جانب من جوانب هذا البحث . وتساعد كثيراً على بيان وجه الحق فيه . وإليك الإجابة على كل سؤال من هذه الأسئلة :

أولاً : نظرية التأمين :

لأنظن أن أحداً من الباحثين في عقود التأمين يخالف في شرعية التأمين بإعتباره نظرية ونظاماً يسعى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين المسلمين . ذلك أن كلاً من التعاون والتضامن بين أفراد الجماعة الإسلامية أمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدعمه إليه نصوصها الحزئية . وأرى أن هذا الأمر من الظهور بحيث لا تحتاج إلى عرض الحجة وبيان الدليل .

ولعله من الأمر البين أيضاً أن شرعية الغاية والمقصد شيء . وشرعية الوسيلة التي تؤدي إلى هذه الغاية وتحقق ذلك المقصود شيء آخر ، فالشريعة الإسلامية إذ حددت الغايات وبيّنت المقاصد ، رسمت الطرق التي توصل إلى هذه الغايات ، وتحقق تلك المقاصد ، ومن ثم لزم أن يكون المقصود مشروعًا والوسيلة التي تؤدي إليه مشروعة أيضاً ، فليس للمبتدأ القائل بأن «الغاية تبرر الوسيلة» عمل في الإسلام . إلا بالنسبة للوسائل المskوت عنها في الشرع ، أي التي لم يرد في المنع منها دليل . وسأرى أن العقود التي تبررها شركات التأمين قد قام الدليل الشرعي على المنع منها ، فليست من الوسائل المskوت عنها بيقين .

ولقد نهيت في الفصل الأول من هذا البحث على أنه لا يجوز في منع الاستدلال الصحيح ، أن يستدل بشرعية الغاية على جواز كل ما يوصل إليها من وسائل ، مع إهمال الأدلة الشرعية المانعة من بعض هذه الوسائل ، وسوف نرى عند رد شبهات القائلين بجواز عقود التأمين . أن بعض هذه الشبهات ليست إلا استدلالاً بشرعية التعاون والتضامن والتنمية الاقتصادية على شرعية هذه العقود ، مع تسليمهم بقيام هذه العقود على الغرر والمخاطر .

والنرج الصحيح في نظرنا أن يقال : إن عقود التأمين إذا تضمنت الغرر كانت عقوداً باطلة ، وإن زعم زاعم أنها تحقق التعاون والتضامن ، وإذا لم تتضمن الغرر كانت صحيحة دون حاجة في الحكم بصفتها إلى القول بأنها تؤدي إلى التعاون والتضامن ، لأن الأصل في العقود والتصيرات الحل والجواز ، والمنع والمحظوظ هو الاستثناء الذي لا يثبت إلا بالدليل .

والخلاصة إذن هي أن الغايات والأهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات

وأهداف شرعية ، فالتعاون والتضامن يتفق مع مقاصد الشريعة العامة ، وتدعوه إليه أدلةها الجزئية ، فالتأمين بمعنى الفكر» والنظرية إذن ليس داخلاً في محل الخلاف. وشرعنته بهذا المعنى لا تستلزم بالضرورة شرعية ما تضمن الغرر من العقود التي يقصد بها تحقيق الفكرة وتطبيق النظرية .

ثانياً : التأمين الاجتماعي :

عرفنا أن التأمين الاجتماعي هو الذي تقوم به الدولة نفسها أو تعهد بإدارته إلى إحدى هيئاتها العامة ، ويقصد به تأمين بعض طبقات الشعب ضد أخطار معينة ، كتأمين العمال ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة .

والذي نراه أن هذا النوع من التأمين جائز لا شيء فيه ، ويشاركتنا في هذا الرأي جميع الباحثين في عقود التأمين من علماء الشريعة ، ذلك أن دليل المنع من التأمين هو الغرر . وهذا الدليل يقتصر على عقود المعاوضات دون التبرعات على رأي الإمام مالك رضي الله عنه ومن نحا نحوه من نرثي رأيهم من المجتهدين .

وواضح أن نظام التأمينات الاجتماعية على النحو الذي قدمناه في الفصل الأول لا يدخل في عقود المعاوضات ، فليست الدولة في مركز المعاوض الذي يطلب مقابلًا لما بذل ، ويسعى في تحديد هذا المقابل إلى طلب الربح الذي يتمثل في زيادة ما يأخذ على ما يعطي ، بل على العكس من ذلك ، فإن الدولة تساهم مع العمال وأرباب الأعمال بجزء في مال النظام . وبهذا النظر يكون التأمين الاجتماعي خارجاً عن محل البحث وموضوع التزاع .

ثالثاً : التأمين التبادلي :

إنقق الكاتبون في التأمين من الوجهة الشرعية ، الذين اطلعت على أبحاثهم ، على جواز التأمين التبادلي الذي تمارسه الجماعات التعاونية ، ونحن ننافق هؤلاء الباحثين في هذا الحكم . ودليلنا على الجواز ما تقدمت الإشارة إليه غير مرة من أن أساس المنع في التأمين هو اشتغاله على الغرر الذي نهى الشارع عنه ، ونهى الشارع عن الغرر ، كما قدمتنا ، ينطبق على العقود التي يقصد بها المعاوضة ، لأن النبي عن الغرر ورد في عقد البيع ، وهو عقد معاوضة ، فكان حكم النبي شاملًا لجميع المعاوضات ، أما التبرعات فقد بقيت على أصل الحل والجواز وإن دخلها الغرر عند من يعتد برأيه من الفقهاء .

وواضح ما قدمناه ، من بيان طبيعة التأمين الذي تمارسه جمعيات التأمين التبادلي ، أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة ، بل أنه بحق تعاوني يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون لأنواعاً من خطر من نوع واحد ، في معاونة من تعرض منهم للخطر ، على تفادي آثاره ، بدفع مبلغ ما تعاون الجميع في جمه ، يكفي لجبر ما لحقه من ضرر هذا الخطر . وهذه الجمعيات لا تهدف من وراء عملية التأمين إلى الربح فليس فيها كما قلنا مؤمن ومستأمن ، بل جميع أعضاء هذه الجمعيات مؤمنون ومستأمنون في نفس الوقت . وما يدفعه كل عضو في هذه الجمعيات من اشتراك يقصد به التبرع لمن لحقه ضرر ، من جراء خطر معين ، من أعضاء جمعيته .

ولا شك أن التبرع إذا تبرع الجماعة وصفت بصفة معينة ، فإنه يدخل في الاستحقاق مع هذه الجماعة إذا توافرت فيه هذه الصفة ، كمن تبرع لطلاب العلم ، فإنه يستحق نصيباً في هذا التبرع إذا طلب العلم ، ومن تصدق أو وقف على فقراء مكة دخل فيما واستحق معهم إذا صار فقيراً . وعلى ذلك فباعتبار القسط أو الاشتراك في هذه الجمعيات يعد متبرعاً .

وقد يقال بأن المشتركين في هذه الجمعيات لا يعرفون على وجه التحديد عند دفع الأقساط مقدار ما يخصهم من مبالغ تلزم بجبر من وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية لأنهم يدفعون اشتراكاً محدداً في أول العام ، ثم تحسب التعويضات التي دفعت من وقع على الضرر من أعضاء الجمعية ، فما نقص من قيمة اشتراك العضو عما خصه من هذه التعويضات ، طولب به ، وما زاد رد إليه ، وهذا غرر .

فإنما يحول على ذلك القول هو ما قدمناه من أن هذه الجمعيات تقوم على مبدأ التعاون والبذل والتبرع ، وليس بشرط في جواز التبرع أن يعرف المتبرع عند التبرع مقدار ما يتبرع به على وجه التحديد ، وهذا هو معنى القول بأن الغرر والجهالة يفتران في التبرعات ، تشجيعاً على فعل الخير من جهة ، ولعدم تضرر المتبرع إليه بالغرر والجهالة من جهة أخرى ، لأنه لم يبذل عوضاً في مقابل هذا التبرع .

رابعاً : التأمين بقسط ثابت :

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين . ووسائلها في ذلك هي عقد التأمين . وهو عقد يتم بين شركة التأمين ومستأمن معين ، بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع

مبلغ من المال ، يسمى مبلغ التأمين ، لهذا المستأمين ، عند وقوع خطر معين ، في مقابل التزام المستأمين بدفع مبلغ مالي ، يسمى بقسط التأمين .

وهذه الشركة تسعى من وراء عقود التأمين إلى تحقيق ربح ، هو الفرق بين ما تأخذه من المستأمين من أقساط ، وما تدفعه لهم ، عند وقوع الخطر ، من تعويضات وهي تحاول دائمًا ، بواسطة الوسائل العلمية المتاحة لها ، أن يجعل جموع هذه الأقساط أكبر مما تتوقع دفعه من تعويضات ، وإنفاقه من مصروفات ، حتى يكون لها في هذا الفرق ما تزيد من ربح توزعه على الشركاء المساهمين .

فالوسيلة الوحيدة في هذه الشركات للوصول إلى تحقيق فكرة التأمين هي عقد التأمين الذي يتم بين الشركة وكل مستأمين ، وهذا العقد ينشيء علاقة ويرتبط التزامات وحقوقًا بين الشركة والمستأمين المعين ، وليست هناك عقود تبرمها شركة التأمين مع جماعة تسمى جماعة المستأمين ، كما أنه ليس هناك اتفاق أو عقد ينشيء علاقة بين جميع المستأمين لدى شركة معينة من شركات التأمين .

ولقد ذهب بعض الباحثين في عقود التأمين إلى التدليل على جواز هذه العقود بأنها اتفاق على التعاون والتضامن بين المستأمين ، وأن دور المستأمين المعين إنما هو في الانضمام إلى هذا الاتفاق التعاوني المنظم . ولما كان مثل هذا الاتفاق جائزًا شرعاً ، والانضمام إليه لا حرج فيه ، قال بجواز عقود التأمين .

وسوف نرى أن هذا الاستدلال فاسد لا يتيح المطلوب . فالمطلوب هو الحكم على العقد الذي تبرمه شركة التأمين مع مؤمن له معين ، والدليل أفاد أن الاتفاق التعاوني بين جماعة من الناس على ترميم الأخطار التي قد تلحق بعضهم جائز ، وأن الانضمام إليه مباح ومشروع . وهذا مسلم به . غير أنه لا يفيض المطلوب . لأن عقد التأمين ليس اتفاقاً تعاونياً بين جماعة من الناس . بل هو عقد معاوضة بين الشركة والمستأمين . لا ذكر فيه للتعاون والتضامن .

إن مثل هذا الاتفاق التعاوني الذي يتم بين عدد من الناس بقصد تخفيف آثار الأضرار التي قد تلحق بعضهم ، والذي يبذل فيه كل واحد منهم تضحيه مالية يتكون من جموعها ما يكفي لتعويض هذه الأضرار ، إن مثل هذا الاتفاق لا يدخل ضمن نشاطات شركات التأمين المساهمة ولا مكان له فيها ، بل هو مخض تصور وافتراض وما تقوم به شركات التأمين غير ذلك ، وهو عقود مع الأفراد مقصود بها الربح كما قلنا .

وإذا فرضنا وجود مثل هذا الإتفاق لكان حكمنا عليه بالجواز . بل إن هذه الصورة من التعاون هي التي يقصدها الشارع وتدعمها أدلة ، إذ يتجلّى فيها التعاون والبذل والتضحيّة والتبرّع في أوضاع صورة وأبعادها عن المُحظور .

ولقد رأينا بعض الباحثين يصور الدور الذي تقوم به شركات التأمين بأنه دور الوسيط والناسب الذي يقوم بتنظيم عمليات التأمين ، نيابة عن المستأمين الذين يكثرون الإتفاق التعاوني المنظم . وهذا أيضاً تصور بعيد عن الواقع ، لأن مثل هذا الإتفاق التعاوني غير قائم ، ولو أنه قام ووُجِد ، وكان دور الشركة فيه هو دور الوسيط والناسب الذي يقوم بإدارة الإتفاق التعاوني نيابة عن أعضاء هذا الإتفاق لما رأينا مانعاً شرعاً من ذلك . لأن دور الشركة في هذه الحالة يكون دور الأجير الذي يقوم بالإدارة والتنظيم ، مقابل الأجر الذي يحدده عقد العمل . فهي في هذه الحالة تتفاوض أجراً لا رحماً . وما يدفعه كل عضو في هذا الإتفاق لا يدفعه لشركة التأمين ، وإنما يتبرّع به للجامعة التي حددت الطرق التي تتبع في صرف مبالغ التعويض لمن نزلت بهم الأخطار .

وشركة التأمين بوضعها الحالي لا تصلح نائباً ولا وسيطاً ، ذلك أن النائب في حكم الشريعة ، يعمل لمصلحة المُنوب عنه ، وليس له أن يرمي من التصرفات ما تعارض فيه مصلحته مع مصلحة المُنوب عنه . ولا شك أن شركة التأمين بوضعها الحالي لا تعمل إلا لحساب نفسها ، ومصالحها تتعارض دائماً مع مصالح المستأمين . فهي تسعى للحصول على أكبر ربح . وتحدد قدر الأقساط على النحو الذي يمكنها من ذلك . وتحاول التخلص من تعهداتها بأسباب وعلل تغتصب بها ساحات القضاء .

وسوف نرى كذلك أن بعض الباحثين في عقود التأمين يؤسس حكمه . لا على العلاقة بين شركة التأمين والمستأمين له المعين ، هذه العلاقة التي أنشأها عقد التأمين الذي عقدته الشركة مع هذا المستأمين ، وإنما يؤسس هذا الحكم على علاقة غير قائمة هي العلاقة بين شركة التأمين من جهة ، ومجموع المستأمين من جهة أخرى . وظاهر أن مثل هذه العلاقة غير قائمة ، والعقد الذي ينشئها غير موجود .

وسترى أن هؤلاء الباحثين يقصدون من وراء هذا الفرض والتقدير إلى القول بأن شركة التأمين في علاقتها مع مجموع المستأمين ، تستطيع ، بما أتيح لها من إمكانيات هائلة وباستخدام حساب الاحتمالات ، أن تعرف . على وجه يقرب من الدقة

والتحديد ، مقدار ما تعطي وما تأخذ ، أي ما تعطي لمن تزل بهم الخطر من المستأمين في مجموعهم ، وما تأخذ من أقساط من هذا المجموع .

وسوف نرى عند الكلام في الرد على شبهات الذين يحوزون التأمين ، أن هذا المسلك ، فوق أنه ينافي الواقع ويخون إلى الفرض والتقدير ، لا يؤدي النتائج التي يقصدها منه أصحابه ، ذلك أننا لا نسلم بقدرة الشركة على معرفة ما تأخذ وما تعطي في مدة معينة ، منها تقدمت وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الإحصاء . فهذه كلها لا تمنع احتمال الربح والخسارة ، واحتمال تفاوت الأرباح من سنة لأخرى . وأكبر دليل على ذلك ما حدث من إفلاس بعض الشركات في أوروبا وفي إنجلترا بالذات .

وإذا سلمنا بقدرة الشركة على معرفة ما تعطي بمجموع المستأمين وما تأخذ منهم ، فإن هذا لا يدل على خلو المعاملة من الغرر ، ذلك أن المؤمن له المعين ، وهو الذي يبرم عقد التأمين مع الشركة ، ليست لديه الوسائل التي تتوافر لشركات التأمين ، حتى يتمكن بها هو الآخر من تحديد مقدار ما يعطي وما يأخذ . وبذلك تبقى المعاملة غرراً ، وتحكم عليها بالمنع ، لأن الغرر في أحد جانبي المعاوضة يبطلها كما سرّاه مقصلاً .

والخلاصة أن البحث يجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والمستأمين المعين ، تلك العلاقة التي أنشأها عقد التأمين ، الذي عقد بينها . فهذه العلاقة وحدها هي الأمر الواقع . وأما العلاقة بين شركة التأمين والمستأمين في مجموعهم ، والعلاقة بين مجموع المستأمين الذين توسطت شركة التأمين بينهم أو نابت عنهم ، فليست موضوع بحث ولا محل جدال ، لأن هذه العلاقات ، فضلاً عن عدم وجودها في الواقع ، فإن الحكم عليها بالجواز لا ينطبق على ما تقوم به الآن شركات التأمين .

وإذا انتينا إلى تحديد محل البحث وموضع التردد بأنه العقد الذي تبرمه شركة التأمين مع المستأمين المعين وما ينشئه هذا العقد من علاقة ويرتبه من حقوق وواجبات ، فإننا ننتقل إلى البحث الثاني من هذا الفصل وهو البحث الذي خصصناه لعرض أدلة الشريعة على منع وبطلان ما تقوم به شركات التأمين من عقود .

المبحث الثاني

أدلة بطلان العقود التي تبرمها شركات التأمين

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين ، نعرض في أولها الأدلة التي نراها مؤدية إلى بطلان عقود التأمين التي تقوم بإبرامها شركات التأمين ، ونخصص ثانيةً لرد الشبهة التي قد توجه إلى كل دليل من هذه الأدلة .

المطلب الأول : أدلة بطلان عقود التأمين

الدليل الأول : عقد التأمين معاوضة مالية تضمنت الغرر الكبير فبطل .

الدليل الأول على بطلان عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين مع المستأمين هو أن هذه العقود عقود معاوضات مالية ، تضمنت غرراً كثيراً أو فاحشاً فبطلت . فهاتان مقدمتان لابد من إثباتها حتى يتبع الدليل الدعوي ، وهي بطلان عقود التأمين التي تبرمها هذه الشركات . أما المقدمة الأولى فهي أن عقود التأمين معاوضات مالية . وأما المقدمة الثانية فهي أن هذه العقود تضمنت الغرر الكبير .

المقدمة الأولى : عقود التأمين معاوضات مالية :

أما أن عقود التأمين معاوضات مالية فلا نظن أن أحداً يخالفنا فيه ، لا من شراح القانون ، ولا من علماء الشريعة الذين تصدوا لبيان حكم الشرع في هذه العقود ، وذلك إذا نظر إلى هذه العقود من جانب العلاقة بين المؤمن والمستأمين .

ولقد رأينا عند تعريف القانون لعقد التأمين أن المعاوضة في هذا العقد تم بين القسط الذي يدفعه المستأمين ومبلغ التأمين الذي تعهد شركة التأمين بدفعه عند وقوع الخطر المؤمن منه .

وسوف نرى أن بعض علماء الشريعة يجادلون في هذه الحقيقة ، ويقولون إن هذه المعاوضة إنما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمين من جهة ، والأمان الذي تتحمّه له شركة التأمين من جهة أخرى ، ويزيدون على ذلك قوفهم بأن هذا الأمان حاصل للمستأمين بمجرد العقد ، دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه .

وسوف نرد على هذه الشبهة مع ردنا على بقية الشبهة التي قد ترد على هذا الدليل .

المقدمة الثانية : عقود التأمين تتضمن الغرر الكبير :

جاء النبي عن بيع الغرر عاماً ، واتفق المجتهدون على إلزاق المعاوضات الخالصة بالبيع في هذا النبي ، ثم خصوا منه الغرر البسيط بقيود وشروط حدودها .

وسوف نذكر تعريفات الفقهاء للغرر ، لثبت دخول عقود التأمين تحت هذه التعريفات أولاً ، ثم نبين المقصود بالغرر البسيط الذي يختلف في المعاوضات المالية ونحدد شروطه ، ونذكر أمثلته ، لثبت عدم دخول عقود التأمين تحته ، ثانياً . ونقدم لذلك بمقدمة في بيان أهمية الرضا بالمعاوضة في صحتها ، وأن هذا الرضا لابد أن يتضمن على أمر يعرفه الراضي .

الرضا مناط صحة التصرف :

اتفق المجتهدون على أن الرضا مناط صحة العقود والتصرفات ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾
وقال رسول الله ﷺ : « إنما البيع عن تراضٍ » فإذا عدم الرضا بالتصرف كان هذا التصرف باطلًا لا يحل بهأخذ مال الغير باتفاق الفقهاء .

العلم مناط صحة الرضا :

اتفق الفقهاء على أن العلم ب محل التصرف شرط في صحة الرضا ، لأن الرضا بما لا يعلمه الراضي غير متصور . والعلم ب محل التصرف يقتضي أن يعرف كل متعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض في مقابل ما بذل للمتعاقد الآخر ، وأن يعرف الأجل الذي يحصل فيه على هذا العوض ، وأن يكون ، فوق ذلك كله ، وائقاً من حصوله على هذا العوض .

يقول الراافي في فتح العزيز مهلاً لوجوب معرفة محل البيع للحكم بصحته : « لأن الرضا قبل حقيقة المعرفة لا يتصور »^(١) .

ويقول ابن حزم في الحلى^(٢) : « وبالضرورة يدرى كل أحد أنه لا يمكن البه وجود الرضا على مجهول ، وإنما يقع التراضي على ما علم وعرف ... وما لا سبيل إلى التراضي به فلا يحل بيعه ، وهو أكل مال بالباطل » .

(١) ٨ : ١٥٣ .

(٢) ٩ : ٣٧٢ .

وإذا انتفى العلم ، عند التعاقد ، بمحال المعاوضة ، لعدم وثوق أحد عاقدتها ، بحصوله على العوض ، أو لعدم معرفته بقدر هذا العوض . أو أجل الوفاء به ، فإن المعاوضة تبطل لانتفاء الرضا بها ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتغال المعاوضة على الجهة والغرر ، ويعنون بذلك أن الرضا بالمعاوضة لا يترتب عليه حكمه شرعاً ، إذا اشتملت هذه المعاوضة على الجهة والغرر .

وسوف نرى بعد قليل أن عقود التأمين تتطوّر على الغرر بأنواعه الثلاثة السابقة ، الغرر في حصول العوض ، والغرر في قدره ، والغرر في أجله ، وكل واحد من هذه الثلاثة يكفي وحده بطلان المعاوضة فما بالك إذا اجتمعت معاً .

أما الغرر في حصول العوض فلأن المستأمين لا يدرى عند التعاقد إن كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، وهو العوض الذي بذل أقساط التأمين في مقابلته .

وأما الغرر في قدر العوض فلأن المستأمين في التأمين من الأضرار ، لا يدرى وقت التعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض إذا قدر حصوله عليه بوقوع الحادث المؤمن منه . وكذا شركة التأمين لا تدرى وقت التعاقد مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر المؤمن منه . وهذه الأقساط هي العوض الذي تعهدت بدفع مبلغ التأمين في مقابلته ، فكانت بذلك غير عارفة بمقدار هذا العوض وقت التعاقد .

وأما الغرر في الأجل فواضح في التأمين على الحياة حالة الموت ، فإن المؤمن على حياته لا يدرى عند التعاقد الوقت الذي يحصل ورثته فيه على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذي بذل الأقساط في مقابلته . والتأجّيل يموت إنسان جهالة فاحشة تبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء كما سنرى ذلك مفصلاً .

أولاً : دخول عقود التأمين تحت تعريفات الغرر :

نريد هنا أن نعرض أهم تعريفات الغرر عند الفقهاء ، ثم ثبت دخول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، ومحب أن نلاحظ أن التعريفات التي يذكرها الفقهاء هي تعريفات للغرر الفاحش أو الكثير الذي تبطل به المعاوضات . أما الغرر اليسير الذي لا يؤثّر في المعاوضة ، فهو استثناء حددوا ضابطه وبينوا شروطه ، وسوف ثبت أن هذا الضابط وتلك الشروط لا تتوافر في عقود التأمين .

تعريف المالكية للغرر :

عرف المالكية الغرر بتعريفات كثيرة ، ونحن نذكر أهم هذه التعريفات ، ثم ثبت دخول عقود التأمين تحتها .

عرف ابن عرفة المالكي الغرر بأنه : « ما شك في حصول أحد عوضية ، أو مقصود منه غالباً^(١) . ونقل عن مالك رضي الله عنه أنه عرف الغرر بأنه : « ما لا يدرى أitem أم لا^(٢) » وعرف الشيخ الدسوقي الغرر بأنه « ما يحتمل حصوله وعدم حصوله^(٣) » . وعرف المازري من فقهاء المالكية الغرر بأنه « ما تردد بين السلامة والخطب^(٤) » .

وهذه التعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين ، فعقد التأمين « يشك في حصول أحد عوضيه » ، وهو مبلغ التأمين ، ذلك أن المستأمين يشك عند التعاقد في حصوله على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذي بذل الأقساط في مقابلته ، لأن حصوله على ذلك يتوقف على خطر احتمال قد يقع وقد لا يقع ، فإن وقع حصل على العوض ، وإن ألا . وبالمثل فإن عقد التأمين يربت التزاماً في ذمة شركة التأمين ، وهو دين احتمالي باتفاق ، لا يدرى المستأمين عند التعاقد أن كان هذا الدين يتم أم لا ، ذلك أن تمامه وعدم تمامه يتوقف على حادث احتمالي إن وقع تم التزام الشركة وإن ألا . وأما أن العوض الذي تعهد شركة التأمين بدفعه لل المستأمين يحتمل حصوله له وعدم حصوله فأمر ظاهر لا يحتاج إلى بيان . وأما التردد بين السلامة ، أي سلامة العوض ، والخطب أي فوات هذا العوض فظاهر انطباقه على مبلغ التأمين الذي تعهد الشركة بدفعه لل المستأمين عند وقوع الخطير .

ومما مثل به المالكية للغرر الذي عرفوه وحكوا ببطلان المعاوضة معه بيع الطير في الهواء والسمك في الماء والحيوان بشرط الحمل ، لأن المشتري يدفع الثمن في هذه الأشياء وهو لا يدرى . عند التعاقد ، هل تحصل له أم لا فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماماً فإن المستأمين يدفع أقساط التأمين في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد هل يحصل عليه أم لا . فهو يشك في حصوله وتمامه وسلامته . ويزيد التأمين على ذلك أنه على فرض حصول المستأمين على العوض فإنه لا

(١) مواهب الخليل ٤ : ٣٦٢

(٢) المرجع السابق ٤ : ٣٩٨

(٣) حاشية النسوقي على الشرح الكبير ٣ : ٢٥

(٤) المرجع السابق في الموضع السابق .

يدري ، عند التعاقد ، مقدار هذا العوض ، في التأمين من الأضرار . وهذه الأمثلة التي قدمناها يمحكى فقهاء المالكية الإجماع على بطلانها^(١) ، وهذا يعني أن المالكية وهم أكثر الناس تساهلاً في إبطال العقود بالغرر ، يرون أن الغرر الواقع في الحصول وعدم الحصول غرر فاحش يبطل المعاوضة إجهاعاً ، وقد رأينا أن الغرر في عقد التأمين أشد وأفحش من الغرر في هذه الأمثلة ، لأنه غرر في الحصول إنضم إليه غرر في المقدار على فرض الحصول .

وما مثل به المالكية للغرر الفاحش الذي يبطل المعاوضة عندهم اتفاقاً شراء الدين على الرجل الغائب أو الحاضر غير المقر أو الميت وإن علم الذي تركه ، لأن المشتري لهذا الدين لا يدرى عند الشراء أitem له الحصول عليه أم لا ، وعلى فرض الحصول فإنه لا يدرى مقدار ما سيحصل عليه ، فقد يحصل له منه كثير وقد يحصل له منه قليل ، فشراء دين الميت فيه نوعان من الغرر : الغرر في الحصول ، والغرر في مقدار الحصول ، فإن من يشتري دين الميت ، وإن عرف مقدار تركته ، لا يعرف ما يحصل عليه منه ، لأن ذلك يتوقف على عدد دائني الميت ومقدار ديونهم ، وهو لا يعرف ذلك عند التعاقد ، وبالتالي لا يعرف مقدار ما يصيبه في قسمة الغرماء^(٢) .

تعريفات الشافية للغرر :

عرف الشافية الغرر الذي يبطل العقود عندهم بعدة تعريفات كلها تطبق على عقد التأمين . وإليك بعض هذه التعريفات وبيان وجه انتظامها عليه .

جاء في فتح العزيز شرح الوجيز^(٣) أن الغرر هو « التردد بين جانبين الأغلب منها أخوتها » . وأنه « الذي تتطوي على الشخص عاقبته » . وجاء فيه أيضاً أن الغرر لا يتنزى عن المعاوضة إلا إذا عرف التعاقد فيها « ما الذي ملك بإزاره ما بذل »^(٤) . وجاء في فتح الباري^(٥) أن الغرر هو « كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك مالا يصح غالباً » .

(١) الشرح الكبير ٣ : ٤٥ .

(٢) الخطاب ٤ : ٣٦٨ .

(٣) ٨ : ١٢٧ .

(٤) فتح العزيز شرح الوجيز مطبوع مع المجموع شرح المذهب ٨ : ١٢٧ .

(٥) ٥ : ٢٦٠ .

وجاء في حاشية قليوني وعميرة على شرح المنهج ^(١) أن عقد الغرر هو « مالا يوثق بمحصول العوض فيه » .

وواضح أن هذه التعريفات تتطبق على عقد التأمين ، فتعريف الغرر بأنه ما تردد بين جانبي الأغلب منها أخوتها ينطبق على عقد التأمين ، فإن في هذا العقد ترددًا بين جانبي ، هما جانب الحصول على العوض ، وجانب عدم الحصول عليه ، فإذا وقع الحادث المؤمن منه حصل المستأمن على العوض ، وهو مبلغ التأمين الذي دفع الأقساط في مقابلته ، وإذا لم يقع هذا الحادث لم يحصل عليه . والمستأمن عند التعاقد لا يدرى أي الاحتمالين يكون ، وإن كان جانب حصوله على مبلغ التأمين أغلب ، لأن التأمين يكون عادة من أحاطر الغالب فيها عدم الوقع . وعدم الوقع أخواف الاحتمالين بالنسبة للمستأمن ، لأنه يفوت مبلغ التأمين عليه ، في بعض أنواع التأمين وهو التأمين على الحياة لحالة البقاء .

وتعریف الغرر بأنه « ما انطوت على الشخص عاقبته » ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فكل من شركة التأمين والمستأمن قد انطوت عليه عاقبة هذا البدل عند التعاقد ، فهو لا يدرى ، عند هذا الوقت ، مقدار ما يعطي ولا مقدار ما يأخذ ، لأن هذه العاقبة تتوقف على حادث احتمالي قد يقع وقد لا يقع ، وإذا كان الحادث محققًا الموت في التأمين على الحياة حالة الموت ، فإن أحدًا منها لا يعرف عند التعاقد وقت الوقع .

وتعریف الغرر بأنه مالم يعرف فيه التعاقد « ما الذي ملك بيازاء ما بذل » هو تعريف عقد التأمين ، فإن كلامًا من شركة التأمين ومن تعاقد معها لا يعرف وقت التعاقد « ما الذي ملك بيازاء ما بذل » فالمستأمن يبذل الأقساط وهو لا يدرى ما يملك بيازائهما ، فقد لا يملك شيئاً ما بيازاء ما بذل ، إذا لم يقع الخطير ، وقد يملك القليل ، وقد يملك الكثير ، إذا وقع . فهو لا يجهل قدر ما يملكه من العوض فقط ، بل يجهل أن كان سيمتلك هذا العوض أصلًا أم لا ، ولذا كان الغرر في عقود التأمين دائمًا من أشد أنواع الغرر وأفعشه ، لأن الضرر الواقع للمستأمن يجهله قدر العوض ، لا يقاس بالضرر الواقع عليه يجهله حصوله على هذا العوض بالكلية .

وظاهر كذلك دخول عقد التأمين تحت تعريف الغرر بأنه «ما يمكن أن يوجد والأ يوجد أو ما كان عدم وجوده غالباً» لأن التزام المؤمن بمبلغ التأمين الذي بذل المستأمين من الأقساط في مقابلته قد يوجد وقد لا يوجد . فهو على حد قول شراح القانون إلتزام غير محقق الوجود عند التعاقد ، إذا وجد الحادث المؤمن منه وجد ، وإذا انتفى هذا الحادث لم يوجد .

أما تعريف الغرر بأنه «مala يوتش بمحصول العوض فيه» فإنه ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فإن هناك إجماعاً بين شراح القانون وعلماء الشريعة على أن العوض في عقد التأمين لا يتحقق بمحصوله . فالمستأمين لا يتحقق عند التعاقد مع شركة التأمين ، في حصوله على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذي بذل الأقساط بازائه ، لأن حصوله على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذي بذل الأقساط بازائه ، يتوقف على وقوع الخطير المؤمن منه ، وهو حادث احتيالي قد يحصل وقد لا يحصل . فإن حصل حصل له العوض والأ فات عليه ، وهذا غيب لا يعلمه المستأمين وقت إبرامه لعقد التأمين .

تعريف الحنفية للغرر :

جاء في البدائع أن «الغرر هو الخطير الذي استوى فيه طرف الوجود والعدم »^(١) .

وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين ، فهو عقد «ركنه الأساسي» و «عنصره الجوهرى» و «محله الأصلى» هو الغرر ، كما يقول شراح القانون بحيث لا يتصور لعقد وجود بدون هذا الخطير . وهذا الخطير هو الحادث الاحتيالي الذي يستوى فيه طرف الوجود والعدم كما يقول شراح القانون أيضاً . وعلى هذا يكون تعريف الحنفية للخطير مطابقاً لتعريف شراح القانون له ، حتى لكأنك تحس أن الكاساني يعرف الخطير في عقد التأمين .

وأنك إذا تبعطت المعاوضات التي اتفق الأحنااف على بطلانها للغرر لوجدت فيها هذا المعنى ، وهو أن الملك أو الالتزام فيها قد علق أو توقف على خطير يستوى فيه طرفا الوجود والعدم . فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد وضربة القانص ، وهو أن يقول المشتري : إشتريت منه ما يخرج من إلقاء هذه الشبكة مرة بكلدا ، أو ما يسقط برمي السهم بكلدا . وكذلك بيع الملامة والمنابذة وإلقاء الحجر وكل ما علق فيه ملك المشتري

(١) ٦ : ٣٠٥٣ .

للعوض بالخطر ، فإن هذه البيوع في معنى : إذا وقع حجري على ثوب فقد بعثه بكتدا ، أو إذا نبذته أو لمسه فقد بعثتكه أو بعثته بكتدا^(١) . فالمعاوضة في هذه الأمثلة علقت ، أو توقف التزام العوض فيها ، على خطر قد يوجد وقد لا يوجد ، فمن يشتري رمية الصائد ، يعلق حصول العوض له على خروج سملك في شبكة الصائد في الرمية المشتاه ، وهو خطر احتمالي قد يكون وقد لا يكون . وإذا كان فإن قدر ما يحصل عليه من الملك غير معروف . وكذا الأمر في ضربة القانص وغوصة الغائص .

وظاهر أن حال المستأمن هو حال من يشتري ضربة الصائد ، فإنه يعلق حصوله على مبلغ التأمين . وهو ما بذل الأقساط بإزائه ، على خطر احتمالي قد يكون وقد لا يكون . فمن يدفع أقساطاً لشركة التأمين في مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين في مقابل هذه الأقساط ، إذا بقي حياً إلى سن الخمسين مثلاً ، يعلق حصوله على هذا المقابل ، على أمر احتمالي يستوي فيه جانب الوجود والعدم . فقد يعيش المؤمن على حياته إلى هذه السن فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يمرون قبلها فتبرأ ذمة شركة التأمين من هذا المبلغ وتضيع الأقساط عليه . تماماً كما يضيع الثمن على من اشتري رمية الصائد إذا لم يخرج في الشبكة شيء .

وبالمثل فإنَّ وجه التطابق ظاهر بين من يدفع الأقساط في مقابل تعهد الشركة بإعطائه مبلغ التأمين إذا بقي حياً إلى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن في ثوب إذا وقع عليه بالحجر أو لمسه المشتري ، فكلاهما يبذل مالاً في مقابل عوض قد يكون وقد لا يكون ، وإذا كان ، فقد يكون قليل القيمة وقد يكون كثيراً . وإذا قيل يوجد الفارق بين الحالين ، وهو أنَّ الخطر في عقد التأمين حادث يترب على وقوعه الضرر ، ويقصد بعقد التأمين جبره وترميمه ، بخلاف الخطر في رمية الصائد وضربة القانص واللاماسة والمناذنة والقاء الحجر ، وهو خروج السملك وموت الصيد ، ووقوع اللمس والتبذ ، فإنَّ هذه الأخطار ليست كوارث يخشاها المشتري ويلحقه بوقوعها ضرر يقصد بالمعاوضة جبره . قلنا هذا الفارق غير مؤثر ، إذ لم يفرق أحد من المحتمدين عند الحكم على بطلان المعاوضة التي علقت بالخطر ، بين خطر يحبه التعاقد أو يكرهه ، يخشى وقوعه أو يحبه ، يترب علىه الضرر أم لا ، إذ مناط البطلان هو الغرر ، أي عدم الوثوق بحصول العوض ، أو عدم معرفة الحاصل منه .

(١) حاشية ابن عابدين ٤ : ١٠٩ .

وإذا تركنا فقهاء الشريعة وذهبنا إلى شراح القانون لوجدناهم يصرحون بعدم تأثير هذا الفارق ، ذلك أن الخطر عندهم ليس هو الكارثة التي يكرهها المؤمن له ويعصيه من جراء وقوعها الضرر ، وهو معنى الخطر في عرف الاستعمال الدارج ، بل إن معناه الفنى ، في مجال التأمين ، أعم من ذلك وأشمل ، فيدخل فيه باتفاق شراح القانون الحادث السعيد الذي يحب المؤمن له وقوعه ، ولا يترتب على وقوعه ضرر ، بل قد يكون وقوعه مصدر ثراء للمؤمن له أو لورثته كما تقدم . وذلك كالتأمين على الحياة لحالة البقاء وتأمين الأولاد وتأمين الزواج .

تعريف الغرر عند الخنابلة :

جاء في *شرح منتهي الإرادات* أن القاضي وجامعة فسروا الغرر بأنه « ما تردد بين أمرین ليس أحدهما أظہرا^(۱) » ثم مثل له بشراء الجمل الشارد والسمك في الماء والطير في الهواء والمخصوص من غير غاصبه . إذ أن هذه المعاوضات تردد بين أمرین هما : حصول المشتري على ما بذل فيه العوض وعدم حصوله عليه ، وليس أحد هذين الأمرین أظہر في الحصول . ذلك أنه لو كان أظہر كبيع المخصوص من غاصبه لصحت المعاوضة عليه عندهم .

ولا خفاء في دخول عقد التأمين في هذا التعريف ، فإن مبلغ التأمين الذي بذل المستأمن بإزائه الأقساط ، يتردد بين أمرین : هنا الحصول عليه ، إذا وقع الخطر ، وعدم الحصول ، عند عدم وقوعه . وليس الحصول على مبلغ التأمين أظہر ، لأن ذلك يتوقف على الحادث المؤمن منه ، وليس وقوع هذا الحادث بأظہر من عدم وقوعه .

وأما الأمثلة التي مثل بها الخنابلة للغرر الذي يؤثر فيهم جميعاً تشارك عقود التأمين في التردد بين حصول العوض فيها وعدم حصوله ، لأن ذلك يتوقف كما رأينا على أمر يحتمل الوجود والعدم . فقد يتمكن المشتري من الحصول على البعير الشارد وقد لا يتمكن ، وقد يستطيع صيد السمك من الماء ، والطير من الهواء ، وقد لا يستطيع . وقد يمكنه تخليص المخصوص من غاصبه وقد لا يمكنه ، ويترتب على ذلك كله أنه قد يحصل على المقابل الذي بذل فيه الثمن وقد لا يحصل ، كالشأن في المستأمن تماماً ، فإنه قد يحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه العوض ، وقد لا يحصل ، لأن الحصول وعدمه في جميع هذه الحالات يتوقف على أمر لا دخل لإرادته في وقوعه أو وجوده ولا قدرة له على إيجاده .

. ۱۴۰ : ۲ (۱)

تعريف الغرر عند الظاهريه :

يعرف ابن حزم الغرر بأنه « ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد » ومثل له بيع المثار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول .

والتأمين من هذا القبيل ، لأن المستأمن لا يدري مقدار العوض الذي بذل الأقساط في مقابلته عند التعاقد ، في التأمين من الأضرار ، لأن هذا العوض يتحدد بقدر ما أصاب المال المؤمن عليه ، بسبب وقوع الخطر ، من ضرر . ولذا فالمعاوضة على مبلغ التأمين معاوضة على مجهول القدر . وكذلك الحال بالنسبة لشركة التأمين فإنها لا تدري عند إبرامها لعقد التأمين مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر وقيامها بتعويض المستأمن بما لحقه بسببه من ضرر . فقد تحصل قسطاً واحداً ثم يقع الخطر وقد تحصل أكثر من ذلك ثم يقع الضرر . وبالمثل فإن شركة التأمين في التأمين على الحياة لحالة الوفاة لا تعرف عدد الأقساط التي تحصلها قبل موت المؤمن على حياته لمدة معينة والتزامها بسبب ذلك يدفع مبلغ التأمين . فقد تحصل قسطاً واحداً ثم تحدث الوفاة فتغدو مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على حياته خلال المدة المعينة ، فهي لا تدري عند التعاقد إذن مقدار ما تحصل عليه من عوض في مقابل التزامها بدفع مبلغ مبلغ التأمين . وهذا دون شك جهل بمقدار العوض حين العقد .

وبعد كل ما ذكرنا من تعريفات الغرر الذي يبطل المعاوضة المالية عند جميع الفقهاء ، وبيان أن هذا التعريفات تشمل عقود التأمين ، ثبت يقيناً أن عقد التأمين يجمع أنواعه وفي كل حالاته وصوره من عقود الغرر ، وأن ما فيه من غرر هو أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأنه غرر في الوجود والحصول والمقدار والأجل .

ولقد رأينا أكثر من مرة أن شراح القانون وعلماء الشريعة الذين ينazuون في حرمة عقود التأمين يؤكدون أن هذه العقود تتطوي على غرر فاحش تبطل المعاوضة بهاته ، غير أنهم يقولون أن هذا الحكم قاصر على العلاقة بين شركة التأمين ومؤمن له معين ، أما علاقة هذه الشركة بمجموع المؤمن لهم ، فهي علاقة خالية من الغرر من جانب شركة التأمين التي جلأت إلى الوسائل العلمية لتحديد ما تعطي بمجموع المؤمن لهم وما تأخذ منهم . ولقد لاحظنا مراراً أن هذا حكم على علاقة ورابطة لا وجود لها ، لأن عقد التأمين لا ينشئها ، فهو لا يفرض التزامات ولا يرتب حقوقاً لغير عاقدية ، شركة لتأمين المؤمن له المعين . وإهمال لرابطة قائمة وعلاقة موجودة ، وهي علاقة شركة التأمين بالمستأمن المعين ، تلك

العلاقة التي أنشأها عقد التأمين ورتب آثارها ، وبين ما تتحققه هذه الرابطة من حقوق وما ترتبه من التزامات بالنسبة لطرفها .

أنواع الغرر في عقد التأمين :

ويمكنا بعد ما قدمنا من تعريفات الغرر والأمثلة التي سقناها لما اتفق المحتجدون على تأثير الغرر فيها ، أن نلخص أنواع الغرر التي تضمنها عقد التأمين ، والتي اتفق المحتجدون على تأثيرها في المعاوضة . وسوف نركز على الفقه المالكي في هذاخصوص ، لأن أكثر القائلين يحوز التأمين من علماء الشريعة يحتجون لرأيهم بفقه مالك رضي الله عنه ؛ فإن هذا الفقه قد اشتهر عنه تضييق دائرة البطلان في المعاملات بسبب الجهالة والغرر . يقول الإمام القرافي المالكي أن الغرر والجهالة يقعان في سبعة أشياء ، ثم يذكر منها « الغرر في الوجود كالأباق ، وفي الحصول كالطير في الهواء ، وفي المقدار كالبيع إلى مبلغ رمى الحصاة ، وفي الأجل »^(١) .

والغرر في هذه الأمور الأربع التي ذكرها القرافي المالكي تبطل عقود المعاوضات لا عند المالكية وحدهم بل عند جميع المحتجدين ، كما رأينا ، وهذا يعني أن الغرر الواقع فيها من باب الغرر الفاحش أو الكثير . وإذا عرضنا عقد التأمين على هذه الضوابط الأربع وأخذنا في اعتبارنا الأمثلة التي ذكرت بأزائها ثبت لنا يقيناً أن عقد التأمين يندرج تحت كل واحد منها ، ويزيد على ذلك أنه يجمع بينها . وبيان ذلك :

١ — الغرر في الوجود :

لا خلاف بين فقهاء الشريعة الإسلامية أن الغرر في الوجود هو أشد أنواع الغرر على الإطلاق ، ولم يختلف أحد منهم في الحكم ببطلان المعاوضة التي تضمنت هذا النوع من الغرر ، ولذلك نجدهم لا يكتفون بالحكم ببطلان المعاوضة على المعدوم ، بل يلحقون به ما احتمل الوجود والعدم . فالبعير الشارد الذي يشك في وجوده لا تجوز المعاوضة عليه لأن حصول المشتري عليه معلم على خطر وجوده ، فإذا لم يجده فقد مات عليه العوض الذي بذله في مقابلته ، فهو إذن يخاطر على واقعه غير محققة ، هي وجود ما بذل العوض في مقابلته .

وهذا ينطبق تماماً على عقد التأمين ، فإن مبلغ التأمين ، وهو دين في ذمة شركة

(١) الفروق للقرافي ٣ : ٣٦٥ .

التأمين ، غير محقق الوجود ، لأن وجوده يتوقف على وجود الخطر المؤمن منه . إن وجود ، وإن انتفي لم يوجد . ولقد رأينا شراح القانون يسلمون بذلك ويرونه خاصية التأمين التي لا يتصور وجوده بدونها .

٢ — الغرر في الحصول :

ولقد اتفق الفقهاء على أن الغرر في الحصول يبطل المعاوضة ، ولقد توالت عباراتهم في ذلك المعنى . ومعنى الغرر في الحصول أن العاقد ، في عقود المعاوضات ، لا يدرى عند التعاقد إن كان سيحصل على المقابل الذي بذل فيه العرض أم لا ، فيكون دخوله على هذا محاطرة على الحصول . وإذا تبعتنا الأمثلة التي ذكرها الفقهاء للغرر في الحصول تبين لنا أن هذه الأمثلة مما أجمع الفقهاء على بطلانها بسبب الغرر في الحصول ، فدل ذلك على أن هذا النوع من الغرر يبطل المعاوضة باتفاق .

ومما مثل به الفقهاء للغرر في الحصول المعاوضة على الطير في الهواء والسمك في الماء ، فإن من يدفع الثمن في هذا يخاطر به على الحصول ، فهو لا يدرى عند التعاقد إن كان سيحصل على ما بذل فيه الثمن أم لا ، وهو ما بذل الثمن إلا في مقابل هذا الحصول .

وإذا طبقنا هذا الضابط على عقد التأمين ظهر لنا ، بحالا يدع مجالا للشك ، أن عقد التأمين يتضمن الخطر في الحصول ، لأن المستأمين لا يدرى عند التعاقد هل سيحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه الأقساط ، أم لا ، لأن حصوله عليه يتوقف على حادث احتمالي قد يكون وقد لا يكون . وإذا كان هذا النوع من الغرر مما أجمع الفقهاء على بطلان العقد به ، وجب القول ببطلان عقد التأمين لأن الغرر في الحصول هو « ركنا الأساسي » و « عنصره الجوهرى » و « محله الذي لا ينفك عنه » ، بحيث لا يتصور لعقد التأمين وجود باتفاق شراح القانون بدون وجود عنصر الخطر ، أي احتمال الحصول وعدم الحصول .

ويحكي الإمام النووي إجماع الفقهاء على بطلان ما تضمن الغرر في الوجود أو الحصول من المعاوضات فيقول « أجمعوا على بطلان بيع الأجرة في البطون والطير في الهواء »^(١) .

(١) شرح النووي على مسلم ١٠ : ١٥٦ .

ويقول القرافي المالكي في بيان أقسام الجهة والغرر وحكم كل قسم « الغرر والجهة ثلاثة أقسام : كثير ممتنع إجماعاً كالطير في الهواء »^(١) .

فبمثابة الأجنحة في بطون الأمهات والطير في الهواء والسمك في الماء باطل يأجح الفقهاء ، لما ينطوي عليه من غرر في الوجود أو الحصول ، بمعنى أن المبيع قد يوجد وقد لا يوجد ، وقد يحصل للمشتري على فرض وجوده وقد لا يحصل ، فالمشتري يبذل العوض في مقابلة الحصول على المبيع ، غير أن وجوده وحصوله عليه مجرد احتيال قد يكون وقد لا يكون .

ومما يدخل تحت الغرر في الحصول وعدم الحصول المعاوضة على ضربة القانص ورمي الصائد ، فهو عقد باطل يأجح المحتدين ، وعلة هذا البطلان هو الغرر في الحصول ، فقد يحصل للمشتري شيء وقد لا يحصل ، وعلى فرض حصول شيء فإنه لا يدرى مقداره عند التعاقد . وما أشبه هذا بعقد التأمين الذي يعقده المستأمن مع إحدى شركات التأمين ، فإن المستأمن لا يدرى ، عند ابرامه ، هل سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، وعلى فرض حصوله عليه فإنه لا يدرى مقداره في أهم أنواع التأمين وهي التأمين من الأضرار .

٣ — الغرر في مقدار العوض :

إنقق الفقهاء على أن الغرر في مقدار العوض كالغرر في وجوده وحصوله يبطل المعاوضة ، مالم يكن ذلك من الغرر التافه الذي نذكر ضابطه فيما بعد .

ولقد رأينا فقهاء المالكية يصرحون بذلك في مواضع كثيرة من كتبهم . فقد نص القرافي المالكي كما تقدم على أن الغرر في مقدار العوض كالبيع إلى مبلغ رمي الحصاة مما نص الفقهاء على تأثيره في المعاوضة^(٢) .

ويقول ابن قدامة في المغني^(٣) « بيع الملامسة والمنابذة باطل لعلتين : إحداهما الجهة والثانية كونه معلقاً على شرط وبيع الحصاة باطل لما فيه من الغرر والجهل ، وبيع الحمل في بطن أمه فاسد بجهالتها فإنه لا تعلم صفتة ولا حياته وعدم القدرة على تسليمه » .

(١) الفروق ٣ : ٢٦٥ .

(٢) الفروق ٣ : ٢٦٥ .

(٣) ٤ : ١٨٦ .

ولم يفرق الفقهاء في اشتراط العلم بالعوض بين العوض المعين والعوض الذي يثبت في الذمة كالعوض في عقد التأمين .

جاء في فتح العزيز^(١) « أما القدر فالجهل به فيها في الذمة ، ثمناً أو مثمناً مبطل ». وجاء فيه أيضاً^(٢) « فما كان في الذمة من العوضين فلا بد وأن يكون معلوم القدر ». وجاء فيه أيضاً^(٣) « أن العلم بقدر العوض لابد منه إذا كان في الذمة ». .

وجاء في الخطاب^(٤) أنه « متى حصل الجهل بأحد العوضين ، من المتابعين أو أحدهما فسد البيع ». وجاء في بداية الجتهد^(٥) أن الغرر لا يتنهى عن الشيء إلا « إذا كان معلوم .. القدر ». وقال مالك في المدونة^(٦) « لا يجوز شراء سلعة بعينها بقيمتها ، أو على حكمه أو حكم البائع أو رضا البائع ، أو على حكم غيرهما أو رضاه لأنه غرر ». وقال فيها أيضاً^(٧) « من اشتري دارا على أن ينفق على البائع حياته لم يجز لأن أجل حياته بجهول فهو غرر ». .

وجاء في الفروع^(٨) أن من شروط صحة البيع « معرفة الثمن ، فلا يصح برقم بجهول ، أو بما يقطع سعره ، أو كما يبيع الناس ». وجاء في منتهى الإرادات أن معرفة العوض حال العقد شرط في صحة المعاوضة ، سواء كان هذا العوض ثمناً في بيع أو أجراً في إيجار ، ومن ثم فقد حكى بطلان بيع السلعة بما يبيع به الناس « و بما باع به زيد ولا يعلمان ذلك^(٩) ». .

وجاء في الفتاوي الهندية^(١٠) أن « جهالة البديل تبطل مبادلة المال بالمال » كالبيع والإيجار والقسمة والصلح على مال . وجاء في البدائع^(١١) « ولو قال بعث هذا العبد

(١) ١٣٩ : ٨ .

(٢) ١٤٠ : ٨ .

(٣) ١٤٣ : ٨ .

(٤) ٢٧٦ : ٤ .

(٥) ١٧٢ : ٢ .

(٦) نقله الخطاب في مواهب الجليل ٤ : ٣٦٢ .

(٧) المرجع السابق ٤ : ٣٦٣ .

(٨) ٣٠ : ٤ .

(٩) منتهى الإرادات ١ : ٣٤٥ .

(١٠) ٤٢٥ : ٤ .

(١١) ٣٠٤١ : ٦ .

بقيمةه فالبيع فاسد ، لأنّه جعل ثمنه قيمة وأنّها تختلف باختلاف تقويم المقومين ، فكان الثمن بجهولاً ، وكذا إذا باع بحكم فلان لأنّ الثمن بجهولاً» .

وجاء في حاشية ابن عابدين^(١) «أن معرفة قدر الثمن شرط في صحة البيع ، فلو كان الثمن بجهولاً ، كالبيع بقيمةه ورأس ماله ، أو بمثل ما اشتراه هو أو فلان ، ومثل ما يبيع الناس كان البيع باطلًا» .

فهذه النصوص تفيد أن العرض الذي يتزم به المعاوضة ولو في ذمته يمتنع عقد المعاوضة يجب أن يكون معلوم القدر ، فإن كان بجهولاً بطلت المعاوضة باتفاق الفقهاء . ولقد رأينا بعض الفقهاء يعلل ذلك البطلان بالغرر في قدر العرض ، وبعضهم يعلله بجهالة العرض ، ولمعنى في العبارتين واحد . وهو يرجع كما بینا سابقاً إلى بطلان الرضا شرعا ، لأن الرضا بالمعاوضة شرط في صحتها ، والرضا بالجهول لا يتصور ، فكان الجهل بالعرض مؤثراً في صحة الرضا بالمعاوضة ، فلم تصلح سبيلاً شرعاً لجوازأخذ العرض ، فيكون أخذه أكلاً للهال بالباطل كما نصت عليه الآيات والأحاديث .

ولا خلاف بين شراح القانون ، ولا بين علماء الشريعة ، الذين كتبوا في عقود التأمين ، ان عقد التأمين ينطوي على الغرر في مقدار العرض . فالمستأمين ، في التأمين من الأضرار ، يجهل وقت التعاقد مقدار العرض الذي تدفعه له شركة التأمين عند وقوع الخطير المؤمن منه ، ذلك أن هذا النوع من التأمين لا يمنع المستأمين إلا مقدار ما أصابه من ضرر بسبب وقوع الحادث المؤمن منه ، ولو كان مبلغ التأمين الذي اتفق عليه أكبر من ذلك . وبالمثل فإن شركة التأمين التي تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمين عند وقوع الخطير ، تجهل عند التعاقد مقدار العرض الذي تحصل عليه من المستأمين ، في مقابل ما تعهدت به ، فقد تحصل على قسط واحد ثم تقع الكارثة فتغrom مبلغ التأمين ، وقد تحصل أكثر من ذلك ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا يقع الخطير ، فتبرأ ذمتها قبل المستأمين مما تعهدت بادائه له .

وهذا النوع من الغرر في مقدار العرض أو الجهالة من النوع الذي اتفق الفقهاء على تأثيره في المعاوضة ، لأنّه غرر كبير دون شك ، أما في جانب شركة التأمين فواضح ، لأنّها تحصل قسطاً واحداً ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين كله . أو مقدار الضرر . وقد تحصل عدداً كبيراً من الأقساط قبل وقوع الحادث المؤمن منه ، وبين الحالين فرق كبير قد

يصل إلى بضعة آلاف من الجنيهات ، وأما بالنسبة إلى المستأمين فإنه يدفع قسطاً ثابتاً في مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ معين بحد القسط على أساسه ، غير أن الشركة قد تدفع هذا المبلغ بتمامه وقد تدفع نصفه وقد تدفع عشره حسب جسامة ما أصاب المال المؤمن عليه من ضرر .

وقد يقال أن شركة التأمين تستطيع بما لديها من وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الإحصاء وقانون الكثرة أن تعرف على وجه يقرب من التحديد مقدار العوض الذي تحصل عليه من بمجموع المستأمين في مدة معينة ، كما تستطيع باستعمال هذه الوسائل نفسها أن تعرف مقدار ما تدفعه لبعضهم من تعويضات عند وقوع الخطر .

ولقد قلنا رداً على ذلك أكثر من مرة أن مثل هذه المعرفة غير ممكنة ، ويقى معها الاحتمال قائماً ، وذلك ما يفسر التفاوت بين شركات التأمين في الربع ، بل قد يكون ربح الشركة الواحدة في سنة معينة أكثر أو أقل منه في سنة أخرى ، واحتمال الخسارة احتمال غير بعيد ، فقد أعلنت بعض شركات التأمين في أوروبا الإفلاس على الرغم من توافر هذه الوسائل العلمية لديها .

وإذا سلمنا بذلك فإنه لا يفيد في محل البحث وموضوع التزاع ، لأن البحث والخلاف في العقد الذي تبرمه شركة التأمين مع المستأمين المعين ، وفي حدود العلاقة التي ينشئها هذا العقد والحقوق والواجبات التي يرتباها بين طرفيه ، شركة التأمين والمستأمين ، أما العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المستأمينين فليست أمراً قائماً ، إذ لا ينشئ عقد التأمين مثل هذه العلاقة ، ولو أن مثل هذه العلاقة موجودة لبحثنا في طبيعة العقد الذي ينشئها ثم بینا الحكم الشرعي بناء على ذلك .

ومن جهة ثالثة فإن التسلیم بقدرة شركة التأمين على معرفة مقدار ما تحصل عليه من أقساط وما تغمره من تعويضات لا يفيد حل عقد التأمين ، ذلك أن المستأمين لا زال عاجزاً عن معرفة مقدار ما يبذل وما يأخذ من عوض ، لأن قانون الكثرة لا يعمل في حقه ، ولأن وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الإحصاء ليست متوفرة لديه ، وإذا وجد الغرر والجهالة بقدر العوض من أحد طرفي المعاوضة كانت باطلة وإن كان الطرف الآخر على علم به كما تقدم مثله فيما نقلناه من كلام الفقهاء .

■ — الفرق في الأجل :

إنفق الفقهاء على أن الجهة بالأجل في عقود المعاوضات تبطل المعاوضة فإذا كان

أحد العوضين في عقود المعاوضات ديناً مؤجلاً وجب أن يكون أجله معلوماً ، فإن كان بجهولاً بطلت المعاوضة .

الغرافي المالكي يقرر في فروقه^(١) أن الغرر والجهالة في الأجل تؤثر في المعاوضة .

ويقول ابن رشد^(٢) « والغرر يعني عن الشيء إذا كان معلوم الأجل ، إن كان بيعاً مؤجلاً ». وجاء في البدائع^(٣) أن من شروط البيع « أن يكون الأجل معلوماً ، في بيع فيه أجل . فإن كان بجهولاً فسد ، سواء كانت الجهالة متفااحشة كموت فلان ونزول المطر أو متفاارية كالخصاد وقدوم الحاج ». .

وجاء في فتح العزيز^(٤) أن « العوض إذا كان في الذمة وكان الوفاء به مؤجلاً ، وجب أن يكون هذا الأجل معلوماً فإن كان بجهولاً كقدوم زيد ومحى ، المطر فهو فاسد ». وجاء في فتح الباري أن علة النبي عن حبل الحبلة والحكم بطلانه ، وهو البيع إلى أن تنتهي الناقة ثم تنتهي التي في بطنهما ، إنما هي « جهالة الأجل ». .

فالذى يرخى من هذه النصوص أن جهالة الأجل في العوض المؤجل بطل المعاوضة ، ولا أعرف خلافاً بين المحتددين في أن التأجيل بموت إنسان يعد من الجهالة الفاحشة التي بطلت المعاوضة .

ولا خلاف في أن بعض عقود التأمين تتضمن الغرر في أجل العوض ، فشرح القانون يصرحون بأن مبلغ التأمين ، وهو التزام في ذمة المؤمن ، قد يكون مضافاً إلى أجل غير معين ، وذلك في بعض صور التأمين على الحياة وهو التأمين العمري ، ذلك أن شركة لتأمين تلتزم في هذه الصورة من التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له ، وهو أجل بجهول يبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء فكان مثل هذا العقد باطلأ .

ثانياً : الغرر في عقود التأمين ليس من الغرر اليسير :

قلنا إن النبي عن بيع الغرر جاء عاماً مطلقاً ، وأن بعض الفقهاء خصوا منه الغرر

(١) ٣ : ٢٦٥ .

(٢) بداية المحتد ٢ : ١٧٢ .

(٣) ٧ : ٣٠٩٣ .

(٤) ٨ : ١٩٦ .

اليسير ، وقد حدد هؤلاء الفقهاء المقصود بالغرر اليسير وبينوا شروطه وضربوا له الأمثلة الكاشفة عن حقيقته . وإذا أراد الباحث أن يعرف حكم الشرع في معاوضة معينة ، فعليه أن يبحث عما إذا كانت هذه المعاوضة تدخل تحت الغرر بالمعنى الذي قدمناه أم لا ، فإذا لم تكن داخلة تحته أجازها وإنما فعليه أن يبحث عما إذا كانت تدخل تحت ضابط الغرر اليسير الذي استثنى المحتددين من حكم النبي أم لا ، فإن لم تكن داخلة تحت ضابط الغرر اليسير حكم عليها بالمنع والبطلان ، وإنما هي من الغرر اليسير الذي لا يؤثر في صحة المعاوضات .

ولقد أثبتنا فيما سبق أن عقود التأمين تدخل تحت معنى الغرر كما عرفه الفقهاء وضربوا له الأمثلة ، وبقى علينا الآن أن ثبت أن الغرر في هذه العقود ليس من الغرر اليسير الذي عفى عنه .

١ — التعريف بالغرر الذي يغتفر في المعاوضات :

لعل المالكية هم أكثر الفقهاء تيسيراً في موضوع الغرر ، ولذلك رأينا الذين يقولون بجواز التأمين يمحضون دأاماً إلى الاستدلال برأيهم على هذا الجواز ، ولذلك كان من المفيد أن نحدد المقصود بالغرر اليسير الذي لا يؤثر في صحة المعاوضات عند المالكية ، حتى إذا ثبت أن مثل هذا النوع من الغرر لا ينطبق على عقود التأمين ، كان الحكم بذلك عند غير المالكية من المحتددين أولى .

يمدد الشيخ الدردير الغرر الذي يغتفر في المعاوضات وبين شروطه فيقول^(١) : « واغتفر غرر يسير للحاجة ، أي للضرورة لم يقصد ، أي غير مقصود ، فخرج بقيد اليسارة الكبير ، كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يغتفر إيجاعاً ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل ، أي فإنه يقصد في البيع عادة ، وهو غرر ، إذ يحتمل حصوله وعدم حصوله ، وعلى تقدير حصوله فهل تسلم أممه أم لا » .

ثم يضرب الأمثلة التي توضح هذا النوع من الغرر وتكشف عن طبيعته فيقول^(٢) : « أساس الدار فإنها تشتري من غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا متناته ، وكإجاراتها مشاهرة ، مع احتفال نقصان الشهور ، وكجبة محشوة أو لحاف والخشونغيف . وشرب من سقاء ، ودخول حمام مع اختلاف الشرب والاستعمال » .

(١) الشرح الكبير ٣ : ٥٣ .

(٢) المرجع السابق في الموضع السابق .

ويقول الخطاب في موهب الخليل^(١) « واغتر غرر يسير للحاجة لم يقصد . ابن عرفة : زاد المازري كون متعلق الغرر يسير غير مقصود وضرورة ارتكابه ، وقرر بقوله : منع بيع الأجرة ، وجواز بيع الجبة المجهول قدر حشوها الممنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتفال نقصه وقائم ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ولبئم فيه والشرب من السقاء إجماعاً ، دليل على إلغاء ما هو يسير غير مقصود دعت إليه الضرورة » .

٢ — عناصر الغرر المفتر :

والذي يؤخذ من هذين التصين أن عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات عند المالكية ثلاثة ، إذا اجتمعت في الغرر كان معفوا عنه وكانت المعاملة معه صحيحة ، وإن فقد واحد منها كان الغرر مؤثراً وحكم على المعاوضة بالبطلان . وهذه العناصر الثلاثة هي أن يكون الغرر يسيراً وغير مقصود ودعت إليه الضرورة .

العنصر الأول : يسارة الغرر :

إنقق فقهاء المالكية وغيرهم على أن الغرر الذي يغتفر في المعاوضات يجب أن يكون يسيراً أو تافهاً ، والذي يؤخذ من عبارات الفقهاء يعنون بيسارة الغرر أن تكون الزيادة أو النقص المحتمل في قيمة العوض بما قدره المتعاقدان قليلة أو تافهة بحيث لا تتعلق بها التفوس عادة ، وهذا يعرف بمقارنة قيمة الزيادة أو النقص المحتمل فيما يحصل من العوض بالقيمة الكلية لهذا العوض ، فإن كانت النسبة بينها قليلة تافهة كان الغرر في مقدار العوض يسيراً . في مثال بيع الجبة المحسوسة مع جهالة نوع حشوها ، إذا كان الثمن الذي اتفق عليه العاقدان مائة ، وكانت قيمة الجبة على أعلى الاحتمالات ، وهو احتلال أن حشوها من أجود الأنواع ، تساوي مائة وعشرة ريالات مثلاً ، فإن مثل هذه الزيادة تكون يسيرة يتسامح الناس في مثلها عادة ، وبالتالي فإذا كانت الجبة على أدنى الاحتمالات ، وهو احتلال أن يكون حشوها من أردا الأنواع ، تساوي تسعة فإن هذا النقص يعد يسيراً يتسامح الناس في مثله عادة ، ونسبة الزيادة أو النقص في الحالين تكون عشرة في المائة .

ولقد رأينا أن هذه النسبة بلغت واحداً على ثلاثين زيادة أو نقصاً تقريراً في إيجار

الدار لمدة شهر . وكذلك الدار مع الأساس والشرب من السقاء ، ودخول الحمام ، فإن الفرق في القيمة . في هذه المعاوضات ، زيادة أو نقصاً عما توقعه العاقد فرق تافه يسير إذا ما قورن بقيمة العوض في تقديره .

الغرر في الحصول ليس يسيراً :

وإذا كان ما تقدم هو معنى يسارة الغرر ، فإن الغرر في الحصول ليس من الغرر البسيط قطعاً ، لأن هذا الغرر غير واقع في قيمة العوض ، وإنما في حصوله وعدم حصوله بالكلية . وما يؤكد أن الغرر في حصول العوض لا يدخل البتة في مفهوم الغرر البسيط أمران :

أولها : قول الشيخ الدردير السابق « فخرج بقيد اليسارة الكثير ، كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء فلا يغترر إجماعاً » فهو يمحى الإجماع على أن الغرر الموجود في بيع الطير في الهواء والسمك في الماء مما لا يغترر . ولقد رأينا القرافي المالكي يدخل هذين المثالين في الغرر في الحصول ، وهذا يجعلنا نؤكد أن الغرر في الحصول ليس من الغرر الذي يغترر في المعاوضات ، بل أنه أشد صور الغرر وأفحشها مما جعل المحتددين يحسمون على بطلان ما اشتمل عليه من المعاوضات .

والغرر في عقود التأمين غرر في الحصول ، باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد إن كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، وهو العوض الذي بذل الأقساط في مقابلته . فهذا غرر واحتلال في حصول العوض ، لا في قدره فقط . وبهذا لا يكون الغرر في عقد التأمين من الغرر البسيط .

وثانيها : أن جميع الأمثلة التي ضربها الفقهاء للغرر البسيط ليس فيها غرر في الحصول على العوض . فجواز بيع الدار من غير رؤية أساسها ، وجواز بيع الجبة أو اللحاف مع جهالة حشوها ، وجواز الكراء لشهر مع احتلال نقص الشهر وعماه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء المستعمل ومدة اللبث فيه ، والشرب من السقاء مع اختلاف قدر المشروب ، كل ذلك ليس غرراً في الحصول على العوض لأن العوض في هذه المعاملات حاصل على كل حال ، غير أن الحاصل منه قد يزيد وقد ينقص قليلاً عما قدره المتعاقدان .

ولقد عرفنا أن التأمين يتضمن ، فوق الغرر في حصول العوض ، غرراً في مقدار

الحاصل منه ، على فرض الحصول ، في أهم أنواع التأمين وهو التأمين من الأضرار ، والغرر في المقدار في عقود التأمين غرر كثير فاحش لا يقاس أبنته بالغرر البسيط بالمعنى المفهوم من الأمثلة التي وضع بها المالكية المقصود من هذا الغرر . فنؤمن على متنه ضد الحريق أو بضاعته ضد الغرق يلتزم بدفع أقساط تتناسب مع قيمة هذا المترجل أو تلك البضاعة ، غير أن الحريق أو الغرق قد يأتي على الشيء المؤمن عليه كلياً ، وهنا تدفع شركة التأمين قيمة المترجل أو البضاعة كاملاً ، مادامت هذه القيمة في حدود مبلغ التأمين الذي حددت الأقساط بناء عليه وقد تؤدي الكارثة إلى تلف جزئي يقدر بالنصف أو بالثلث فيستحق المؤمن له من مبلغ التأمين بهذه النسبة . والفرق بين الاحتمالين كبير جداً ، إذ قد يكون العوض الذي تدفعه شركة التأمين في الحالة الأولى عشرة آلاف ريال ، وفي الحالة الثانية ألف ريال فقط ، وقد تقع الكارثة ولا تدفع شركة التأمين شيئاً ، لوجود مسئول عن الحريق أو الغرق ، فقد قدمنا أن المستأمين ، في التأمين من الأضرار ، لا يستطيع الجمع بين ما يحصل عليه من المسؤول عن الضرر ، ومبلغ التأمين الذي دفع الأقساط في مقابلته .

وأما في جانب شركة التأمين فإن الغرر في مقدار ما تحصل عليه من عوض غرر كثير أيضاً ، لأنها قد تحصل على قسط واحد قدره ألف ريال مثلاً ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر كاملة ، وقد تحصل عشرة أقساط بعشرة آلاف ريال مثلاً ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر كاملاً . وقد تحصل الأقساط كلها ، ولا تقع الكارثة في مدة التأمين فلا تخسر شيئاً ، واضح أن التفاوت في مقدار ما تحصل عليه شركة التأمين من عوض تبعاً لوجود هذه الاحتمالات ، كبير لا يقاس أبنته بالتفاوت النافع في القيمة الذي يترتب على الاحتمالات الموجودة في الصور التي مثل بها المالكية للغرر البسيط .

فالفرق في قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصاً تبعاً لأعلى الاحتمالات وأدنها في عقود التأمين ، كبير جداً إذا قيس بنظيره في الأمثلة التي مثل بها المالكية للغرر الذي لا يؤثر في المعاوضات . ومن هذا يبدو أن احتلال التعادل المعتدل بين الالتزامات المتباينة ، يسبب الغرر ، في عقود التأمين ، أكبر بكثير من الاحتمال المعتدل في شراء الدار دون رؤية الأساس ، وشراء الجبة المجهول حشوها ، وإجارة الدار شهراً ، ودخول الحمام والشرب من السقاء مع جهالة قدر الماء المستعمل ومدة اللبس . فنيشتري جبة دون معرفة صفة حشوها بمائة ريال ، يتوقع أن يكون الحشو من النوع الممتاز أو من النوع الرديء أو من النوع الوسط ، والفرق بين هذه الاحتمالات ثلاثة تافه القيمة ، ذلك

أن الجبة مع الحشو الممتاز قد تساوي مائة ريال وعشرة ، ومع الحشو الرديء قد تساوي تسعين ، ومع الوسط قد تساوي المائة ، والفرق بين أعلى احتمال وأدنى احتمال فرق يتساهم الناس في مثله عادة فكان غرراً يسيراً لا يؤثر ، وكذلك غرر الماء المشروب أو المستعمل في الاستحمام ، إذ أن قيمة الماء بالنسبة إلى قيمة منفعة دخول الحمام تافهة جداً لا تكاد تذكر.

العنصر الثاني : أن يكون متعلق الغرر غير مقصود :

العنصر الثاني من عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات هو «أن يكون متعلق الغرر اليسير غير مقصود» ومعنى هذا ألا ينصب الغرر على أصل محل المعاوضة ، أي العوضين أو أحدهما ، ولا على أمر تابع للعوض يقصد من المعاوضة عادة ، بل ينصب فقط على أمر تابع محل المعاوضة غير مقصود للمتعاقدين غالباً . وعلى ذلك فالغرر في بيع الثار قبل أن تخلق ، وفي بيع الطائر في الهواء والسمك في الماء ليس غرراً في أمر تابع غير مقصود ، لأن الغرر هنا ينصب على محل المعاوضة نفسه ، فهو غرر في الوجود أو الحصول . وبالمثل فإن الغرر في بيع الحيوان بشرط الحمل ليس غرراً في أمر تابع غير مقصود ، بل غرر في أمر تابع مقصود ، فحمل المعاوضة هنا وإن كان هو الحيوان ، وهو لا غرر فيه ، إلا أن الحمل ، الذي تعلق به الغرر ، تابع محل المعاوضة ، وهو مقصود للمعاوضات .

والأمثلة التي يتوافر فيها هذا العصر هي ما ذكرها فقهاء المالكية وهي بيع الدار من غير معرفة أساسها ، والجبة من غير معرفة حشوها ، واجارة الدارة لشهر مع إحتمال نقص الشهر وتمامه ، والشرب من السقاء ودخول الحمام مع اختلاف قدر الماء والبلاستيك . ذلك أن الغرر في هذه المعاوضات لا ينصب على أصل العوض بحيث يكون هذا العوض محتمل الوجود وعدم أو الحصول وعدم الحصول ، ولا على أمر تابع يتصل بهذا المحل ويقصده المتعاقدان عادة ، إن الغرر في هذه الأمثلة يتعلق بأمر تابع لا يتجه إليه قصد المتعاقدين عند الدخول في العوض الأصلي تبعاً لا قصداً . فالغرر في بيع الدار مع جهل أساسها لا ينصب على محل المعاوضة ذاته وهو الدار ، إذ الدار لا غرر فيها ولكن الغرر في أساسها ، وهو لا يقصد عادة عند إبرام عقد البيع ، بل يدخل فيه تبعاً ، والغرر في بيع الجبة مع الجهل بمحشوها ليس غرراً في أصل العوض ، وهو الجبة بل في أمر تابع لها لا يقصد في المعاوضة أصلاً ، بل يدخل فيها تبعاً ، والغرر في دخول الحمام مع الجهل بقدر الماء المستعمل ليس غرراً في أصل العوض وهو دخول الحمام نفسه ، وهو ما دفع فيه الأجرة ،

بل في أمر تابع وهو قدر الماء المستعمل ، وهو لا يقصد عند دخول الحمام عادة . وكذلك الغرر في إجارة الدار شهراً فالغرر ليس منصباً على أصل المدة ، لأن أصل الشهر لا غرر فيه . بل في عدد الأيام وهو أمر ما يقصد عادة .

والغرر في عقد التأمين يتعلق بأصل العوض لا بأمر تابع غير مقصود ، فلقد تبين لنا مما سبق أن الغرر في عقد التأمين يتعلق بوجود العوض ، وبقدره وأجله ، وهذه كلها أمور مقصودة للمتعاقد ، فالمستأمن ما بذل الأقساط إلا في مقابل الحصول على مبلغ التأمين ، عند وقوع الخطر وحصوله عليه أمر احتيالي قد يكون وقد لا يكون ، وكذا قدر العوض وأجل الوفاء به من الأمور المقصودة باتفاق الفقهاء .

والخلاصة أن الغرر في عقد التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه ، وهو مبلغ التأمين ومقدار الأقساط ، فالمستأمن لا يدري عند التعاقد إن كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، والمؤمن لا يدري مقدار ما يحصله من أقساط التأمين قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وبالتالي فإن كلاً من المؤمن والمؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، في حين أن الغرر في الأمثلة المذكورة لا يتعلق بمحل التعاقد أو مقصود المعاوضة الأصلي ، وهو الدار والجبة واللحاف ودخول الحمام والشرب والانتفاع في إجارة الدار شهراً ، إذ الم Hull أو المقصود في هذه المعاوضات لا غرر ولا احتيال ، بل الغرر في أمور تابعة للمحل لا تقصد عند التعاقد .

العنصر الثالث : أن يكون ارتكاب الغرر ضرورياً :

العنصر الثالث من عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات هو أن تكون الضرورة داعية إلى ارتكاب هذا الغرر ، فإن لم تدع الضرورة إلى ارتكاب الغرر لم يكن من الغرر الذي يغتفر في المعاوضة . وهذا يعني أن تكون هناك معاوضة مشروعة أصلاً ، كالبيع والإجارة وغيرها مما يحتاج الناس إليه ، وفي منعهم منه كثرة حرج شديد ومشقة زائدة ، ويكون هناك غرر يسير في أمر تابع غير مقصود ، لا تنفك عنه المعاوضة غالباً ، بحيث إذا شرطنا نفيه في صحة المعاوضة تكون قد منعنا الناس منها . وقد مثل المالكية لذلك ببيع الدار مع الجهل بصفة أساسها ، وبيع الجبة واللحاف المحسوم مع الجهل بالخشوع ، فإن البيع معاوضة مشروعة بالأدلة لضرورة الناس إليها ، وبيع الدار والجبة لا ينفك عن غرر جهالة الأساس والخشوع فلو شرطنا منع الغرر في مثل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس

المخشوة ، أو كلفناهم بإخراج الحشو والخفر على أساس الدار وهذا متذرلما فيه من إتلاف المال .

وإذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الغرر فيه ليس من الغرر الذي تدعو الضرورة إلى ارتكابه لأمرين :

أولها : أننا لستنا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعية بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصحابهم من ذلك الخرج الشديد والمشقة الزائدة ، بل أن موضوع البحث الآن هو مشروعية التأمين . فإن التأمين إذا كان يتحقق التعاون والتضامن فليست الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف وتحقيق ذلك المقصود هي التأمين الذي تقوم به الشركات المساهمة ، بل هناك طرق أخرى يمكن أن يتم بها التأمين .

ثانيها : أننا لستنا أمام عقد دعت الضرورة إلى ارتكاب الغرر فيه ، بل على العكس من ذلك فإن عقد التأمين هو نفسه غرر . فلا يقال إن الضرورة قد اقتضت ارتكاب الغرر فيه . وهذا يؤخذ من الأمثلة التي ضربها المالكية للغرر الذي توافرت فيه عناصر الغرر الذي لا يؤثر في المعاوضات ، فهناك معاوضة محلها الدار اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لأن الحفر يهدم الدار ، وهناك معاوضة محلها الجبة اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لأن إخراج الحشو يفسدها ، وهناك إجارة على دخول الحمام اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لمشقة تقدير مدة اللبس وقدر الماء المستعمل . أما في عقد التأمين فليس معنا عقد مشروع أصلاً ثم اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيه . بل إن هذا العقد نفسه غرر .

الدليل الثاني : عقود التأمين تتضمن الرهان والمقامرة :

الدليل الثاني على تحريم العقود التي تبرمها شركات التأمين أن هذه العقود تعد قراراً ومراءة ، والقمار والمراءة حرام شرعاً باتفاق فقهاء الشريعة ، فيكون التأمين حراماً باتفاق .

وكون التأمين قراراً ومراءة يبدو واضحاً من تعريف كل من القمار والمراءة وبيان خصائصها الجوهرية ، ثم إثبات دخول عقد التأمين تحت هذا التعريف وتوافر هذه الخصائص فيه .

١ — تعريف المقامرة والرهان :

المقامرة أو الرهان عقد يتعهد فيه كل من العاقدين (المقامرين أو المراهقين) أن

يدفع إلى الآخر مبلغاً من النقود أو أي عوض مالي آخر يتفق عليه ، إذا حدثت واقعة معينة (خسارة اللعب في المقامرة ، وعدم صدق قول المراهن في واقعة غير محققة ، في الرهان) .

والذي يظهر من تعريفها أن « المقامرة توافق الرهان في أن حق التعاقد في كل منها يتوقف على واقعة محققة ، هي أن يكسب المقامر اللعب في المقامرة ، أو أن يصدق قول المراهن في الرهان»^(١) .

٢ — خصائص المقامرة والرهان :

يتفق شراح القانون على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هي نفسها خصائص عقود التأمين ، وهي أنها عقود ملزمة للجانبين وأنها عقود معاوضات مالية ، وأنها عقود احتيالية . ونحن نوافقهم على ذلك .

أما أن عقود الرهان والمقامرة من العقود الملزمة للجانبين فلأن كلاً من المقامرين أو المراهنين يتلزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه إذا وقعت الحادثة المعينة ، أي خسارة المقامرة أو الرهان^(٢) .

وأما أنها عقود احتيالية ، أو من عقود الغرر فلأن « كلاً من المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه كل من المقامرين أو المراهنين أن يحدد وقت تأميم العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطي ، ولا يتحدد ذلك إلا في المستقبل ، تبعاً لحدوث أمر غير محقق ، هو الكسب ، فيعرف القدر الذي أخذ ، أو الخسارة ، فيعرف القدر الذي أعطي»^(٣) .

وأما أن عقد المقامرة أو الرهان من عقود المعاوضات فلأن كلاً من المقامر أو المراهن إذا كسب شيئاً فذلك في مقابل تعرضه للخسارة ، وإذا خسر شيئاً فذلك في مقابل احتيال الكسب ، فهذا الاحتيال في الكسب أو الخسارة هو الأساس الذي يقوم عليه العقد^(٤) .

٣ — دخول عقد التأمين تحت تعريف القمار والمراهنة :

وواضح من تعريف عقدي المقامرة والرهان ، وبيان الخصائص التي تحدد طبيعة

(١) الوسيط ٧ : ٢ : ٩٨٦ .

(٢) المرجع السابق ٧ : ٢ : ٩٨٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

العقدتين ، أن هذا التعريف ينطبق ، وتلك الخصائص توجد في عقد التأمين تماماً . ذلك أن عقد التأمين عقد يتعهد بموجبه أحد العقددين (شركة التأمين) أن يدفع إلى المتعاقدين الآخر (المستأمن) مبلغاً من النقود أو أي عوض مالي يتفق عليه ، إذا حدثت واقعة معينة (الخطر المؤمن منه) في مقابل تعهد العائد الآخر (المستأمن) بدفع مبلغ آخر ، هو أقساط التأمين مدة عدم وقوع الحادث . فطبيعة عقد التأمين هي طبيعة عقد التهار والماراهنة ، وإن اختلفت أسماء عناصره وأطرافه .

١— وجود خصائص التهار والماراهنة في عقد التأمين :

أما من حيث الخصائص فلا أظن أحداً من شراح القانون أو علماء الشريعة الذين كتبوا في عقود التأمين يخالف في أن الخصائص الثلاثة السابقة توجد في عقد التأمين كما جاء ذلك في عباراتهم ، وإن كان بعض علماء الشريعة يرى أن التهار والماراهنة تتضمن عناصر أخرى لا توجد في عقد التأمين ، ونحن نخالفهم في ذلك كما سررنا .

وبيان ذلك أن كلاً من المقامرين أو المراهنين يتلزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه إذا وقعت الحادثة ، خسارة المقامرة أو الرهان ، وهذا هو الحال في عقد التأمين فإن شركة التأمين تعهد بدفع مبلغ التأمين إذا وقعت الحادثة المبينة في العقد وهي وقوع الخطر المؤمن منه ، في مقابل تعهد المستأمن بدفع أقساط التأمين مدة عدم وقوع هذه الحادثة .

وإذا كان كل من المقامر والماراهن لا يعرف عند عقد المقامرة أو الرهان مقدار ما يعطي ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك على أمر غير محقق ، فكذلك كل من شركة التأمين والمستأمن لا يعرف عند إبرام عقد التأمين ما يعطي ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك أيضاً على حدوث أمر غير متحقق ، هو الخطر المؤمن منه .

وإذا كانت عقود المقامرة والرهان من عقود المعاوضات لأن كلاً من المقامر أو المراهن إذا كسب شيئاً فذلك في مقابل تعرضه للخسارة ، وإذا خسر شيئاً فذلك في مقابل احتفال الكسب ، فإن هذا المعنى بعينه موجود في عقود التأمين ، فشركة التأمين إذا كسبت الأقساط في حالة عدم وقوع الخطر المؤمن منه فذلك في مقابل تعرضها للخسارة في حالة وقوع هذا الخطر ، وإذا خسرت شيئاً في حالة وقوع الحادث ، فذلك في مقابل احتفال الكسب في حالة عدم وقوعه . فهذه العقود كلها في هذا الأمر سواء .

وإذا قيل بأن الاحتفال في الكسب أو الخسارة هو الأساس الذي يقوم عليه عقد

المقامرة أو الرهان ، فإن هذا الأساس نفسه يوجد في عقود التأمين بلا نزاع .

والواقع أننا لم نكن بحاجة إلى بيان أن تعريف عقود القمار والمارانة ينطبق على عقد التأمين ، ولا إلى بيان أن خصائص هذين العقددين موجودة في عقود التأمين ، ذلك أن الذين يخالفوننا في حرمة عقود التأمين من شراح القانون وعلماء الشريعة لا ينكرن أن هذه العقود قمار ومارانة إذا نظر إليها من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمين المعين ، وهذا يعني في نظرهم أن تعريف وخصائص عقود القمار والمارانة توجد في عقد التأمين من هذا الجانب .

والذي ينزع فيه المخالفون في حرمة عقود التأمين شيء آخر ، وهو أن عقد التأمين لا ينافي عنه الغرر ولا يزول عنه وصف القمار والمارانة بكثرة العقود التي تبرمها شركات التأمين ، فهم يقولون أن عقد التأمين إذا نظر إليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين ومحموع المؤمن لهم ، وهم عدد كثير ، فإنه يزول عنه وصف القمار والمارانة . وبعبارة أخرى أن تكاثر العقود التي تبرمها شركات التأمين له دخل في نفي الغرر وسلب صفة الرهان والمقامرة عن هذه العقود .

وسوف نرى أن هذا قول باطل لا يستند إلى دليل ، فعقد التأمين الذي نريد الحكم عليه بالحل والحرمة لا ينشيء إلا علاقة واحدة ، هي العلاقة بين شركة التأمين والمستأمين المعين الذي أبرم هذا العقد معها .

أما العلاقة بين شركة التأمين ومحموع المؤمن لهم فهي علاقة موهومة ، إذ العقد لا ينشئها كما ذكرنا ، وليس هناك عقد أو اتفاق آخر ، يطلب الحكم عليه بالمنع أو الجواز ، ينشئ مثل هذه العلاقة ، وعلى فرض وجود مثل هذا العقد الذي ينشئ علاقة بين شركة التأمين ومحموع المؤمن لهم ، فإنه يجب الحكم عليه وفقاً لما اشتمل عليه من حقوق والالتزامات متبادلة تعرف من قصد العقددين ، كما يظهر من صيغة العقد وشروطه .

وسوف نرى ، فوق ذلك ، أن كثرة العقود التي تبرمها شركات التأمين لا ترفع الغرر كلية ، ولا تبني وصف القمار والمارانة عن عقد التأمين ، بل يبقى كل ذلك معها . وإذا سلمنا إنتفاء الغرر في جانب شركة التأمين لتوافر الوسائل العلمية لحسابات الاحتمالات لديها ، واستفادتها في هذا الحساب من قانون الكثرة وقواعد الإحصاء ، فقد يبقى الغرر والقامرة والمارانة في جانب المستأمين الذي لم تتوافر لديه هذه الوسائل ولا يعمل قانون الكثرة

وقاعد الإحصاء في حقه ، وبقاء وصف الغرر والتهاون والماراهنة في أحد جانبي المعاوضة يبطل المعاوضة .

والليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة التي تسلم بأن عقد التأمين قرار ومراهنة إذا نظر إليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمين له المعين ، مع ملاحظة ما سبق أكثر من مرة ، أن هذه العلاقة هي العلاقة الوحيدة التي ينشئها عقد التأمين ، ولا ينشئ غيرها . وأنه لا يجوز الحكم على عقد ما بالخل والحرمة بالنظر إلى علاقة موهومة لا ينشئها هذا العقد ولا يوجد لها مصدر غيره .

١ — عبارة شراح القانون :

يقول الدكتور السنوري^(١) « فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، أو مع عدد قليل من المؤمن لهم ، ولو أنها فعلت ، لكان عقد التأمين مقامرة أو رهانا ، ولكن عقداً غير مشروع إذ تكون الشركة قد تعاقدت مع مؤمن له على أنه إذا احترق منزله مثلاً دفعت له قيمته ، وإذا لم يحترق كان مقابل التأمين الذي دفعه المؤمن له حقاً خالصاً ، وهذا هو الرهان بعينه » .

٢ — عبارة علماء الشريعة :

ويقول أستاذنا الفاضل الشيخ على الخفيف^(٢) « إذا اقتصر التعاقد في التأمين على فرد مثلاً فإنه يكون عقد رهان ومقامرة لا يقره قانون ولا شريعة لمكان الغرر والمقامرة الظاهرين فيه حينئذ لاتهاء الأمر فيه إلى خسارة لأحد الطرفين وربح للطرف الآخر » .

والذي يتوخى من عبارة الأستاذ مصطفى الزرقاء أن عقد التأمين إذا نظر إليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمين المعين يكون قراراً ومراهنة أيضاً ، لأنه واضح في بعثه أن مناط الخلل في عقد التأمين تعدد عقود التأمين التي تبرمها شركاته فهو يقول^(٣) « فالتأمين فيه عنصر احتيالي بالنسبة إلى المؤمن فقط حيث يؤدي التعويض إلى المستأمين إن وقع الخطر المؤمن عنه . فإن لم يقع لا يؤدي شيئاً . على أن هذا الاحتياط إنما هو بالنسبة إلى كل عقد تأميني على حدة ، لا بالنسبة إلى جموع العقود التي يجريها المؤمن ، ولا بالنسبة

(١) المرجع السابق ٧ : ٢ : ١٠٨٦ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

نظام التأمين في ذاته ، لأن النظام وكذا جموع العقود يرتكزان على أساس إحصائي يبني عنصر الاحتمال بالنسبة إلى المؤمن عادة».

فتحن نراه في هذا النص يسلم بوجود الاحتمال في عقد التأمين بالنسبة للمؤمن إذا نظر إلى كل عقد تأميني على حدة ، وهذا هو الواقع الموجود كما قلنا ، أما إذا نظر إلى جموع العقود ونظام التأمين في ذاته فإن الاحتمال يزول ، مع ملاحظة ، قلناها أكثر من مرة ، وهي أننا نحكم على كل عقد على حدة ولا نحكم على نظام التأمين ولا على علاقة الشركة بمجموع المؤمن لهم لأننا نحكم على الموجود القائم ولا نحكم على المتصور المفروض .

الدليل الثالث : عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه :

إن عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النساء ، وذلك من وجده ثلاثة :

أولاً : أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمين ، بمقتضاه يتعهد المستأمين بأن يدفع مبلغاً من المال ، دفعة واحدة ، أو على أقساط دورية ، في مقابل أن ترد إليه شركة التأمين ، عند وقوع الخطر مبلغاً آخر من المال قد يكون مساوياً لما دفعه أو أكثر أو أقل منه . فإن كان مساوياً كنا أمام ربا النساء ، وإن كان أكثر كنا أمام ربا الفضل والنساء معاً . ذلك أن الفقهاء متفقون على أن بيع النقد بالنقد إلى أجل هو ربا النساء عند التساوي ، فإن كان المؤجل أكبر انسجم إلى ربا النساء ربا الفضل أيضاً . وهذا ينطبق على عقد التأمين لأن مقتضى هذا العقد ، كما ذكرنا ، أن يتعهد المستأمين بدفع مبلغ من المال ، دفعة واحدة عند العقد ، أو على أقساط دورية تدفع بعده ، في مقابل تعهد شركة التأمين بأن ترد إليه أو إلى ورثته أو إلى المستفيد الذي يعينه ، مبلغاً من المال قد يكون مساوياً لما دفعه من أقساط أو أكبر أو أقل ، والمستأمين لا يدرى عند التعاقد مقدار ما يأخذ فيكون جاهلاً بالتحاليل ، والجهل بالتحاليل كالعلم بالتفاصل يحقق الربا باتفاق .

ولقد وجدنا الشارع يشترط قبض العوض في عقد الصرف قبل التفرق من مجلس العقد ، خروجاً من باب ربا النساء ، لأن تأجيل أحد العوضين فيما يجري فيه الربا ، ومنه النقد ، غير جائز شرعاً ، وإن تساوى العوضان ، وانختلف نوع النقد ، ولا شك أن أحد العوضين في عقد التأمين وهو مبلغ التأمين ، نقد تأخر دفعه عن دفع الأقساط وهي

الوض النقطي الآخر ، فكان ربا نساء ان تساوى مبلغ التأمين مع الأقساط ، وربا نساء
وفضل ان زاد مبلغ التأمين عليها .

والتيك من عبارات الفقهاء ما يدل على صحة ما نقول : جاء في **تحفة المحتاج**^(١)
« إذا بيع النقد بالنقد ، إن كان جنساً اشترط الحلول والمأثلة والتقابض . فتى اقتن
بأحدهما تأجيل ولو للحظة ، وهو في المجلس لم يصح ، والتقابض يعني القبض الممكّن
قبل التفرق ، أو جنسين — كذهب وفضة — جاز التفاضل واشترط الحلول والتقابض » .

وجاء في **حاشية المسوقي على الشرح الكبير**^(٢) « ربا النساء يحرم في التقد مطلقاً » .

وجاء في **البساط**^(٣) « أن الزيادة الخالية عن عوض ، هو مال ، من الربا الذي لا
يخفي على أحد » .

وجاء في **بداية المحتهد**^(٤) « أجمع العلماء على أن بيع الذهب بالذهب والفضة
بالفضة (أي النقد بالنقد) لا يجوز إلا مثلاً بمثل يداً بيد » .

وثانيها : أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد
للمستأمن في حالة بقائه حياً إلى المدة المحددة في العقد ، الأقساط التي دفعها مدة العقد
مضافة إليها فائدة ربوية فيكون هذا العقد حراماً .

وثالثها : أن أكثر العمليات التي تقوم بها شركات التأمين تقوم على أساس الربا ،
 فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة ، وتفرض منها بضمان وثيقة التأمين بفائدة .

التأمين بيع دين بدين فيحرم :

وما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيبطل . لأن بيع
الدين بالدين باطل باتفاق الفقهاء . وما يدل على بطلانه ما روى أن النبي ﷺ نهى عن
بيع بالكالى ، وفسره جميع المحتهدين ببيع الدين بالدين ، ولذلك نجدهم يشترطون في
عقد السلم أن يتم قبض رأس المال السلم في مجلس العقد خروجاً من بيع الدين بالدين .

(١) ٤ : ٢٧٣ .

(٢) ٣ : ٢٥ .

(٣) ١١٧ - ١١ .

(٤) ٢ : ١٤٧ .

لأن المسلم فيه دين مؤجل أيضاً فإذا لم يقبض رأس مال السلم في مجلس العقد كان العقد باطلاً ، لأنه بيع دين في دين ، وقد نهى الشارع عنه .

وإنما كان عقد التأمين بيع دين بدين . لأن المستأمن يتعهد فيه بدفع أقساط التأمين ، وهي دين في ذمته ، لأنه لا يدفعها في مجلس العقد ، بل يدفعها بعد العقد على أقساط دورية ، في مقابل تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين ، وهو دين في ذمة شركة التأمين أيضاً ، فكان هذا العقد بيع دين في دين فبطل شرعاً .

وشرح القانون يسلمون بهذه الحقيقة ، يقول الدكتور السنوري^(١) « فبلغ التأمين » وهو التزام في ذمة المؤمن هو المقابل لقسط التأمين وهو التزام في ذمة المؤمن له » فقسط التأمين إذن هو التزام ، أي دين ، في ذمة المؤمن له ، وهو العوض المقابل لمبلغ التأمين الذي هو التزام ، أي دين أيضاً ، في ذمة المؤمن .

وجاء في موهاب الحليل^(٢) عند بيان البيوع المنبي عنها « وكالكاليء بمثله ، وفي الحديث أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الكاليء بالكاليء ، ابن عرفة : تلقى الأمة هذا الحديث بالقبول يعني عن طلب الإسناد فيه ، كما قالوا في : لا وصية لوارث . ابن المنذر : أجمعوا على أن بيع الدين بالدين لا يجوز ، وحقيقة بيع شيء في ذمة بشيء في ذمة أخرى غير سابق تقرر أحدهما على الآخر ، وهو معنى قوله : إبتداء الدين بالدين . وما تقدم فيه تقرر الدين يسمى فسخ الدين في الدين ، وفسخ ما في على مؤخر » .

وجاء في موهاب الحليل أيضاً^(٣) « وإن تأجلاً — أي العوضان — معاً ابتداء فهو الدين بالدين ، وهو منوع » .

وجاء في مطالب أولى النبي^(٤) « وإذا لم يقبض رأس مال السلم في المجلس امتنع . لأنه بيع دين بدين » .

وما يجب التنبيه عليه في هذا المقام أن معاوضة الدين بالدين لا تجوز وإن لم يشترك الدينان في علة الربا ، لأن كان أحد الدينين ربويا والآخر ليس كذلك ، أو لم يكن واحد

(١) الوسيط ٧ : ٢ : ١١٤٨ .

(٢) ٣٦٧ .

(٣) ٢٠ : ٣ .

(٤) ٢٧٦ : ٤ .

منها من أموال الربا . فيبع الدين بالدين باب آخر غير باب ربا النساء الذي تقدم ذكره . فقد ذكرنا أن عدم قبض رأس المال في السلم في مجلس عقده يجعله باطلًا ، بعلة بع الدين بالدين مع أن أحد العوضين نقد والآخر غير نقد ، عرضنا أو غيره فيدخل فيه عقد التأمين من باب أولى .

المبحث الثالث رد شبه المخالفين في حرمة التأمين

بينا في المبحث الأول من هذا الفصل الذي خصصناه لبيان حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين أننا لا ننزع في شرعية التأمين باعتباره فكرة ونظاماً يسعى إلى التعاون والتضامن بين طائفة من الناس ، ولكننا ننزع في بعض صور تحقيق الفكرة وتطبيق النظام . فالتعاون والتضامن بين جموع الناس أمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وأصولها الكلية . ولقد قلنا إن التطبيق العملي والممارسة الفعلية لفكرة التأمين وتحقيق أهدافه قد ظهرت في صور ثلاث :

الأولى : التأمين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة ، أو تعهد بإدارته وتنظيمه إلى إحدى هيئاتها العامة .

الثانية : التأمين التبادلي الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية .

الثالثة : التأمين ذو القسط الثابت . وهو الذي تقوم به شركات التأمين .

ولقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه ، لأن أساس الحرمة في عقود التأمين ، كما رأينا ، هو الغرر ، والغرر يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، عند من يعتد برأيه من الفقهاء ، وهذا النوعان من التأمين ، يقومان على التبرع وعدم قصد الربح فارتفاع مساطط التحرير فيها .

وأما العقود التي تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا بحرمتها وبطلانها للأدلة التي سقناها في المبحث الثاني من هذا الفصل . وسنعرض في هذا المبحث الثالث شبه المخالفين في حرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين ثم ندفع هذه الشبهات . وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطالب تجمع في كل مطلب منها الشبهات الواردة على كل دليل من الأدلة التي قدمناها للحكم بحرمة عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين .

فقد أقينا على حرمة هذه العقود أدلة ثلاثة . ولقد أورد المخالفون في هذا الحكم بعض الشبهات على كل دليل من هذه الأدلة وسوف أذكر الدليل بإيجاز ، ثم ذكر ما ورد عليه من شبه وأردها في كل مطلب .

المطلب الأول : الشبه الواردة على دليل الغرر :

إن أهم ما يستدل به على عقود التأمين ، في نظرنا ، هو دليل الغرر . وحاصل هذا الدليل أن عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الغرر الفاحش أو الكثير وعقود المعاوضات إذا دخلها الغرر الكبير تكون باطلة باتفاق .

أما المقدمة الأولى من هذا الدليل وهي أن عقود التأمين معاوضات مالية فقد تقدم أن الدليل عليها هو واقع عقود التأمين ، كما ينظمها قانونه وتبادرها شركاته . ولقد رأينا أن شراح القانون وعلماء الشريعة يسلمون بأن عقود التأمين معاوضات مالية إذا نظر إليها من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمؤمن لهم ، فإنهم يرون أن صفة المعاوضة تنتفي عن هذه العقود . وتأخذ صفة البذل والتضحية والتعاون والتضامن . أي تأخذ صفة التبرع .

ولقد قلنا مراراً إنَّ العلاقة بين المستأمين محض فرض وتقدير لا يسنه دليل ولا يؤيده واقع . ذلك أن القول بوجود مثل هذه العلاقة يقتضي أولاً وجود عقد أو اتفاق يكون مصدرها ، ثم يقتضي ثانياً أن يظهر من هذا العقد أو الاتفاق قصد المتفقين أو المتعاقدين في البذل والتضحية والتعاون والتضامن . وهذا كله محض افتراض لا وجود له ، ومن ثم يتعدى الحكم عليها . وعقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المؤمن له المعين لا ينشيء علاقة بين جماعة المستأمين أساسها أو القصد منها التعاون والبذل والتضحية ، فكيف يحكم على عقد أساس علاقة لم ينشئها ، وقصد لا وجود له فيه ، وحقوق والالتزامات متبادلة لم ينظمها ، إن مثل هذا إن جاز في القانون ، فإنه يتعدى في الشرع .

أما المقدمة الثانية ، وهي أن عقود التأمين قد اشتملت على الغرر الفاحش الذي يؤثر في عقود المعاوضات بالحظر والمنع فقد قدمنا عليها دليلين :

أوهما : دخول الغرر الذي تتضمنه عقود التأمين تحت تعريف الغرر عند جميع المحتددين ، فلقد ذكرنا تعريفات الغرر عند الآئمة أصحاب المذاهب المختلفة ، ثم أثبتنا

أن كل تعريف من هذه التعريفات ينطبق تمام الانطباق على عقد التأمين . فكان هذا العقد داخلاً في الغرر المنبي عنه .

وَلَأَنَّهَا : عدم دخول الغرر الذي يتضمنه عقد التأمين تحت ضابط الغرر المستثنى الذي لا يؤثر في المعاوضات ، فلقد ذكرنا حقيقة الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، وبيننا عناصره ، وعرضنا أمثلته ، ثم أثبتنا أن هذا الضابط ، وتلك العناصر لا توجد في الغرر الذي حواه عقد التأمين .

ومن جموع هذين الدليلين ، دليل دخول غرر التأمين في الغرر الذي ورد الشيع بمنه ، ودليل عدم انطباق ضابط الغرر المغتفر في المعاوضات عليه ، يتم إثبات المقدمة المشار إليها ، وهي أن عقود التأمين قد تضمنت الغرر الفاحش أو الكثير .

وأما المقدمة الثالثة ، وهي أن ما تضمن الغرر الكثير أو الفاحش من المعاوضات يحكم ببطلانه وحرمنه فلا أظن أن أحداً يجادل فيها ، لأنها من الأصول المسلمة في الشريعة الإسلامية . ودليلها نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر ، واتفاق المجتهدین على إلزاق جميع المعاوضات المالية بالبيع في هذا الحكم . ولما كان النبي عن الغرر في الحديث قد جاء عاماً مطلقاً ، فإنه يكون دليلاً على المنع من كل معاوضة تضمنت الغرر ، حتى يثبت بالدليل دخولها تحت ضابط الغرر المغتفر الذي استثناه المجتهدون من هذا العموم والإطلاق .

والشبه التي أثارها القائلون بجواه عقود التأمين واردة على المقدمة الأولى والثانية من هذا الدليل ، وهما أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأن ما اشتملت عليه هذه العقود من الغرر فهو من باب الغرر الكثير . وإليك هذه الشبه والرد عليها .

الشبة الأولى : التأمين ليس من عقود المعاوضات :

يمحىأول بعض الباحثين في عقود التأمين نفي صفة المعاوضة عن هذه العقود وإدخالها في دائرة التبرع بمقولة أن هذه العقود تعاون وتضامن وبذل وتضحية ، ويطبقون هذا القول على العقود التي تبرمها شركات التأمين . وغرضهم من نفي صفة المعاوضة المالية عن العقود وصيغها بصيغة التعاون والبذل والتضحية والتبرع هو الوصول من ذلك إلى القول بعدم تأثير الغرر الفاحش في هذه العقود ، لأن الغرر الفاحش يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، ومن جهة أخرى فإنهم يرتبون على هذا القول نفي دخول عقود التأمين تحت الغار

والماهنة ، أو الممنوع لأنه لا مجال للقمار والماهنة والربا في عقد أساسه ، كما يقولون ، اتفاق تعاوني يعقد بين جماعة من الناس على أن يبذل كل واحد منهم ما تجود به نفسه من تضحيات ليكون في مجموع هذه التضحيات ما يفي بغيرضرر الذي يتزلف بأحد أفراد الجماعة من جراء وقوع خطر معين . ولذلك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون هذه الشهية ثم ردنا عليها .

أولاً : عبارات القائلين بأن عقد التأمين ليست معاوضة بل تعاوناً وثبرعاً :

يقول أستاذنا الفاضل الشيخ علي الحفيظي أمن الله في عمره^(١) « إنَّ الوقوف عند أحد جانبي عقد التأمين والنظر إليه وحده ، وهو جانب العلاقة بين المؤمن ومؤمن له بالذات ، دون نظر إلى جانبه الآخر ، وهو العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم حيث لا يكون المؤمن حينئذ إلا وسيطاً يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم جميعاً على مواجهة الخسارة التي تتحقق بقلة منهم ، هو الذي دفع كثيراً من تصدوا للإفقاء في مشروعية التأمين إلى القول بعدم جوازه ، لأنَّه عند هذه النظرة ، دون تجاوزها ، يبدو أنَّ عقد التأمين عقد مقامرة أو رهان غير مشروع في الفقه الإسلامي ، بل وفي الفقه الوضعي . ولكنَّ النظر إلى جانبه الآخر هو الذي يظهر عقد التأمين في صورته الحقيقة ويزيل طبيعته وحدودها وبينَ أنه ليس إلا إنضماماً إلى اتفاق تعاوني نظم تنظيمياً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً للخطر ، حتى إذا حاق الخطر ببعضهم تعاون الجميع على رفعه أو تخفيف ضرره ببذل ميسور لكل منهم ، يتلافون به ضرراً عظيماً نزل ببعضهم » .

ويقول فضيلته^(٢) « أما ما يدفع إليه — أي المؤمن — من أقساط التأمين فركله ووضعه بالنسبة إليه مركز المال يوضع تحت وصايتها وولايته التي تنظمها القوانين الصادرة في شأن ذلك » .

ويقول فضيلته^(٣) « أما المستأمين فإنه لا يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادي من وراء الحظ والمصادفة وإنما يريد أن يتوقى به مغبة الحظ والمصادفة لهم جميعاً بحيث لا ينال أيّاً منهم إلا مقدار يسير منها يستطيع تحمله في غير عناء ولا مشقة » .

(١) المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ٣ .

(٢) المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ٩ .

(٣) المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ١٢ .

ويقول فضيلته^(١) إن كلاً منها — أي التأمين التعاوني والتأمين الذي تقوم به شركات التأمين — قائم على التعاون بين المستأمين والتضامن بينهم جميعاً في دفع ما يصيب أحدهم من ضرر أصابه لخطر معين نزل به وذلك بواسطة ما يجمع منهم من مال يقوم على جمعه واستغلاله وحفظه هيئة تnob عنهم في الحالين».

ويقول الأستاذ مصطفى الزرقاء^(٢) «إن الأساس الفنية للتأمين تستند كلها إلى محور واحد وتدور عليه وهو تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تهددها مخاطر واحدة . وهذا التعاون مختلف درجة ظهوره بحسب شكل التأمين».

ويقول سيادته^(٣) «أما شبهة الربا من حيث أن المستأمين يدفع قسطاً ضئيلاً ويستلم ، إذا وقع الخطر المؤمن منه تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذي أقر به فهي شبهة في ظاهرها موهمة وفي الحقيقة واهية لا تنفس ، وذلك متى تذكروا أن موضوع التأمين التعاوني قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار الناشئة من مفاجآت الأخطار ، وإذا صر أن يعتبر في هذا ربا أو شبهة ربا وجب القول عندئذ بحرمة التأمين التبادلي ، لأن المستأمين فيه أيضاً يدفع قسطاً ضئيلاً ويستلم في مقابلة تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت شبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفي الدولة».

ويقول سيادته^(٤) «فالتأمين على الحياة موضوعه مجرد الاتفاق على تقديم معونة محددة تجبر من يصاب بموت المستأمين بعض الخبر ، فلا فرق أصلاً في الفكرة بينه وبين سائر التوين الآخرين أعني التأمين على الأشياء والتأمين من المسئولة».

ويقول سيادته^(٥) «إن الموضوع الأصلي الذي تقوم عليه عقوده — أي عقود التأمين الذي تقوم به الشركات — هو إزاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من يتزل به إلى رؤوس كبيرة جداً هي رؤوس بقية المستأمين عن طريق تعويض ذلك الضرر الذي يتزل بأحددهم من الأقساط التي يدفعونها ، وهذا هو عين التعاون».

(١) المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ٦٠ .

(٢) المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ٣٩٥ .

(٣) بحث بعنوان نظام التأمين ، موضعه في الميدان الاقتصادي بوجه عام و موقف الشريعة منه ص ٣٥ مقدم للمؤتمر العالمي للإقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة .

(٤) المرجع السابق صفحة ٣٨ .

(٥) المرجع السابق صفحة ٤٠ .

ثانياً : رد هذه الشبهة .

إن النصوص السابقة التي عرضت بها هذه الشبهة تدل على أن هذه الشبهة تقوم على
أمور ثلاثة :

الأمر الأول : أن عقد التأمين « ليس إلاً انتظاماً إلى اتفاق تعاوني منظم بين عدد
كبير من الناس الذين يتعرضون لخطر معين ، وأن موضوع هذا الاتفاق هو تعاون الجميع
على رفع أو تخفيف الضرر الذي يتزول بأحدهم من جراء وقوع خطر معين ، وأن هذا
التعاون يتحقق ببذل ميسور لكل منهم ». .

وهذا التصوير يخالف الواقع من جهتين :

أولاً : أنه يفترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من الناس على تخفيف
آثار الأضرار التي تترتب بأحدهم المخاطر .

وثانياً : أن عقد التأمين يمثل انتظاماً من المستأمين لهذا الاتفاق . وكل الاتفاقيات
غير قائم ، وقصد التعاون مع عدم قيامها غير موجود ، ولا يثبت التعاون والتبرع شرعاً ،
بحيث يترتب عليه أثره من جواز الغرر الواقع فيه ، إلا إذا وجدت نية التبرع ، وهذه النية
تعرف من صيغة العقد وعبارته ، فأين العقد أو الاتفاق حتى نتعرف على قصد العقددين
فيه ؟ إن الأحكام الشرعية لا تبني على مثل هذه الفروض البعيدة . وإنما تبني على الواقع
الذي يدل عليه الدليل .

فعقد التأمين ، وفقاً لنصوص القانون الذي ينظمه ، وما يجري عليه العمل ، ليس
اتفاقاً بين عدد كبير من الناس على التعاون والتضامن على تفتيت آثار المخاطر وجر
الأضرار ، لأن له طرفين إثنين فقط ، هما شركة التأمين والمؤمن له المعين . فأين ذلك
العدد الكبير من الناس الذين اتحدت إرادتهم واتفقت على البذل والتعاون والتضامن ؟ إن
أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يعرف الآخر فضلاً عن أن يكون معه اتفاقاً تعاونياً
على البر والتقوى . وأما الانضمام إلى هذا الاتفاق فغير موجود في عقود التأمين ، والموجود
فيها هو تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين للمستأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه ، في
مقابل تعهد المستأمين بدفع الأقساط ، فأين التعاون وقصد التبرع من جانب شركة التأمين
ومستأمين المعين ؟

ولقد قلنا مراراً أن عقد التأمين ينشيء علاقة واحدة ، هي العلاقة بين شركة التأمين

والمستأمن المعين ، وأن ما يترتب على هذه العلاقة من أحكام وحقوق والتزامات فإنما تسرى في حق طرف هذه العلاقة فقط ، وفقاً لنسبية آثار العقود ، وهي قاعدة مسلمة في الفقه والقانون ، ولم يقل أحد قط أن العقد الذي تبرمه شركة التأمين مع مستأمن معين يترتب حقوقاً أو يفرض التزامات على غيره من المستأمينين .

وتشبه العقود التي تبرمه شركات التأمين بالتأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية ، أو بنظام المعاشات التي تقوم به الدولة تشبيه للشيء بنيصيه « إذ التأمين التبادلي ليس فيه مؤمن ومستأمن ، بل فيه تعاون وتبرع من جميع أعضاء الجمعية لغرض معين ، وهو جبر آثار الأضرار التي تقع لأحدهم من جراء خطر معين ، فإذا وقع هذا الخطر لأحدهم أخذ ما يعوضه عنه من المال المترتب به ، لأن شرط الاستحقاق أو الصفة التي علق بها هذا الاستحقاق قد وجدت فيه ، وليس ما يأخذه عوضاً عن الاشتراك أو القسط ، وكذلك الحال بالنسبة لنظام المعاشات فإنه نظام يقوم على التبرع لمن توافرت فيه شروط معينة ، وليس فيه قصد للربح . ومع ذلك فإننا نقول بوجوب النص في أنظمة التأمين التعاوني والمعاشات وغيرها على هذه الصفة ، وهي قيامه على التبرع لغرض المعين .

الأمر الثاني : أن دور شركة التأمين في عقود التأمين التي تبرمه مع المستأمينين إنما هو « دور الوسيط » الذي يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم وينوب عنهم .

وهذا كما نرى لا يقل إغراقاً في الفرض والتقدير عن سابقه ، فشركة التأمين طرف أصيل في عقد التأمين ، وطرفه الآخر هو المستأمين ، وعقد التأمين لا يتم بين عدد من المستأمينين تتوسط شركة التأمين بينهم حتى يبرموا العقد ، وتكون العلاقة التي ينشئها العقد قائمة بينهم ، وما ترتبه هذه العلاقة من حقوق والتزامات نافذة في حقهم . بل على العكس من ذلك فعقد التأمين ينشيء علاقة ويرتب حقوقاً والتزامات بين شركة التأمين ومن تعاقدت معه وهو المستأمين ، ولا تتفق آثار هذا العقد في حق غيره من المستأمينين .

الأمر الثالث : أن مركز شركة التأمين ووضعها بالنسبة للأقساط التي تجمعها من المستأمينين هو مركز الوصي أو الولي الذي يوضع المال تحت وصايتها وولايته . فشركة التأمين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من أقساط التأمين ، بل يكون أمانة تحت يدها باعتبارها وصيأ أو ولية يتصرف لمصلحة القاصر أو المولى عليه .

ولا شك أن هذا نوع بعيد من الفرض والتقدير ، إذ المعروف أن الولاية والوصاية تفرض على ناقص الأهلية ، وأنها لا تثبت إلا بنص شرعي يثبتها ، ويبين أحكامها ، ثم

أن الولي والوصي لا يبرم من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المولى عليه ، فما هي هذه الأحكام في عقد التأمين ؟ إن عقد التأمين لافكر فيه لولاية أو وصاية ، وإنما تعهد من جانب الشركة بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطير وتههد يقابلها من جهة المستأمين بدفع أقساط التأمين في مدة عدم وقوعه ، ثم إن مصالح شركة التأمين متعارضة تماماً مع مصالح المؤمن لهم ، فهي تسعى إلى كسب أكبر ربح ، وتحاول الإفلات من التزاماتها بكل طريق ، والمستأمين يعمل من جانبه على حماية نفسه وحفظ حقوقه قبل هذه الشركة ، فكيف يقال أن الشركة وصي وولي ؟ وهل يعمل الوصي أو الولي لمصلحة نفسه ضد مصلحة القاصر أو المولى عليه ؟

وأما القول بأن شركة التأمين لا تملك ما يدفع لها من أقساط ، بل تضمه أمانة تحت يدها بوصفها ولياً أو وصياً على المستأمين فقول ينافي أبسط القواعد الشرعية ويتجاهل واقع المعاملة وما يرتبه عليها القانون من أحكام . فهناك إجماع بين شراح القانون على أن شركة التأمين تتمتع على هذه الأقساط بحق ملكية كاملة تمنع الشركة جميع حقوق المالك ، فإذا كانت هذه حقيقة المعادلة كما قصدها العاقدان ، وكما نظمها القانون فكيف يتحقق لعلم الشريعة أن يتجاهل كل ذلك ويؤسس حكمه على أحكام وهبة للمعاملة وأثار غريبة لم يرتبها القانون عليها ؟

وهناك ملاحظة تجدر الإشارة إليها في هذا الوضع ، وهي أن بعض الباحثين ، كما بدا من عبارته ، يرى اجتماع التعاون مع الربح ، فهو يرى أن عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعاون والتضامن مع وجود قصد الحصول على الربح فيها .. وهذا فهم غريب للفقه الإسلامي ، أن التعاون الذي يعد تبرعاً ولا يضر فيه الغرر ولا يدخل فيه الربا ، أي لا يعد دفع القليل وأخذ الكثير فيه ربا ، هو التبرع بالمعنى الذي بينه فقهاء الإسلام ، وهو يعني أن باذل المال لا يتضرر عوضاً مقابلأً ، ولا يعيغ رحماً من وراء تبرعه . فإذا دفع المتعاقد العوض في مقابل عوض آخر ، وقصد من المعاملة الحصول على الربح فليست تبرعاً ولا تعاوناً ، لأن القول بذلك جمع بين التضليلين ، اللهم إلا إذا فهم التعاون يعني آخر غير معنى التبرع في الاصطلاح الشرعي ، وفي هذه الحال لا يفيد هذا الباحث القول بوجود التعاون في عقود التأمين لأن الغرر يفتقر في التعاون بالمعنى الشرعي دون غيره ، ولأن إعطاء القليل وأخذ الكثير لا يعد ربا في التعاون يعني التبرع الشرعي لا التعاون الذي يجتمع مع قصد الربح وطلب العوض .

الشبيه الثانية : يسارة الغرر في عقود التأمين لعدم أدائه إلى نزاع وخصوصة :

يرى بعض الباحثين في عقود التأمين أن الغرر الذي تتضمنه هذه العقود هو من نوع الغرر البسيط الذي لا يترتب عليه بطلان المعاوضات المالية ، وقد أنس هؤلاء الباحثون القول بيسارة الغرر على ضابط غريب للغرر البسيط ليس له دليل في الشرع ، ولا سند في أقوال أحد من المحدثين . وإليك عرض هذه الشبيه ثم ردنا عليها .

أولاً : عرض هذه الشبيه :

يقول أستاذنا الحليل فضيلة الشيخ على الحفيف أمد الله في عمره^(١) « وما في عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدي إلى نزاع ، بدليل كثرة تعامل الناس به ، وشيوعه فيهم ، وانتشاره في كل مجال نشاطهم الاقتصادي . وعليه فهو غرر بسيط لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد اتفق الفقهاء على أن البسيط من الغرر لا يترتب عليه منع ولا حظر ». .

ثانياً : رد هذه الشبيه :

تقوم هذه الشبيه على مقدمتين ، إحداهما أن الغرر في عقود التأمين لا يؤدي إلى نزاع . وثانيتها أن ما لا يؤدي إلى نزاع من الغرر فهو بسيط لا يترتب عليه منع ولا حظر . وهاتان المقدمتان باطلتان لا تتجان المطلوب . وبيان ذلك :

المقدمة الأولى : الغرر في عقود التأمين لا يؤدي إلى نزاع :

المقدمة الأولى التي تقوم عليها هذه الشبيه هي أن الغرر في التأمين لا يؤدي إلى نزاع ، وقد استدل أصحاب هذه الشبيه على هذه المقدمة « بكترة تعامل الناس به — التأمين — وشيوعه فيهم ، وانتشاره في كل مجال نشاطهم الاقتصادي » اذ « ما يظن أنهم يتعارفون عقداً يحوي غرراً يؤدي إلى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه ، بل المقبول أنهم إذا تعاملوا به فتزاعواوا تركوه^(٢) ». .

وهذه المقدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، أما عدم تسليمها فدليله ما تفص به المحاكم من قضايا تتعلق بمنازعات في عقود التأمين ، أما القول بأن « هذه المنازعات لا ترجع إلى الخلاف في عنصر من العناصر الجوهرية التي تقوم عليها .

(١) المرجع السابق صفحة ٢٥ .

(٢) المرجع السابق في الموضع السابق .

هذه العقود وإنما ترجع إلى خلاف في قيام المستأمن بما اشترطه عليه المؤمن من شروط تضمنها هذه العقود^(١) « فهو قول يخالف الواقع ، فالمشاكلات التي ترجع إلى عدم قيام شركة التأمين بما اشترط عليها القيام به ، وتعسفها في تفسير بنود العقد ومحاولاتها التهرب ، بأسباب واهية ، من دفع مبلغ التأمين ، تزيد مرات على المشاكلات التي ترجع إلى عدم قيام المستأمن بما اشترط عليه من شروط

وأما عدم صحة ما استدل به على هذه المقدمة فلأنه استدلال غريب يخالف الواقع من أحوال الناس . فأدلة المعاملة إلى النزاع لا يلزم منه حتماً ترك الناس لها حتى يستدل « بكثرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم ، وانتشارها في كل مجال نشاطهم » ، على أنها لا تثير خلافاً ولا تؤدي إلى نزاع . فإن بيوغ الغرر الجماع على تحريمها قد كثر تعامل أهل الجاهلية بها ، وشاعت فيهم وانتشرت بينهم ، مع أن الغرر في هذه المعاملات يؤدي إلى النزاع حتماً حتى في رأي هؤلاء الباحثين .

وإذا كان لا يظن بالناس في حياتهم « أنهم يتعارفون عقداً — يحوي غرراً يؤدي إلى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه » ، وأن « المقبول أنهم إذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه^(٢) » فلماذا جاءت الشريعة بنصوص آمرة تمنع ما حوى غرراً من المعاملات ؟ . إن الحاجة إلى هذه النصوص لا تكون قائمة مادام الناس لا يقبلون إلا على مالاً يؤدي إلى نزاع منها .

المقدمة الثانية : مالاً يؤدي إلى النزاع من الغرر فهو يسير :

المقدمة الثانية التي تقوم عليها هذه الشبهة هي أن مالاً يؤدي إلى النزاع من الغرر فهو يسير ، لا يترتب عليه منع ولا حظر . وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقدمة « بما روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه انه قال : كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبععون المثار فإذا جدها الناس وحل تعاطفهم ، قال المبتاع أنه أصاب المثار عاهات ، يذكرونها ومحتجون بها ، فقال رسول الله ﷺ حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتباعوا حتى يbedo صلاح المثار ». وقالوا في بيان وجه دلالة هذا الحديث على المقدمة التي أدعوها « فقد ثبت أن سبب النبي ﷺ عن ذلك ما أفضت إليه من الخصم » ، وأخذوا من ذلك قاعدة عامة مضمونها أن « ما يؤدي إلى نزاع من الغرر يمنع وما لا يؤدي

(١) المرجع السابق صفحة ٢٧ .

(٢) المرجع السابق صفحة ٢٥ .

إلى تزاع لا يمنع^(١) ، وهذه المقدمة بدورها غير صحيحة ، وعدم صحتها تظهر من الأمور الأربع الآتية :

الأمر الأول : أن جميع تعريفات الغرر المؤثر التي قدمتها عن الفقهاء لم تجعل لوقوع التزاع بسيطه دخلاً في التعريف ، فليس أداء الغرر إلى التزاع جزءاً من ماهية الغرر الذي نهى الشع عنده ، ولا شرطاً في وجوده .

فالغرر عند أحد اللغة « هو الخطر الذي لا يدرى أ يكون أم لا يكون^(٢) » . وعند فقهاء الشريعة هو « مالا يدرى هل يحصل أم لا^(٣) » . أو « ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره^(٤) » . أو « ما تردد بين السلامة والخطب^(٥) » . أو « ما شك في حصول أحد عوضيه^(٦) » . أو « مالا يدرى أitem أم لا يتم^(٧) » . أو « الذي استوى فيه طرف الوجود والعدم^(٨) » . أو « الذي قد يحصل وقد لا يحصل^(٩) » . أو التردد بين جانبي الأغلب منها أخوفها^(١٠) . أو الذي لا يعرف كل طرف فيه « ما الذي ملك بإذاء ما بذل^(١١) » . أو « مالا يوثق بحصول العوض فيه^(١٢) » . أو « ما تردد بين أمررين ليس أحدهما أظهر^(١٣) » .

فالذي يؤخذ من هذه التعريفات أن أداء الغرر إلى التزاع ليس جزءاً من حقيقة الغرر الذي ورد النبي عنه ، ولا عنصراً جوهرياً فيه ، ولا شرطاً في تحقيقه ، فيكون القول بأن عدم أداء الغرر إلى المخالفة يجعله من باب الغرر اليسير الذي لا يؤثر ، قوله غير صحيح ، لأن هذه التعريفات كما قدمتنا تعريفات للغرر الذي يؤثر في عقود المعاوضات مالم يثبت أن الغرر الذي اشتغلت عليه المعاوضة من الغرر المفترض . وهو مالا ينطبق ، كما سترى ، على عقد التأمين .

(١) أستاذنا الشيخ علي الخبف في المراجع السابق صفحه ٢٥ .

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤ : ٣٨٠ .

(٣) الفروق للقرافي ٣ : ٣٦٥ .

(٤) مختصر شرح سن أبي داود ٥ : ٤٧ .

(٥) مواهب الجليل ٤ : ٣٦٢ .

(٦) المراجع السابق ٤ : ٣٦٨ .

(٧) البدائع ٦ : ٣ : ٣٠٥ .

(٨) مطالب أون النبي ٣ : ٢٠ .

(٩) التلخيص المبهر مطبوع بذيل المجموع شرح المهدب مع فتح العزيز ٨ : ١٢٧ .

(١٠) فتح العزيز مطبوع مع المجموع شرح المهدب ٨ : ١٢٤ .

(١١) حاشيتنا قليبي وعميره على شرح جلال الدين الحنفي ٢ : ١٨٥ .

(١٢) شرح منتهي الإرادات ٢ : ١٤٥ .

الأمر الثاني : أن الغرر اليسير الذي لا يترتب عليه منع ولا حظر باتفاق الفقهاء هو ما توافرت فيه العناصر الثلاثة التي قدمناها ، يسارة الغرر وعدم قصده وضرورة ارتكابه ، فنطاط تحقق الغرر الذي لا يؤثر في المعاوضات هو اجتماع هذه العناصر الثلاثة فيه ، وليس عدم ترتب التزاع عليه ، كما يدعى هؤلاء الباحثون .

ولقد أثبتنا عند بيان ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، أن هذا الضابط لا ينطبق يقيناً على ما في عقود التأمين من غرر ، ذلك أن الغرر في عقود التأمين غرر في الحصول على العوض نفسه ولا يمكن القول بأن مثل هذا الغرر يسير غير مقصود دعته الضرورة إلى ارتكابه ، ولقد رأينا فقهاء المالكية الذين وضعوا ضابط الغرر المغتفر وبيتوا عناصره يخرجون منه ما انطوى على غرر في الحصول من المعاوضات ، كبيع الطير في الهواء ، والسمك في الماء ، والحيوان بشرط الحمل .

ولقد رأينا أن ما انطوى عليه عقد التأمين من غرر في مقدار العوض وأجل الوفاء به لا يدخل كذلك تحت ضابط الغرر المغتفر ، لأنه غرر فاحش في القيمة والأجل ، فلا يوجد فيه شرط اليسارة ، ويتعلق بأمر مقصود ، فلا يقال والحال كذلك أن متعلقه غير مقصود ، وفوق ذلك كله ، فإن مثل هذا الغرر لا تدعه ضرورة المعارضه إلى ارتكابه ، لأن مثل هذا القول لا يصح ، كما بيننا سابقاً ، إلا إذا كانت أمام عقد مشروع في الأصل لما يترتب عليه من المصالح ثم عرضت ضرورة تقتضي ارتكاب غرر يسير غير مقصود فيه ، وعقد التأمين ليس كذلك ، لأنه غرر في نفسه ، فالخطر « ركنه الأساسي » و « عنصره الجوهري » و « محله الذي لا يوجد بدونه » .

الأمر الثالث : أن كثرة التزاع والخصومات الواردة في الحديث الذي احتجوا به ليس هو العلة في منع بيع الثار قبل بدو صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المحتددين ، بدليل أن أحداً منهم لا يقول بمحاذيع بيع الثار قبل بده الصلاح إذا لم يؤد هذا البيع إلى خصومة أو نزاع ، بل أنهم متفقون على المنع في كل حال . ومن جهة أخرى فإن أحداً من المحتددين لا يقول بمنع المعاملة التي لا تنطوي على غرر أو جهالة إذا كثر بشأنها الخصم والتزاع ، فثبتت أن وقوع التزاع والخصام ليس علة المنع ولا مناط الحظر في المعاوضات . فالمعاوضة تجوز إذا خلت من الغرر وإن أدت إلى نزاع ، وتنعى إذا انطوت ~~على~~ غرر وإن لم يثر بشأنها نزاع ولا خصام .

ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه أصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في

بيع المثار قبل بدو الصلاح وحكمته ، فللة المنع التي يدور معها الحكم وجوداً وعدماً ، هي ما يتضمنه بيع المثار قبل بدو الصلاح من غرر ، وهو غرر يؤثر في المعاوضة ، لأنه من باب الغرر في الحصول ، أما حكمة هذا المنع فهي ما قد يترتب على هذه المعاملة من نزاع وخصام . ومن المقرر في أصول الفقه أن الحكم يدور مع العلة ، لا مع الحكمة ، وجوداً وعدماً . فإذا وجدت العلة ترتب عليها الحكم وإن انتفت الحكمة ، وإذا انعدمت العلة لم يترتب الحكم ، وإن وجدت الحكمة . فترتب التزاع على بيع المثار قبل بدو الصلاح علة في جعل الغرر الذي تضمنه هذا البيع علة المنع ، وعلة العلة هي الحكمة .

ولا يجادل أحد أن البيوع التي وردت السنة بمنعها واتفق المجتهدون على أن علة المنع فيها هي الغرر ، هي بيع يحکم بمنعها وبطلانها سواء وقع نزاع بشأنها أم لم يقع ، وذلك كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء والحمل في البطن ، وبيع المثار قبل أن تخلق ، وبيع الملامة والتابدة وغيرها . فهذه البيوع باطلة بإجماع المجتهدين ، ولا خلاف بينهم في أن علة البطلان هي الغرر ، ومع ذلك فإنها تبطل يقيناً ، ولو لم يترتب عليها نزاع ولم تترتب بشأنها خصومة بين المتعاملين بها ، ولو كان لوقوع التزاع دخل في العلية لدار الحكم معه وجوداً وعدماً .

الأمر الرابع : أنت إذا سلمنا التعليل بالحكمة ، فليس أداء الغرر إلى التزاع والخصام هو الحكمة ، أي العلة الوحيدة للنبي عن بيع الغرر ، بل أن هناك حكمة أخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلامة ، وهي تحصين الأموال من الضياع ، وبذلك يكون وقوع التزاع بشأن بيع الغرر جزء علة وليس علة كاملة .

والحكم يدور مع العلة الكاملة ، لا مع جزئها ، وجوداً وعدماً . وعلى ذلك فإن المنع من بيع الغرر لا يرتفع بارتفاع التزاع بشأنه فقط لبقاء ضياع الأموال بسيبه ، فقد جاء في بعض روايات حديث النبي عن بيع المثار قبل بدو الصلاح «رأيت أن منع الله الثرة فلم يستحل أحدكم مال صاحبه؟» فهذه الرواية تدل على أن الحكمة في النبي عن بيع المثار قبل بدو الصلاح هي أنه أكل مال الغير بالباطل ، على تقدير عدم حصول الثرة للمشتري بصفة الصلاح التي تم الشراء على أساسها .

يقول الخطابي⁽¹⁾ «أصل الغرر ما طوى عنك علمه وخفي عليك باطنه وسره وكل بيع كان المقصود منه بجهولاً غير معلوم ومعجولاً عنه غير مقدور عليه فهو غرر ، وذلك

(1) المرجع السابق .

مثل أن يبيعه سماكاً في الماء أو طيراً في الهواء أو لؤلؤاً في البحر أو جملأً شارداً أو ولد ببيمة لم يولد أو ثر شجرة لم تثمر ونحوها من الأمور التي لا يعلم ولا يدري هل تكون أم لا . فإن البيع يكون مفسحاً فيها ، وإنما نهى النبي ﷺ عن هذه البيوع تخصيصاً للأموال من أن تضيع ومنعاً للخصوصة والتزاع أن يقع بين الناس فيها . وأبواب الغرر كثيرة وجاءها ما دخل في المقصود منه الجهل » .

والنتيجة التي انتهينا إليها في الرد على هذه الشبهة أن الغرر في عقود التأمين ليس من الغرر البسيط ، بل من الغرر الكبير الذي يتربّع عليه الحظر والمنع في المعاوضات لأنّه يدخل في تعريف الغرر الذي ورد النبي ﷺ بمنعه من جهة ، ولعدم انطباق ضابط الغرر البسيط عليه من جهة أخرى ، ذلك أنّ ضابط هذا النوع من الغرر هو يسارته وعدم قصده وضرورة ارتكابه ، والغرر في عقد التأمين لا توجد فيه هذه العناصر ، والقول بأنّ ضابط الغرر البسيط الذي لا يتربّع عليه منع ولا حظر في المعاوضات هو عدم أدائه إلى نزاع وخصوصة قول لا سند له في الشرع ولم يقل به أحد من المحتددين ، وقد ظهر فساده بالدليل .

الشبهة الثالثة : يسارة الغرر في جانب الشركة لكثره العقود :

أولاً : عرض هذه الشبهة

ذكر بعض القائلين بجواز العقود التي تبرّمها شركات التأمين أنّ لعقد التأمين جانبين ، أحدهما : جانب العلاقة بين شركة التأمين ومؤمن له معين ، وثانيها : جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم ، وأنّ الحكم على عقد التأمين شرعاً يجب أن ينظر فيه إلى الجانب الثاني دون الأول .

ثم أضاف قوله : إننا إذا نظرنا إلى عقد التأمين من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمين كان هذا العقد غرراً ، بل قماراً ومراهنة ، أما إذا نظرنا إليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الغرر فيه بسيراً ، إن لم يكن متوفياً . وقد بني ذلك على أنّ كثرة العقود التي تبرّمها شركات التأمين والوسائل العلمية التي تلّجأ إليها لحساب الاحتمالات تمكنها من تحديد ما تعطي بمجموع المؤمن لهم من تعويضات ، وما تأخذه منهم من أقساط في مدة معينة ، تحديداً يقرب من الدقة ، فينتفي بذلك الغرر أو يقل في جانب الشركة⁽¹⁾ .

(1) الشيخ علي الخفيف في المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ٢٨ ، الأستاذ مصطفى الزرقان في المرجع المشار إليه سابقاً ٤٠٣ .

ثانياً : الرد على هذه الشبهة :

وهذه الشبهة باطلة من وجوه ثلاثة :

أوّلها : أن عقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع مؤمن له بالذات لا ينشيء علاقة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم ، بل أنه ينشيء فقط علاقة بين هذه الشركة والمؤمن له المعين ، وفقاً لقاعدة نسبية آثار العقود . فالعلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم علاقة مفترضة لا وجود لها في الواقع .

وإذا فرضنا أن مثل هذه العلاقة موجودة لوجب علينا البحث عن مصدرها ، أو العقد الذي ينشئها ، ثم الحكم على هذا العقد أساس هذه العلاقة وما ترتبه من حقوق وما تفرضه من واجبات على طرفيها . فعقود التأمين إذن ليس لها إلا جانب واحد ، هو جانب العلاقة التي تنشأ هذه العقود بين شركة التأمين والمؤمن له المعين . وإذا كان الأمر كذلك وجب على الفقيه ، أن ينظر عند الحكم على عقد التأمين بالجواز أو المنع إلى ما ينشئه هذا العقد من علاقة بين طرفيه ، وما يترتب على هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة ، وليس في أصول الاجتئاد الإسلامي ما يحizin لهذا الفقيه أن يؤسس هذا الحكم على علاقة وهيبة لم ينشئها عقد التأمين ، وبالتالي يتذرع عليه معرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها ، هذه المعرفة التي تعد لازمة لمثل هذا الحكم .

ثانيها : إذا سلمنا وجود مثل هذه العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم ، فإننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين . كحساب الاحتمالات وقانون الكثرة وقواعد الإحصاء تمكن هذه الشركات من تحديد ما تعطي مجاعة المؤمن لهم ، وما تأخذه منهم في مدة معينة ، تحديداً يمنع الغرر والاحتمال ، فقد تحدث كوارث لا توقعها شركات التأمين كالحروب والفيضانات والأوبئة وغيرها مما يعرض شركات التأمين للإفلاس كما حدث في حالات كثيرة .

ثالثها : إذا سلمنا أن الغرر في عقد التأمين غرر يسير في جانب شركة التأمين بسبب كثرة العقود التي تبرمها ، وبفضل ما تتوفر لديها من وسائل علمية ، لحساب الاحتمالات ، مكتنها من تحديد ما تعطي بمجموع المؤمن لهم وما تأخذه منهم ، فإن هذا لا يفيد جواز عقد التأمين لخلوه من الغرر . بل يجب أن يقى هذا العقد غرراً وقراً ومراهنة ، بالنسبة للمستأمين ، كما كان ، ذلك أن الوسائل العلمية التي قضت على الاحتمال والغرر أو خففت منه ، في جانب الشركة ، لم تتوافر للمستأمين المعين ، فلم يقدر والحال كذلك على

تحديد ما يعطي هو لشركة التأمين وما يأخذ ، فلم يتغير موقفه ، وبقي العقد في حقه قراراً ومراهنة كما كان ، ذلك أن الغرر في عقود المعاوضات يبطل المعاوضة ولو كان في جانب واحد فإن المستأمين إذا حرم عليه بذلك العوض في هذه الحالة حرم على الشركة أخذه ، وإذا حرم عليه أخذ العوض حرم على الشركة بذلك له . وفقاً لقاعدة : «أن ما حرم أخذه حرم أعطاؤه» والعكس .

والخلاصة أن أصحاب هذه الشبهة ، إذا سلماً أن عقد التأمين يعد غرراً وقراراً ومراهنة بالنسبة للمستأمين في علاقته بشركة التأمين ، فإن الحكم يجب أن يبقى كذلك في حقه حتى بعد التسلیم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطي لجموع المستأمين وما تأخذ منهم باستعمال الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الإحصاء ، لأن مثل هذه الوسائل لم تتوافر في جانب المستأمين وبقي بالتالي على حكم علاقته الأصلية مع شركة التأمين ، وقد كانت باتفاق هؤلاء الباحثين غرراً وقراراً ومراهنة .

الشبة الرابعة : يسارة الغرر لأنه متوقع غير مفاجيء :
أولاً : عرض هذه الشبة

يرى بعض القائلين بحوار التأمين أن الغرر في عقود التأمين غرر يسير بالنسبة لشركة التأمين ، فلا يؤثر في العقد بالبطلان والمنع . واستدل هؤلاء الباحثون على يسارة الغرر بأن شركة التأمين « تتوقع هذا الغرر وتقدره وتحسب حسابه ، وتعد له ما يكفي لإزالة آثاره ورفع ضرره عند وقوعه ، فلم يكن من الغرر المربك المفاجيء^(١) .

وظاهر من عرض هذه الشبة أنها تقوم على أساس التفرقة بين الغرر المفاجيء والغرر المتوقع ، واعتبار الأول من الغرر الفاحش الذي يترتب عليه المنع والمحظر بخلاف الثاني فإنه لا يؤثر في صحة المعاملة .

ثانياً : رد هذه الشبة :
وردنا على هذه الشبة من وجهين :

أولها : أن اعتبار المفاجأة أو التوقع مناطاً للتفرقة بين الغرر الفاحش والغرر يسير أمر لا دليل عليه في الشرع ولا سند له في أقوال المحتددين فهو قول غريب على الفقه

(١) الشيخ علي الخفيف في المرجع السابق صفحة ٢٨ .

الإسلامي . فلقد ذكرنا تعريفات الفقهاء للغرر الكبير الذي يؤثر في المعاوضات ، ثم بينما ضابط الغرر البسيط الذي يغتفر فيها ، ولم نجد أحداً من المحتددين يجعل المفاجأة والتوقع مناطاً للتفرقة بينهما . فقد قدمنا عن فقهاء المالكية وغيرهم أن ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات هو اليسارة وعدم القصد وضرورة ارتكابه ، هنا وجدت فيه هذه العناصر الثلاثة من الغرر كان غرراً يسيراً لا يؤثر في صحة المعاوضة ، وإن كان مفاجأةً مربكاً ، أما لا توجد فيه هذه العناصر من الغرر فهو الغرر الفاحش الذي يترتب عليه المنع واللحوظ ، وإن ثبت أن التعاقد قد توقع هذا الغرر وحسب حسابه ، وأعد له ما يكفي لإزالة ضرره ودفع آثاره ، فيبيوت القمار و محلات الرهان تتوقع الأخطار التي تقدم عليها وتحسب حسابها وتعد لها ما يفي بغير الخسارة المرتبة على وقوعها بوسائل تشبه تلك الوسائل التي تلجم إليها شركات التأمين في حساب الاحتمالات ، ولا يقول أحد يحوز عقود المراهنة والقمار . ثم إن قصد الدخول في عقد يعلم التعاقد ما فيه من غرر وجهة بحجة أنه قد حسب حساب هذا الغرر وأعد العدة لتلافي آثاره قصد مناقض لقصد الشارع فيبطل ولا يترتب عليه أي أثر .

ثانيها : على فرض تسلیم أن الغرر في عقد التأمين غرر بسيط في جانب الشركة ، لأنها تتوقع هذا الغرر وتحسب حسابه وتعد له ما يفي بغير ضرره ومحو آثاره ، إعتماداً على حساب الاحتمالات ، والاستعانة في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الإحصاء ، فإذا سلمنا ذلك في جانب الشركة لهذا السبب ، فإنه يبقى الغرر الفاحش في عقد التأمين في جانب المستأمين ، الذي لا يعمل في حقه قانون الكثرة ، ولا تفيده الوسائل العلمية لحساب الاحتمالات ، وبالتالي لا يدرى عند التعاقد مع شركة التأمين مقدار ما يعطي ولا مقدار ما يأخذ . ومن المعلوم أن الغرر في أحد جانبي المعاوضة يبطلها كما قدمناه عند جميع الفقهاء .

وإذا كان أصحاب هذا القول يسلّمون بأن عقد التأمين يعد قراراً ومراده بالنسبة للمسئون المعين في علاقته بشركة التأمين ، لأنه لا يدرى مقدار ما يعطي وما يأخذ ، فإن هذا الحكم يبقى لعقد التأمين بالنسبة للمسئون ، حتى بعد التسلیم بقدرة شركة التأمين على توقع الغرر وحسابه وإعداد ما يفي بمفاجأته وينهض بضرره ، ذلك أن الوسائل العلمية لتقدير التوقعات وحساب الاحتمالات التي استعانت بها شركة التأمين وهي سبب نفي الغرر وعلة تقليله ، لا تعمل في حق المستأمين ، ولن يستوفى لدبه ، فلم تكن علة

نفي الغرر في حق الشركة موجودة في حق المستأمن المعين . والحكم لا يوجد بدون وجود عنته .

الشيبة الخامسة : عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن لحصوله على الأمان في مقابل الأقساط :

أولاً : عرض هذه الشيبة :

يقول بعض المحيزين للتأمين أن عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن الاحتيال فيه معذوم ، ويفسرون ذلك بقولهم : أن المعاوضة في التأمين بأقساط ، إنما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن وبين الأمان الذي يحصل عليه بعد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه . فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق الوجود عند التعاقد وليس احتالياً يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه . ثم يستدللون على جواز بذل المال بطريق التعاقد في مقابل الحصول على الأمان بقياس عقد التأمين على عقد الاجارة للحراسة ، فإن المستأجر يبذل الأجرة في مقابل الحصول على الأمان فكذلك المستأمن يبذل الأقساط في مقابل الحصول على الأمان .

يقول الأستاذ مصطفى الزرقاء⁽¹⁾ « إنَّ الغرر المنى عنه هو نوع فاحش ... بحيث يجعل العقد كالقمار الحض إعتماداً على الحظ المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل » . ثم يستطرد قائلاً « فإذا طبقنا هذا المقياس على نظام التأمين وعقده وجدنا الفرق كبيراً ، أما بالنسبة إلى المستأمن فإن الاحتيال فيه معذوم ، ذلك لأن المعاوضة الحقيقة في التأمين بأقساط إنما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن وبين الأمان الذي يحصل عليه . وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على الخطر المؤمن منه بعد ذلك ، لأنَّه بهذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن إليه لم يبق بالنسبة إليه فرق بين وقوع الخطر وعده ، فإنه إن لم يقع الخطر ظلت أمواله وحقوقه ومصالحه سليمة ، وإن وقع الخطر أحياها التعويض . فوقع الخطر وعده بالنسبة إليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئنان الذي منحه إياها المؤمن نتيجة للعقد في مقابل القسط » .

ثم يستدل سعادته على جواز بذل المال في مقابل الأمان فيقول⁽²⁾ : « إننا نجد في بعض العقود القديمة المتفق بين جميع المذاهب الفقهية على شرعيتها ما يشهد بجواز بذل

(1) المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ٤٠٣ .

(2) المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ٤٠٤ .

المال بطريق التعاقد بغية الاطمئنان والأمان على الأموال ، ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة ، فالأخير الحراس هنا وإن كان مستأجرًا على عمل يؤديه هو القيام بالحراسة بمقدار عمله المستأجر عليه ليس له أي أثر أو نتيجة سوى تحقيق الأمان للمستأجر على الشيء المخross واطمئنانه إلى استمرار سلامته من عدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو عليه ... فالحراس ليس لعمله أية نتيجة سوى هذا الأمان الذي بذل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقد التأمين يبذل فيه المستأمين جزءاً من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها » .

ثانياً : الرد على هذه الشبهة :

وهذه الشبهة باطلة من وجوه تسعه :

الوجه الأول : لا نسلم أن الغرر المنبي عنه هو الذي يجعل العقد كالتمار المغضض ، يعتمد على الحفظ المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل . فإن هذا نوع من الغرر الذي ورد فيه النبي ، وهو الغرر في الحصول ، أي في حصول أصل العوض . وقد تقدم أن الغرر المنبي عنه كما يقع في حصول أصل العوض يقع كذلك في قدره ، وفي أجله ، وأن الكل مؤثر في بطلان المعاوضة باتفاق الفقهاء . وعلى ذلك فإننا إذا سلمنا جدلاً خلو عقد التأمين من الغرر في حصول أصل العوض ، فإننا لا نسلم خلوه من الغرر في مقداره وأجله كما سنبيه .

الوجه الثاني : القول بأن المعاوضة في التأمين تتحقق بين القسط الذي يدفعه المستأمين والأمان الذي يحصل عليه بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه قول يخالف الواقع من جهتين :

أولاًهما : أن الذي يظهر من نص القانون ، وقصد العاقدين ، أن العوض الذي تتعهد شركة التأمين ببذلها للمستأمين في مقابل الأقساط ، هو مبلغ التأمين ، عند وقوع الخطر ، وليس الأمان المدعى ، وعلى هذا اتفقت كلمة شراح القانون وجرى العمل في شركات التأمين .

ومن القواعد المسلمة في مناهج الاجتئاد أن الحكم على عقد ما بالحل والحرمة يجب أن يؤسس على واقع هذا العقد وحقيقة ، وما قصد العاقدين ترتيبه عليه من حقوق

والتراتمات متبادلة ، لا على أمور مفروضة لا سند لها من نصوص القانون ، ولا دليل عليها من قصد العاقدين .

وإذا كان للفقيه أن يفترض ما ينافي قصد العاقدين في عقدهما ، ثم يصدر حكمه بناء على هذا الفرض ، فإنه يكون قد حكم في عقد غير قائم ، موهماً أن هذا الحكم ينطبق على العقد الموجود .

ثانيتها : أن نصوص القانون صريحة في أن التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين إلزام احتيالي غير متحقق ، يعني أن تتحققه يتوقف على وقوع الخطير المؤمن منه . وهذا ما اتفق عليه شرّاح القانون وجرت عليه شركات التأمين في عقودها مع المستأمين . فكيف يتحقق للفقيه وهو يتصدى لبيان حكم الشرع في عقد التأمين أن يفترض أن تعهد الشركة تعهد متحقق لا احتيال فيه ، وأن المستأمين قد حصل عليه فعلاً بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطير ، أليس هذا مخض تصور وافتراض ينافق نص القانون وعبارة العقد وقصد العاقدين ؟

الوجه الثالث : القول بأن العوض الذي منحه شركة التأمين للمستأمين في مقابل الأقساط هو الأمان والطمأنينة قول يحابب الصواب ، ذلك أن قواعد الشريعة ومبادئ القانون تؤكد أن العوض الذي يجوز أخذ المال في مقابلته يجب أن يكون مالاً خرج من ذمة أحد التعاقددين ودخل في ذمة الآخر ، أو عملاً قام به أحد التعاقددين لدفع الآخر . كالمراسة والبناء والتعليم والرعاية ونقل البضائع مثلاً . وواضح أن الأمان الذي قيل بأن شركة التأمين قد تعهدت بيده للمستأمين ليس مالاً خرج من ذمة الشركة ودخل في ذمة المستأمين ، وليس عملاً قامت به الشركة لمصلحة المستأمين ترتب عليه نفع له ، كالمراسة للأموال المؤمن عليها أو الرعاية الطبية للمؤمن على حياتهم مثلاً . ذلك أن التعاقد إذا لم يخرج من ذمته مالاً ولم يكلف نفسه عملاً لا يستحق مقابلًا مالياً من التعاقد الآخر ، لأنه لم يخسر شيئاً يستحق أخذ العوض عليه .

الوجه الرابع : القول بأن شركة التأمين هي التي تمنح الأمان والطمأنينة للمستأمين في مقابل الأقساط قول غير صحيح ، لأن الأمان والطمأنينة ، كالثقة والأمل والرجاء إحساس وشعور لا يستطيع أحد من البشر منحه لغيره فيكون التعهد بمنحه تعهدًا بما لا يقدر المتعهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء ، كالتعهد بإسعاد شخص أو بمنحه الثقة أو الرجاء والأمل .

وإذا قيل بأن شركة التأمين تقدر على منح الأمان بقدرها على فعل سببه ، وهو تعهداتها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، قلنا نسلم ذلك ، ولكننا نقول أن المقابل للأقساط إذن هو ذلك السبب المقدور ، وهو دفع مبلغ التأمين إذا وقع الخطر.

الوجه الخامس : القول بأن الأمان هو العوض الذي منحته شركة التأمين للمستأمين في مقابل الأقساط التي يدفعها وأن إلتزام الشركة بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر نتيجة هذا الأمان ثمرته ، قلب للحقائق ، فالواقع أن شركة التأمين قد تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمين عند وقوع الخطر ، في مقابل تعهده بدفع الأقساط ، وهذا التعهد من جانب شركة التأمين ، وإن كان احتمالاً غير متحقق ، هو الذي منح الأمان للمستأمين وجعله يحس بالطمأنينة على عدم وقوعضرر ، لأن هذا الضرر لو وقع لعوضته شركة التأمين عنه . فالحقيقة هي أن تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر هو سبب الأمان وليس نتيجة لمنحه ولا ثمرة للحصول عليه ، فكما أن مبلغ التأمين هو مقابل الأقساط ، وكان الأمان ثمرته وغايته .

الوجه السادس : أن قياس عقد التأمين على عقد الحراسة ، في أن الأمان ، في كل منها ، يقابل بمال هو الأجرة في عقد الحراسة والأقساط في عقد التأمين ، قياس فاسد لسبعين :

السبب الأول : أن الأجرة التي يبذلها المستأجر في عقد الحراسة إنما هي في مقابلة العمل الذي قام به الحراس ، وليس في مقابل الأمان الذي أحس به المستأجر في مدة الإجارة .

والحراسة عمل له قيمة مالية يبذلها الحراس وتغوت عليه كسباً كان يمكنه الحصول عليه ولو لم يحس نفسه حراسة مال المستأجر مدة الحراسة فاستحق عوضاً عن ذلك .

وما يدل على أن الأجرة في مقابلة العمل لا الأمان أمور ثلاثة :
أوها : أن الحراس يستحق الأجرة المتفق عليها إيجاعاً ولو فات الأمان بسرقة المال المخross أو هلاكه ، لأن العوض المقابل للأجرة هو الحراسة وقد قام بها دون تقصير .

وثانيها : أن الحراس يستحق هذه الأجرة إذا قام بالحراسة ولو أدعى المستأجر أنه لم يحس قط بالأمان في مدة حراسته ، لأن الأجرة في مقابلة الحراسة لا الأمان .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ الْحَارِسَ لَا يَسْتَحْقُ الْأَجْرَةَ الْمُتَفَقُ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَقُمْ بِالْحَرَاسَةِ عَلَى الْوِجْهِ
الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ وَجَدَ الْأَمَانَ فِي جَانِبِ الْمُسْتَأْجِرِ وَسَلَمَ الْمَالَ الْمُحْرُوسَ ، ذَلِكَ أَنَّ الْأَجْرَةَ
فِي مَقَابِلَةِ عَمَلِ الْحَرَاسَةِ لَمْ يَقُمْ بِهِ ، لَأَفِي مَقَابِلَةِ الْأَمَانِ . وَبِذَلِكَ ثَبَتْ يَقِيْنَا أَنَّ مَنَاطِ
اسْتَحْقَاقِ الْأَجْرَةِ هُوَ الْعَمَلُ لَا الْأَمَانَ ، فَلَمْ يَكُنِ الْمَالُ مِبْدُولاً فِيهِ ، فَإِذَا طَبَقْنَا هَذَا عَلَى
شَرْكَةِ التَّأْمِينِ تَأْكِدُ لَنَا مَا قَلَنَا مِنْ أَنَّ الْقِيَاسَ عَلَى عَقْدِ الْحَرَاسَةِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارَقِ ، فَشَرْكَةُ
الْتَّأْمِينِ لَمْ تَقْمِ بِالْعَمَلِ قُطْفٌ فِي سَبِيلِ مَنْعِ الْأَمَانِ كَمَا فَعَلَ الْحَارِسُ ، وَإِذَا قِيلَ بِأَنَّهَا قَامَتْ
بِعَمَلٍ هُوَ تَعْهِدَهَا بِدُفْعِ مَبْلَغِ التَّأْمِينِ عَنْدَ وَقْعَةِ الْخَطَرِ قَلَنَا إِذْنَ يَكُونُ مَبْلَغُ التَّأْمِينِ الَّذِي
تَعْهِدَتْ بِهِ هُوَ الْمُقَابِلُ لِلأَقْسَاطِ الَّتِي تَعْهِدُ بِهَا الْمَسَامِنُ . فَهَنَّاكَ تَعْهِدَانِ مُتَقَابِلَانِ فِي عَقْدِ
الْتَّأْمِينِ : تَعْهِدُ شَرْكَةُ التَّأْمِينِ بِدُفْعِ مَبْلَغِ التَّأْمِينِ عَنْدَ وَقْعَةِ الْخَطَرِ ، وَتَعْهِدُ الْمُسْتَأْمِنُ بِدُفْعِ
الْأَقْسَاطِ ، فَإِذَا كَانَ مَبْلَغُ الْأَقْسَاطِ ، وَهُوَ مُحْلِ التَّرَامِ الْمُسْتَأْمِنِ ، هُوَ الْعَوْضُ مِنْ جَانِبِهِ
كَانَ مَبْلَغُ التَّأْمِينِ ، وَهُوَ مُحْلِ التَّرَامِ شَرْكَةُ التَّأْمِينِ ، هُوَ الْعَوْضُ الْمُقَابِلُ مِنْ جَانِبِهَا ، أَمَّا
الْأَمَانُ فَهُوَ غَايَةُ الْمُسْتَأْمِنِ مِنْ عَقْدِ التَّأْمِينِ وَالثُّرَّةُ الَّتِي يَحْصُلُهَا مِنْ وَرَائِهِ ، غَيْرُ أَنْ ثُرَّةُ الْعَقْدِ
وَغَايَتِهِ لِيَسْتَ هِيَ الْعَوْضُ الَّذِي يَقْابِلُ بِالْمَالِ فِيهِ ، بَلْ تَرْتَبُ عَلَيْهِ الْأَمَانُ وَكَانَ سَبِيلًا فِيهِ كَمَا
نَقَدْمَ .

السَّبِبُ الثَّالِثُ : أَنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الشَّيْءَةِ لَمْ يَقُولُوا بِمَوْجِبِ هَذِهِ الْقِيَاسِ ذَلِكَ أَنَّ
مَوْجِبَهُ أَنَّ شَرْكَةَ التَّأْمِينِ لَا تَلْزِمُ بِتَعْوِيْضِ الْمُسْتَأْمِنِ عَنْدَ هَلاَكِ الْمَالِ الْمُؤْمِنِ عَلَيْهِ فِي مَدَةِ
الْعَقْدِ ، بِسَبِبِ لَا يَدْهَا فِيهِ ، قِيَاسًا عَلَى الْحَارِسِ فَإِنَّهُ لَا يَضْمِنُ الْمَالَ الْمُحْرُوسَ عَنْدَ هَلاَكِهِ
فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، مَا دَامَ الْأَمَانُ هُوَ الْعَوْضُ الَّذِي تَعْهِدُ بِبِذَلِكَ كُلَّ مِنْهَا ، وَقَدْ وَفَى بِالْتَّرَامَاتِهِ
مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ . وَلَا خَلَافٌ فِي ذَلِكَ بِالنَّسَبَةِ لِشَرْكَةِ التَّأْمِينِ عَنْدَ أَصْحَابِ هَذِهِ الشَّيْءَةِ
فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ الْمُسْتَأْمِنَ قَدْ حَصَلَ عَلَى الْأَمَانِ الَّذِي مُنْحَتَهُ لَهُ شَرْكَةُ التَّأْمِينِ مِنْ وَقْتِ
الْعَقْدِ دُونَ تَوْقِفٍ عَلَى وَقْعَةِ الْخَطَرِ ، وَأَنَّ وَقْعَةَ الْخَطَرِ لَيْسَ بِسَبِبِ مِنْ جَانِبِ الشَّرْكَةِ .
غَيْرُ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِمَوْجِبِ الْقِيَاسِ ، بَلْ أَنْزَلُوا شَرْكَةَ التَّأْمِينِ بِتَعْوِيْضِ الْمُسْتَأْمِنِ عَمَّا لَحِقَ
الْمَالِ الْمُؤْمِنِ عَلَيْهِ مِنْ ضَرَرٍ نَّتْيَةً لِوَقْعَةِ الْحَادِثِ مَعَ أَنَّ وَقْعَهُ لَمْ يَكُنْ بِسَبِبِ مِنْ جَانِبِهِ ،
لَأَنَّهُ وَفَى بِمَا التَّرَمَ بِهِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ ، وَهُوَ مَنْعِ الْأَمَانِ لِلْمُسْتَأْمِنِ كَمَا قَلَنَا .

الوَجْهُ السَّابِعُ : إِذَا سَلَمْنَا أَنَّ الْأَمَانَ هُوَ الْعَوْضُ الْمُقَابِلُ لِلْأَقْسَاطِ الْمُتَفَقِّنِ وَأَنَّ هَذَا
الْأَمَانَ حَاصِلٌ لِلْمُسْتَأْمِنِ فِي الْحَالَيْنِ : حَالَ وَقْعَةِ الْخَطَرِ وَحَالَ عَدَمِ وَقْعَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُ
مِنْهُ نَفْيَ الْغَرْرِ وَالْأَحْتَالِ ، بَلْ لَا زَالَ الْأَحْتَالَ قَائِمًا وَالْغَرْرُ مَوْجُودًا . لَأَنْ غَايَةَ مَا يَفِيْدُهُ هُوَ

القول بأن المستأمن يعرف عند التعاقد مقدار ما يأخذ في الحالين ، لأنه يأخذ الأمان فيما : أما في حالة عدم وقوع الخطر فالأمان حاصل له بسلامة أمواله وحقوقه ومصالحه ، وأما في حالة وقوعه فالأمان حاصل له بقيام مبلغ التأمين بإحياتها ، وببقى بعد ذلك أن هذا المستأمن لا يعرف عند التعاقد مقدار ما يبذل عوضاً لهذا الأمان ، لأن معرفة هذا المقدار تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه ، فإن وقع كان ما بذله من الأقساط في مقابل الأمان قليلاً ، وإن لم يقع كان ما بذله منها في مقابل الأمان كثيراً . ذلك أن الحادث المؤمن منه قد يقع بعد دفع قسط واحد فيقوم مبلغ التأمين بإحياء الأموال والحقوق والمصالح التي أضيرت من جراء وقوعه ، ويكون المستأمن قد دفع في هذه الحالة مقابل الأمان قليلاً ، وإذا لم يقع الحادث المؤمن منه ، فإنه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل هذا الأمان . والنتيجة هي أن المستأمن وإن استطاع أن يعرف مقدار ما يأخذ من شركة التأمين في حالة وقوع الخطر وفي حالة عدم وقوعه ، وأن ما يأخذ هو الأمان في الحالين ، إلا أنه لا يعرف عند التعاقد مقدار ما يبذل من أقساط في مقابل هذا الأمان ، وهو غرر في المقدار يمنع صحة المعاوضة باتفاق الجتهين كما تقدم .

ولقد قال بعض هؤلاء الباحثين أن المستأمن يعرف مقدار كل قسط فيتني بذلك الغرر ويندفع الاحتياط ، وهذا غير صحيح ، فإن المقابل للأمان ليس قسطاً واحداً ، بل عدة أقساط ، والمستأمن وإن عرف عند التعاقد مقدار القسط ، إلا أنه لا يعرف عدد الأقساط التي سيدفعها في مقابل الأمان ، لأن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه .

الوجه الثامن : القول بأن المعاوضة تم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان ، فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنه محض تصور وخيال ، ينافقه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوقف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين ، في التأمين على الأشخاص ، قد يكون مرغوباً فيه ، لأنه يعطي المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لإصلاح ضرر أصحابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقساط التأمين التي دفعها رغبة في الحصول على مبلغ تأمين أكبر منها . ولا يمكن القول والحال كذلك أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن ،

لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح ، لأن الفرض أن وقوع الخطر لا يترتب عليه ضرر بهذه الأموال والحقوق . فووقع الخطر وعدم وقوعه سواء بالنسبة لهذه الأموال والحقوق والمصالح ، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للمؤمن له ، لأن وقوعه يعنيه مبلغ التأمين الذي يبذل الأقساط في مقابلته وأملاً في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة محققة . وبناء على هذا التصور الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يمكن القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمين في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك ، قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا . وهذه بعض نتائج الإلغراف في التصور والخيال عند إصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين الذي تبرمه شركات التأمين مع الأفراد .

وما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هو العوض الذي تمنحه شركة التأمين وتحصل عليه المستأمين ، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه في نظر هذا المستأمين ، بعد حصوله على الأمان سواء ، ما يصرح به شراح القانون من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكون رؤوس الأموال لأن المستأمين في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر بيده أو ماله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساوياً للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هو الحال في التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين إلى ادخار ولا إلى تكوين رأس مال ، بل إن المستأمين في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث إحتمالي ، إن وقع كسب مبلغ التأمين . وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى ما دفعه من أقساط ، وإن لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون أن يؤمن شيئاً أو يطمئن على شيء ، لأن الفرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمان منه والطمأنينة على عدم وقوعه .

الوجه التاسع : أن الأمان لو كان هو العوض الذي التزمت شركة التأمين ببنائه للمستأمين في مقابل الأقساط لاستحال على شركة التأمين الوفاء بهذا الالتزام عند وقوع الخطر المؤمن منه وهلاك المال المؤمن عليه ، واستحاله الوفاء بمحل الالتزام التعاقدى يترتب عليه فسخ العقد بإتفاق شراح القانون والفقهاء .

ويترتب على هذا الفسخ عدم استحقاق شركة التأمين للأقساط فيما يستقبل من

الزمان ، دون التزامها بتعويض المستأمن عما لحقه من خسارة بسبب هلاك المال المؤمن عليه ، لأن فوات الأمان بوقوع الخطر الذي ترتب عليه هلاك المال المؤمن عليه كان بسبب لا يد لشركة التأمين فيه ، فلم تكن مقصورة في عدم الوفاء بالتزامها الناشيء من العقد . وعلى ذلك يكون إلزام شركة التأمين بتعويض المستأمن عما هلك من ماله بسبب وقوع الخطر لاستدله لا في الفقه ولا في القانون ، إذا جرينا على أن مطلب إلزام شركة التأمين هو منح الأمان فقط ، لأنها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ولم يكن فوات الأمان بسبب وقوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض .

الشيبة السادسة : عقد التأمين لا غر فيه بالنسبة للمستأمن لوضاه بالغرر :

أولاً : عرض هذه الشيبة :

يدرك بعض القائلين بجواز التأمين أن عقد التأمين لا غر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن عملية التأمين بالنسبة له « نفع محسن إن نزل به الخطر ، لأنه يأخذ من شركة التأمين أكثر مما أعطى من الأقساط ، وأما إذا لم ينزل به الخطر في مدة التأمين ، فإنه يكون قد حصل على الأمان في مقابل ما دفعه من أقساط يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختياراً ، وبرضا ومسرة بالسلامة التي كان ينشدتها طوال مدة التأمين . وذلك مالا يجتمع معه غبن ولا غرر »⁽¹⁾ .

ثانياً : الرد على هذه الشيبة :

وبحاب عن هذه الشيبة بأجوبة ثلاثة :

الجواب الأول : أن القول بأن الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل أقساط التأمين ، فوق أنه محسن تصور وافتراض يتناهى ما ظهر من قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليس مالاً يخرج من ذمة شركة التأمين ويدخل في ذمة المستأمن فيزيد من عناصرها الإيجابية ، وليس عملاً تقوم به شركة التأمين لصالحة المستأمن كالحراسة مثلاً ، وهو فوق ذلك إحساس وشعور لا تملكه شركة التأمين ولا تستطيع به في نفس المستأمن . وقد تكلمنا على ذلك مفصلاً فيما تقدم .

الجواب الثاني : أن الاستدلال على نفي الغرر في عقد التأمين بالقول بأن المستأمن يأخذ أكثر مما أعطى في حالة وقوع الخطر ، ويأخذ الأمان في مقابل الأقساط في حالة

(1) الشيخ علي الخفيف المراجع المشار إليه سابقاً صفحة ٢٩ .

عدم وقوع الخطر ، مع التسليم بأن الأمان يصلح عوضاً مالياً في عقد التأمين ، وأنه يقابل الأقساط ويساواها ، استدلال ينبع تقىض المقصود ، ذلك أن المستأمين على هذا القول لا يدرى عند التعاقد إن كان سيأخذ أكثر مما أعطى أم لا يأخذ إلا مقدار ما أعطى فقط ، وهو الأمان من وقوع الضرر ، إذ أن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه . فإن وقوع الخطر أخذ المستأمين أكثر مما أعطى وإن لم يقع أحد مقدار ما أعطى فقط (لأننا فرضنا جدلاً أن الأمان يقابل الأقساط ويساواها) وهذا هو الغرر .. وبعبارة أوضح : إذا وقعت الخطر بعد أن دفع المستأمين قسطاً واحداً مثلاً فإنه يأخذ مبلغ التأمين وهو أكثر من القسط قطعاً ، وأما إذا لم يقع الخطر فإنه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل الأمان من وقوع الضرر بأمواله وحقوقه ومصالحه . فهو يحصل على الأمان في الحالين ، في حالة عدم وقوع الخطر ، وذلك ببقاء أمواله وحقوقه ومصالحه سليمة ، وفي حالة وقوعه ، بقيام مبلغ التأمين بإحياء ما هلك من هذه الأموال والحقوق والمصالح ، غير أن ثمن الأمان ، أو مقابلة ، ليس واحداً في الحالين ، فهو في حالة عدم وقوع الحادث المؤمن منه أكثر منه في حالة وقوعه ، لأن المستأمين يدفع جميع الأقساط في مقابل الأمان في حالة عدم الوقع .. ويدفع قسطاً واحداً أو أكثر ، في مقابلة ، في حالة الوقع ، فيكون مقدار العوض الذي يبذله في الحصول على الأمان غير معروف عند التعاقد ، وهو غرر في المقدار يبطل المعاوضة كالغرر في الحصول كما تقدم .

الجواب الثالث : لا نسلم أن الغبن والغرر لا يجتمعان مع الرضا والطوعية والاختيار والمسرة ، فنن المبادئ المسلمة عند جميع المحتددين أن الرضا بالغرر في المعاوضة لا يصححها ، بدليل أن المقامر والمراهن ومن يشتري الحمل في بطن أمه ، وضربيه القانص ، راض بالمعاوضة مختار للغرر والجهالة ، ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة بأجمع . وال الصحيح أن صحة المعاوضة تناط بالأمرتين معاً الرضا بالمعاوضة وخلوها عن الغرر والجهالة ، فإذا انتفى واحد منها في المعاوضة بطلت وإن وجد الآخر . ولقد تقدم القول بأن العلم ب محل التعاقد شرط في صحة الرضا به ، وأن الرضا بما لا يعرفه الراضي غير متصور ، فالرضا الموجود مع الغرر والجهالة والغبن هو الرضا الذي يعتد به في نظر الشرع وإن سمي رضاً في الظاهر .

المطلب الثاني: الشبه الواردة على دليل القهار والمراهنة :

قدمنا أن الدليل الثاني على تحريم العقود التي تبرمها شركات التأمين هو أن هذه

العقود تتضمن القمار والراهنة ، ولما كان كل من القمار والراهنة حراماً باتفاق الفقهاء كانت عقود التأمين كذلك .

ولما كانت المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود القمار والراهنة حرام ، مسلمة باتفاق الفقهاء ، فإننا لم نشغل أنفسنا بالاستدلال عليها . أما المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تتضمن القمار والراهنة ، فقد أثبتناها بأمررين : أولاً : دخول عقود التأمين تحت تعريف كل من القمار والراهنة ، وهذا يعني أن حقيقة هذه العقود واحدة .

وثانياً : توافر الخصائص الجوهرية لعقود المقامرة والرهان في عقود التأمين .

وقد اعترض القائلون بمحوار عقود التأمين على المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تعد قماراً وراهنة ، بعدها شبه تقوم كلها على أساس واحد ، هو وجود الفارق المؤثر بين عقود التأمين من جهة ، وعقود القمار والراهنة ، من جهة أخرى . وسوف نذكر هذه الشبه ثم نجيب عنها واحدة واحدة :

الشيبة الأولى :

أولاً : عرض هذه الشيبة :

حاصل هذه الشيبة هو أن الراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضييع في التلهي به أوقات المقامر والمتراهن ، فيقتل بذلك فاعليته ونشاطه⁽¹⁾ .

ثانياً : رد هذه الشيبة :

والرد على هذه الشيبة هو أن اللعب والتهي وضياع الوقت ليس هو الوصف المؤثر في الحكم . فحرريم الشارع للرهان والمقامرة ليس لما فيها من لعب وتهليه وضياع الوقت . فهذه كلها حكم النبي ، أما سبب التحرير وعلته فهو أن كلاً من المتراهنين أو المقامرين لا يعرف ، عند التعاقد ، مقدار ما يعطي وما يأخذ ، لأن ذلك يتوقف على حادث إحتيالي ، فنتيجة العقد إذن خسارة في جانب وكسب في جانب آخر .

ومما يدل على أن العلة في تحريم القمار والراهنة هي الإحتيال والغدر وليس اللعب والتهي وضياع الوقت أمان :

(1) الأستاذ مصطفى الزرقا . المراجع السابق . ٣٩٩ .

أوها : أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات على أنها قمار ومراهنة . وليس فيها مجال للعب والتلهي وتضييع الوقت ، بل لما فيها من احتمال الربح في جانب والخسارة في جانب آخر ، أي لما فيها من الغرر والاحتمال . فلو كان اللعب والتلهي وضياع الوقت هو العلة أو جزء العلة لما حكموا ببطلان هذه المعاوضات وعللوا بطلان بما فيها من قمار ومراهنة ، واليك بعض هذه العبارات :

يقول ابن عابدين^(١) « وفي الفتح : أن البيع بالرقم فاسد ، لأن الجهة تمنت منه في صلب العقد . وهي جهة الثمن بسبب الرقم وصارت بمزلة القمار للخطر الذي فيه أنه سيظهر كذا وكذا . وجوازه فيما إذا علم في المجلس بعقد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني » .

ويقول أيضاً^(٢) عند ذكر البيوع الفاسدة « وضربة العائض ... واللامسة والمنابذة والقاء الحجر . ومعنى النبي مافي كل من الجهة وتعليق الملك بالخطر ، فإنه في معنى : إذا وقع حجري على ثوب فقد بعثه منك أو بعثته بكذا . أو إذا نبذته أو لمسته .. وهي بيع الجاهلية .. فكانت قراراً بسبب تعليق الملك بأحد هذه الأفعال » .

وجاء في فتح الباري^(٣) بعد ذكر الصور المختلفة لبيع الجاهلية من الملامسة والمنابذة : « فهذا من أبواب القمار » .

ويقول ابن رشد^(٤) : « وأما بيع الحصاة فكانت صورته عندهم أن يقول المشتري أي ثوب وقعت عليه الحصاة التي أرمي بها فهو لي . وقيل أيضاً أنهم كانوا يقولون إذا وقعت الحصاة من يدي فقد وجب البيع . وهذا قمار » . ثم يقول بعد ذكر بقية بيع الجاهلية كالملامسة والمنابذة والمقاصدين والملاقين : « فهذه كلها بيع جاهلية متفرق على تخريجها ، وهي محمرة من تلك الأوجه التي ذكرناها . أي القمار ، وجهة الأجل .. »

وجاء في الفروع^(٥) « وجوز شيخنا بيع الصفة والسلم حالاً إن كان في ملكه ،

(١) حاشية الدر المختار ٤ : ٥٤١ .

(٢) المراجع السابق ٤ : ١٠٩ .

(٣) ٥ : ٢٦١ .

(٤) بداية المجتهد ٢ : ١١١ .

(٥) ٤ : ٤ . ٢٤

قال : وهو المراد بقوله عليه السلام الحكم بن حزام : لا تبع ما ليس عندك . فلو لم يجز السلم حالاً لقال : لا تبع هذا ، سواء كان عنده أولاً . وأما إذا لم يكن عنده فإما يفعله لقصد التجارة والربح ، فيبيعه بسعر ، ويشترى بأرخص ، ويلزمه تسليمه في الحال وقد يقدر عليه وقد لا . وقد لا تحصل له تلك السلعة إلا بشمن أعلى مما تسلف فيندم . وإن حصلت بسعر أرخص من ذلك ندم المسلف ، إذ كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك الثمن فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة ، كبيع الآبق والبعير الشارد بيع بدون ثمنه ، فإن حصل ندم البياع ، وإن لم يحصل ندم المشتري ، وأما مخاطرة التجارة فيشتري السلعة بقصد أن بييعها بربح ويتوكى على الله تعالى في ذلك . فهذا الذي أحله الله » .

فهذه النصوص جماعتها تدل على أن المقامرة تدخل في الريع ، وهي جدلاً لا لعب فيه ، لأن مناط التحرير في المقامرة هو الإحتمال والخطر الذي يجعل أحد العاقدين كاسباً والآخر خاسراً ، لا اللعب والتلهي وضياع الوقت ، وإن كانت هذه مفاسد ترتب على القمار غالباً .

وثاني الأمرين اللذين يدللان على أن اللعب والتلهي وضياع الوقت ليس هو مناطي في القمار والمراهنة ، أن أحداً من المحتدين لا يقول بأن ما اشتمل على اللعب والتلهي وضياع الوقت من التصرفات التي لا ريا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمة القمار والمراهنة لاشتراكها في علة الحكم ، وهي اللعب والتلهي وضياع الوقت . فالعلة التي يدور معها الحكم في الرهان والمقامرة وجوداً وعدماً هي ما فيها من الاحتمال في كسب أحد العاقدين وخسارة المتعاقد الآخر .

الشبيه الثانية : أن القمار والمراهنة آفات خلقية وأدوات إجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الإنسان :

أولاً : عرض هذه الشبيه :

يقول أصحاب هذه الشبيه أن القرآن الكريم وصف القمار بأنه حبالة من حبائل الشيطان ، ووسيلة من وسائله ، يوقع بها بين الناس العداوة والبغضاء وبليهم بها عن ذكر الله وعن الصلاة ، « وهذه آفات خلقية وأدوات إجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الإنسان » وليس في عقد التأمين شيء من ذلك ^(١) .

(١) الأستاذ الزرقا في المراجع المشار إليه سابقاً ص ٣٩٨ .

ثانياً : الورد على هذه الشبهة :

والرد على هذه الشبهة هو أن إيقاع العداوة والبغضاء بين الناس والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وشلل القدرة المستجدة في الإنسان بضياع أوقاته في القمار ، وغير ذلك من الآفات الخلقية والأدواء الاجتماعية ، كل هذه حكم للنبي عن القمار والراهنة وبيان للمفاسد والمضار المترتبة عليها ، وليست علة التحرير أو الوصف الذي يناظر به النبي ، فالوصف المؤثر في التحرير والنبي هو الغرر والاحتمال الذي يترتب عليه كسب أحد العاقدين وخسارة المتعاقد الآخر . فهذا هو الوصف الذي يدور معه الحكم وجوداً وعديماً ، فإذا وجد احتمال كسب في جانب وخسارة في جانب آخر في المعاملة حرم ، وإن لم يترتب عليها عداوة ولا بغضاء . وإذا وجدت العداوة والبغضاء مع معاملة لا غرر فيها ولا احتمال فإنها لا تكون قاراً ولا يُطبق في شأنها حكم القمار .

والدليل على ذلك أن المحتددين متفقون على أن القمار حرام وإن لم يصد المقامرين عن ذكر الله وأداء الصلاة . وهل يجوز القمار إذا نظمت بيته بطريقة لا تضيع وقت المقامرين كما هو واقع الآن ، بحيث يستطيع المقامر أو المراهن أن يدخل في المقامرة أو الرهان بمحاللة هاتفية لا تأخذ أكثر من دقيقة واحدة ، فليس على المراهن إذا أراد المراهنة في سباق الخيل مثلاً إلا أن يقول : أراهن على الحصان « أدهم » مثلاً بعشرة جنيهات . إن هذا المراهن لا يضيع في ذلك وقته ، ولا يتلهى به عن أداء أعماله ، ولا تصد هذه الكلمة عن ذكر الله وأداء الصلاة . ومع ذلك فإن هذه المراهنة حرام باتفاق .

إن هذه المفاسد تحصل غالباً في عقود الرهان والمقامرة ، ولكن التحرير يثبت لها في الحالات التي تختلف فيها هذه المفاسد ، لوجود احتمال الكسب لأحد العاقدين والخسارة للآخر ، وهو أكل مال الغير بالباطل . فالنبي عن الزنا وتوجيه العقاب على الزاني لصيانته الأنساب « لأن الزنا يؤدي إلى مفسدة احتلالها » ، ولم يقل فقيه قط بقصص التحرير في الزنا على الحالات التي يؤدي فيها إلى ذلك ، بخلاف الحالات التي يثبت فيها يقيناً عدم اختلاط النسب كأن تكون المرأة بها صغيرة أو كبيرة لا تنجب أو استعملت مانعاً من مواعي الإنجاب .

والربا حرام لما يؤدي إليه من قعود المرابي عن العمل والإنتاج ، واستغلال حاجة الفقير والحتاج ، ولم يقل أحد أن الحكم يدور مع هذه الحكم وجوداً وعديماً ، بل يدور مع علة الربا المعروفة المحددة عند جميع الفقهاء . فإذا كان الله عز وجل يقول : ﴿إِنما

يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة^(١) فهل يقول مجتهد أن الخمر تحل إذا انتهت العداوة والبغضاء ، ولم يحصل بها صد عن ذكر الله وعن الصلاة ؟ إنَّ الخمر تحرم على كل حال ، لما فيها من إسکار يفسد العقول ، سواء ترتب على الإسکار العداوة والبغضاء أم لا ، وسواء صد الإسکار عن ذكر الله وعن الصلاة أم لا . وكذلك الحال في الميسر فإنه يحرم فيه لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل ، دون مقابل من مال يخرج من ذمة ويدخل في ذمة أخرى ، أو عمل جهد يبذل المقامر أو المراهن ، ولو نظمت صالات القمار وبيوت الرهان واستعملت في هذا التنظيم وسائل العلم الحديث ، بحيث لا يضيع في القمار والرهان وقت ، ولا توجد بين المراهنين أو المقامرين عداوة ولا بغضاء ، (لأنهم لا يعرف بعضهم بعضاً حتى يكن له هذه العداوة وتلك البغضاء) فإن التحرير يبقى والتي يستمر لأن علة التحرير علة اقتصادية وهي الدخول في المعاوضة على أساس الغرر والاحتيال ، بحيث تكون نتيجتها خسارة في جانب وربح في الجانب الآخر ، وكون المعاملة التي تكون نتيجتها ربح في جانب وخسارة في جانب آخر يرتب عليها عداوة وبغضاء ، وكون الاشتغال بها يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ويضيع الوقت بدلأً من التوجه إلى الإنتاج أمر غالب ، لكنه ليس المناط الذي ينطأ به الحل والحرمة ، لأنه ليس وصفاً ظاهراً منضبطاً تدور معه الأحكام .

إن أحداً من المحتدين لا يقول بأن من شرب الخمر أو لعب الميسر لا يترتب على فعله حرمة ولا تحكم عليه بالعقاب في شرب الخمر ، ولا بالبطلان في عقد الميسر إلا إذا ثبت أن هناك عداوة وقعت ، أو صلاة تركت أو ذكرأً واجباً فات .

والخلاصة أن أداء الميسر إلى العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت في التلهي به ، وعدم أداء التأمين إلى ذلك ، ليس فارقاً مؤثراً في الحكم ، لأنه ليس علة التحرير في عقود الرهان والمقامرة ، وإنما العلة مافي هذه العقود من غرر واحتمال وخسارة في جانب وكسب في الجانب الآخر . وهذه العلة موجودة في عقود التأمين كما قدمنا ولا يغير من هذا الحكم أن القمار والرهانة ترتب عليهما من المفاسد والآفات والأضرار مالا يترتب على عقود التأمين ، لأن الاشتراك في العلة يكفي ، ولا يضر الاختلاف في الحكمة المترتبة على الحكم .

١١) سورة المائدۃ الآیة ٩١:

الشبة الثالثة : عقد التأمين يقوم على أساس ترميم آثار الكوارث :
أولاً : عرض هذه الشبة :

يقول أصحاب هذه الشبة أن عقد التأمين يقوم على أساس ترميم آثار الكوارث التي تصيب الإنسان في نفسه أو ماله في مجال نشاطه العلني ، ومن ثم فإن التأمين يمنع المستأمين الأمان من أضرار هذه الكوارث قبل وقوعها⁽¹⁾ بخلاف عقدي القمار والراهنة فليس فيها ترميم لآثار المخاطر بعد وقوعها ولا أمان من أضرارها بعد الواقع⁽²⁾ .

وهذا الفارق يرجع إلى أن الخطر الذي يتوقف عليه حصول المستأمين على مبلغ التأمين كارثة يتربّع عليها ضرر يبدىء المستأمين أو ماله ، ومن ثم يكون مبلغ التأمين لازماً لترميم آثارها ، أما الخطر الذي يتوقف عليه حصول المقامر أو المراهن على مبلغ القمار والراهنة فإنه لا يتربّع على وقوعه ضرر بمال المقامر أو المراهن أو بذاته ، ومن ثم لم يكن مبلغ القمار أو الراهنة لازماً لترميم آثاره ، فهذا فارق مؤثر يمنع من قياس عقد التأمين على عقدي القمار والراهنة عند أصحاب هذه الشبة .

ثانياً : رد هذه الشبة :

وردنا على هذه الشبة هو أن الأمان من أضرار الكوارث قبل وقوعها وترميم آثارها بعد الواقع أمر لا يؤثر في المعاوضة بالخل والتحريم ، لأمور :

أوها : أن توقع الضرر من حادث معين لا يحيى من توقع هذا الضرر أن يعقد معاوضة محمرة لما تنتطوي عليه من ربا أو غرر أو قمار ، بغية إصلاح هذا الضرر ، لأن الشارع وإن أجاز للإنسان ، بل أوجب عليه أن يتوقى المخاطر ، وأن يعد العدة لثلافي آثار ما يتوقعه منها ، إلا أنه بين الوسائل التي تؤدي إلى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول إلى هذه الغاية بوسيلة محمرة ، كالمعاوضات التي تنتطوي على الغرر والقامر .

إنَّ من الأصول المسلمة في الشريعة الإسلامية أن الغايات والمقاصد المشروعة لا يجوز الوصول إليها وتحصيلها بالطرق الحرام ، بل يجب أن يتحقق المقصود الشرعي بالوسيلة الشرعية ، دون الوسيلة المحمرة . فترميم آثار الأخطار وجر ما تجره على الناس من أضرار أمر يتفق مع مقاصد الشارع العامة ، ولكن هذا الترميم وذلك الجير يجب أن يكون بالوسائل المشروعة ، وليس عقد التأمين واحداً منها لما ينتطوي عليه من غرر وخطر كما بينا سابقاً .

(1) الأستاذ مصطفى الزرقا، المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ٣٩٩ .

(2) المرجع السابق ٣٩٩ .

إن سلوك الوسيلة المحرمة لتحقيق المقصود المشروع يفوت مقصدًا شرعياً آخر ، والشارع قاصل تحقيق جميع مقاصده ، ولقد شرع سبحانه من المعاملات وسن من الأحكام والطرق ما يكفي لتحقيق جميع مقاصده ، بحيث إذا من طريقة أو سد سبيلاً لمقصد شرعي ، فتح لتحقيق هذا المقصود طرقاً ووسائل أخرى جائزة . وتكون النتيجة إذن هي أن الوسائل المشروعة تكفي لتحقيق جميع المقاصد الشرعية دون تفويت واحد منها .

فجمع المدخرات واستثمارها مثلاً مقصد مشروع وهدف حلال ، ولكن لا يجوز تحقيق هذا المقصد والوصول إلى ذلك الهدف عن طريق المصادر التي تقوم على أساس نظرية الفائدة ، بل على أساس شركات المساعدة ، أو عقود القراض مثلاً . وتبادل الأموال مقصد مشروع ، ولكن هذا التبادل يجب أن يتم بمعاوضات لا تتطوّر على ربا أو غرر ، وبقاء النسل وإشباع الغريزة مقصد مشروع ولكن تحقيقه يجب أن يتم بطريق الزواج . وإذا فرض أن مقصدًا شرعياً لا يتحقق في بعض الظروف والأحوال الطارئة غير العادلة إلا بوسيلة غير جائزة ، فإن باب الرخص وقاعدة الضرورة تعمل في مثل هذه الأحوال ، على أن الضرورة تقدر بقدرها والرخصة ترتفع بارتفاع أسبابها ، وهي الظروف والأحوال التي أباحتها .

ومن المقطوع به أن أهداف التأمين ومقاصده ، من التعاون والتضامن بين الناس على تفويت آثار المخاطر التي قد تتحمل بأحدهم ، وتوزيع الأضرار التي تنتجه عن هذه المخاطر بين عدد كبير من الناس ، يمكن تحقيقها بوسائل مشروعة ، كالتأمين التبادلي الاجتماعي ، إذا وسعت دائرة هذين النوعين من التأمين ، واتجهت الوسائل العلمية إلى تنظيمها على شكل يحقق هذه المقاصد .

ثم إنَّ الشريعة جاءت بنظام حكم وأحكام عادلة في مجال التضامن والتكافل والتعاون . فالدولة في نظر الإسلام تلتزم بتأمين الفادر على العمل بتوفير فرص العمل الكريمة له ، وتأمين العاجز عنه بإعطائه ما يكفيه مأكلًا ومشربًا وملبسًا ومركتًا ، كما يقول بعض المحتددين . فليس التأمين الذي تقوم به الشركات في نظرنا هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مقاصد الشارع من التعاون والتضامن ، كما أن هؤلاء الذين يلجأون إلى هذه العقود ليسوا في حالة ضرورة تلجمهم إلى ارتكاب الغرر الحرام .

ثانيها : أن هذا الوصف وهو ترميم آثار المخاطر قد يوجد في المعاوضة ويتختلف الحكم بالجواز عنه ، فالمقامرة والرهان يمنعان شرعاً ، ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر

وإصلاح ما تجره هذه المخاطر على المقامر أو المراهن من أضرار. فإذا كان الحادث الذي يتوقف عليه استحقاق المقامر أو المراهن لبلغ القمار أو المراهنة كارثة تصيب كلاً منها بضرر في بدهه أو ماله ، كالحرق والغرق مثلاً ، فإن المراهنة على وقوعها وعدم وقوعها تكون حراماً بدون نزاع . فلو أن شخصاً قال لآخر إذا غرت بضاعتك دفعت لك عشرة آلاف ريال ، وإن سلمت دفعت لي مثل هذا المبلغ أو أقل ، لكان هذا الاتفاق رهاناً حراماً باتفاق ، مع أن مبلغ التأمين قد قصد به ترميم آثار كارثة الغرق في هذه الحالة . فهنا يختلف الحكم ، وهو جواز المعاوضة مع وجود الوصف وهو ترميم آثار الكوارث .

ثالثاً : أن أصحاب هذه الشبهة من علماء الشريعة وشراح القانون يسلمون بأن عقد التأمين يعد قراراً ومراهنة إذا عقد مع مستأمين واحد أو عدد قليل منهم ، مع أن العقد في هذه الحالة يقصد به ترميم آثار الكارثة التي علق استحقاق مبلغ التأمين عليها . وهذا يعني أن ترميم آثار الكوارث ليس وصفاً مؤثراً في جواز المعاملة إذا وجدت علة التحرير بأن تضمنت الغرر أو دخلت تحت القمار والمراهنة فالوصف ، وهو ترميم آثار الكوارث ، موجود في هذه المعاملة ، غير أن الحكم ، وهو جواز المعاملة ، قد يختلف عنه ، فدل وجوده وتحقيق الحكيم عنه على أنه وصف غير مؤثر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع ثبوت حكم الأصل في الفرع .

رابعها : أن أصحاب هذه الشبهة يسلمون بجواز عقود التأمين في حالات لا يقوم فيها التأمين بترميم آثار الكوارث ، بل لا يقصد به فيها إلا الادخار وتكوين رفوس الأموال ، كالتأمين على الأشخاص في كثير من حالاته ، فالمستأمين أو ورثته يستحق مبلغ التأمين كاملاً في حالات التأمين على الحياة ، في جميع الحالات ، أي سواء أصابه ضرر يكون مبلغ التأمين لازماً لإصلاحه أم لا . بل أن المستأمين يستحق هذا المبلغ ولو كان الخطر المؤمن منه من الحوادث السعيدة التي يحبها الإنسان ويتنى وقوعها ، كالتأمين على الحياة حالة البقاء وتأمين الزواج والأولاد . ففي التأمين على الحياة حالة البقاء مثلاً ، يستحق المستأمين مبلغ التأمين إذا بقي حياً في مدة معينة ، وبقاوه حياً إلى هذه المدة أمر يحبه ولا يخشاه ، لأنه لا يترتب على وقوعه ضرر ، بل إنَّ هذا الواقع يفده ، لأنَّه يحصل به على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لإصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر . فليس للتأمين هنا شأن بترميم آثار الكوارث ، إذ لا كارثة هنا يحتاج المستأمين إلى الأمان من أضرار وقوعها وترميم هذه الأضرار بعد الواقع ، في هذه الحالات من التأمين

يتنى وصف ترميم آثار الكوارث بعد وقوعها ، والأمن من ضررها قبل الواقع ، ويقى الحكم وهو جواز التأمين على رأى أصحاب هذه الشبهة . ولذلك وجدنا شراح القانون يصرحون بأن شرط المصلحة في هذه الأنواع من التأمين ليس لازماً ويعنون بذلك أنه ليس بشرط في صحة عقد التأمين أن تكون للمستأمين مصلحة في عدم وقوع الخطر ، بل أن عقد التأمين يصح ولو كانت له مصلحة في هذا الواقع ، لأن هذا الواقع فوق أنه لا يصبه بضرر ما بل قد يحرر له نفعاً ، فإنه يمكنه من الحصول على مبلغ التأمين ، وهذا هو القمار والرهان بعينه . فالحادث الذي يتوقف عليه استحقاق مبلغ التأمين حادث سعيد لا يتربط عليه ضرر بالمستأمين بحيث يحتاج لمبلغ التأمين في إصلاحه وترميم آثاره . فالمستأمين من هنا كالمقامر والرهان يتعنى وقوع الحادث ولا يخشاه لأن وقوعه يسبب له رحماً خالصاً دون خسارة وعدم وقوعه يسبب له خسارة خالصة دون ربح .

خامسها : ما تقدم من أن الأمان الذي يتحمّه عقد التأمين للمستأمين وصف غير معتبر في إفادة الخلل ، لأنه لم ينفع عن عقد التأمين وصف الغرر ، فهو وصف غير مؤثر . لأن تأثيره يتوقف على اعتباره عوضاً يقابل بالمال ، حتى يصح دفع الأقساط في مقابلته عند عدم وقوع الحادث المؤمن منه في مدة العقد ، ولقد تقدم أن الأمان الذي يدعى أن شركات التأمين تتحمّل للمستأمين ليس عوضاً مالياً يقابل بالمال لأنه ليس مالاً يخرج من ذمة شركة التأمين ويدخل في ذمة المستأمين ، حتى توضع عنه بالأقساط ، وليس عملاً أو جهداً تبذله شركة التأمين حتى تكون الأقساط أجراً لهذا العمل ، بل إن الأمان والطمأنينة شعور واحساس لا يقدر على منحه للناس إلا خالق الناس ، وكل ما تستطيع شركة التأمين فعله هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الكارثة في مقابل الأقساط ، وقد تقدم أن هذا هو الغرر والاحتياط والقمار بعينه .

وإذا كان مثل هذا الشعور والإحساس يصلح عوضاً يقابل بالمال ، وله تأثير في الحل والتحريم ، فإننا نقول أن عقود المراهنة والقمار تبعث في نفس المقامر والرهان الأمل في الحصول على ربح دون خسارة . فهذا الأمل في الربح هو الباعث الدافع له على الدخول في الرهان أو المقامرة . فإذا لم يكسب الرهان أو المقامرة فقد عاش في هذا الأمل ونעם به وقتاً من الزمن . وأن من يشتري الماء قبل بدو الصلاح ، ومن يشتري ضربة القانص ورمية الصائد يدفع الثمن في مقابل الأمل في أن يحصل على أكثر مما دفع ، لأنه يدفع ثمناً بخسارة في مثل هذه المعاوضات ، أفالاً يكون هذا الأمل عوضاً مالياً ، يقابل بالمال بحيث

يقال أنه إذا اجتاحت المثار آفة أو لم يخرج في الشبكة صيد فقد نعم بالأمل الذي منحه له البائع .

المطلب الثالث : الشبهات الواردة على دليل الربا :

قلنا في الدليل الثالث على حرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين ، إن هذه العقود تتضمن الربا ب نوعيه ، ربا الفضل و ربا النساء من وجوه ثلاثة :

أوّلها : أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمين على أن يدفع المستأمين مبلغاً من المال في مقابل أن ترد إليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر ، فكان بيع النقد بالنقد إلى أجل ، وهو ربا النساء عند التساوي ، فإن كان المؤجل أكبر انتقاماً إلى ربا النساء ربا الفضل أيضاً .

وثانيها : أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمين في حالة بقائه حياً إلى المدة المحددة في العقد الأقساط التي دفعها مدة العقد مضافاً إليها فائدة ربوية فيكون ربا .

وثالثها : أن أكثر العمليات التي تمارسها شركات التأمين تقوم على أساس الربا فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة ، وتقرض منها بضمان وثيقة التأمين بفائدة ، وتشترط على تأخير دفع الأقساط فائدة . والعقد إذا تتضمن شرط الربا بطل .

وقد أورد القائلون بجواز التأمين بعض الشبهات على هذا الدليل ونحن نوردها كما ذكروها ثم نتولى الإجابة عليها .

الشبة الأولى :

أولاً : عرض هذه الشبة :

« إننا إنما نتكلّم في التأمين من حيث هو نظام قانوني ، ولا نتكلّم فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى مشروعة أو منوعة ، وإذا وجدنا أن قواعد الشريعة ونصوصها لا تقتضي منع التأمين فإنما نحكم بصحّته من حيث كونه نظاماً يؤدي بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية إلى مصلحة مشروعة .. وحكمنا بالمشروعية على النظام ذاته ليس معناه إقرار جميع الأساليب التعاملية والاقتصادية التي تلجم إليها شركات التأمين » (١) .

(١) الاستاذ مصطفى الزرقان في المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ٤٠٦ ، ٤٥٧ .

صاحب هذه الشبيه يسلم ببطلان عقود التأمين لاشتمالها على الربا ، لكنه يرى أن هذا الدليل في غير محل التزاع ، ذلك أن التزاع ، في نظره ، إنما هو « في التأمين من حيث هو نظام قانوني ، وليس فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى ممنوعة أو مشروعة⁽¹⁾ ».

ثانياً : رد هذه الشبيه :

والجواب على هذه الشبيه من وجهين :

أولها : ما تقدم غير مرة من أن الفقيه إنما يحكم على التأمين باعتباره عقداً أبى منه شركة التأمين مع المستأمين ، على أساس ما أنشأه هذا العقد من علاقة وما رتبه من حقوق وواجبات متبادلة بين طرفيه ، ولا يحكم على « التأمين من حيث كونه نظاماً يؤدي عقلياً فكرته الأصلية وطريقته الفنية إلى مصلحة مشروعة » فالتأمين من حيث كونه نظرية ونظاماً يقصد به التعاون والتضامن لا غبار عليه من الوجهة الشرعية ، غير أن هذا لا يستلزم جواز تحقيق هذه النظرية أو تطبيق هذا النظام بعقود ووسائل محمرة لاشتمالها على الربا الحرم شرعاً . فالمصلحة المشروعة لا ينبغي أن تحصل بطريق غير مشروع . وهل يمكن للفقيه أن يحكم على عقود الربا التي تبرمها المصارف التي تقوم على القائمة الربوية بالجواز لأن النظام المصرفي يؤدي إلى تجميع المدخرات واستثمارها فيما يعود على الأمة الإسلامية بالرخاء والقوة بحجة أن هذه مصالح مشروعة ، وهل القول بأن تبادل الأموال مصلحة شرعية يعني جواز تحقيق هذه المصلحة بالتعاون والتضامن على المأمور قبل أن تخلق والحمل قبل أن يولد وضرر القانص ورمي الصائد ؟

إن صاحب هذه الشبيه يسلم بمحرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين لاشتمال هذه العقود على الربا ، وهذا يفيينا فيما نحن فيه ، وهو بيان حكم الشرع في هذه العقود ، باعتبارها فعلاً من أعمال المكلفين يراد بيان حكم الشرع فيه ، وأما أن الأهداف التي يقصد بالنظام تحقيقها وهي التعاون والتضامن بين طائفة من الناس فنحن نقول باتفاقه مع مقاصد الشارع على أن تكون وسائل تحقيقه مشروعة خالية عن الربا والغرر ، وهو مالا يتوافق في عقود التأمين كما يحرى عليه العمل في هذه الشركات .

وثانيها : أنه مع التسليم بإمكان وجود عقد تأمين لا تقترن بها شروط ربوية ، وأن

(1) المرجع السابق في الموضع السابق .

شركات التأمين قبلت أن تخلي عقودها من هذه الشروط ، فرددت قيمة الأقساط للمساءلة في التأمين حالة البقاء دون زيادة ربوية ، ولم تشرط فوائد ربوية على التأخير في دفع الأقساط ، ولم تقم باستئثار أموالها في سندات بفوائد ربوية ، ولم تفرض بفائدة على وثائق التأمين ، وخلصت جميع العقود من مثل هذه الشروط ، وهو ما يتعذر عليها فعله في نظام اقتصادي يقوم كله على الربا وتقوم فيه الفائدة بجانب العمل بدور كبير في توزيع الانتاج ، فإنه يتعذر بعد ذلك كله الربا كاملاً في طبيعة هذه العقود بحيث لا تتصور هذه العقود بدون الربا ، لأن مقتضى هذه العقود كما قدمتنا هو إعطاء المستأمين لشركة التأمين مبلغاً من النقود قد يدفع مرة واحدة أو على أقساط دورية في مقابل تعهد شركة التأمين بأن تدفع له مبلغاً من النقود دفعاً واحدة ، أو مرتبًا دوريًا عند وقوع الخطر ، أي بعد أجل غير معين ، هو المدة التي تتعذر بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه ، وهذا لا ينفك عنه عقد التأمين لأنّه جزء من حقيقته .

الشيبة الثانية :

أولاً : عرض هذه الشيبة :

إن القول بحرمة عقد التأمين بناء على تضمينه للربا من حيث أن المستأمين يدفع قسطاً ضئيلاً ويتلقى . إذا وقع الخطر المؤمن منه . تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذي التزم به شبهة في ظاهرها موهمة وفي الحقيقة واهية لا تنبع . ذلك أن موضع التأمين التعاقدى قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار الناشئة من مفاجآت الأخطار ، وإذا صرخ أن يتعذر في هذا ربا أو شبهة ربا وجب القول عندئذ بحرمة التأمين التبادلي . لأن المستأمين فيه أيضاً يدفع قسطاً ضئيلاً ويتلقى في مقابلته تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه .. ولو صحت شبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفي الدولة ، لأن الموظف يقتطع من راتبه نسبة صغيرة ويتلقى عند تقاعده أو تلقى أسرته عند وفاته راتباً شهرياً يكون حتماً بمجموعه في النهاية أقل أو أكثر مما اقتطع من مرتبه مدة الوظيفة^(١) .

وحال هذه الشيبة هو أن دفع مبلغ ضئيل من النقود ويتلقى مبلغ أكبر منه بعد مدة يعاد ربا في غير عقود التأمين ، أما في عقود التأمين فإنه لا يعاد ربا ولا شبهة ربا . لأن

(١) الاستاذ مصطفى الزرقا نظام التأمين موقفه في النظام الاقتصادي و موقف الشريعة الإسلامية منه ص ١٤

التأمين التعاقدى تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار كالتأمين التبادلى ونظام معاشات موظفى الدولة سواء بسواء .

ثانياً : ال رد على هذه الشبهة :

لا نسلم أن العقود التي تبرمها شركات التأمين مع المؤمن لهم تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار المؤمن منها لأن التعاون تبرع لا يقصد المترع من ورائه رحماً ولا ينتظر عوضاً مالياً . وعقود التأمين التي تبرمها شركاته معاوضات مالية يقصد من ورائهما الربح باتفاق . فشركة التأمين تعهد بدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تعهد المستأمن بدفع الأقساط ، والمستأمن يتعهد بدفع أقساط التأمين في مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين ، ولا قصد فيه للتبرع لا من جانب شركة التأمين ولا من جانب المستأمن . والحكم على العقد بأنه معاوضة أو تبرع يجب أن يبني على قصد العقددين كما يظهر من نصوص العقد . ولا يمكن فرض نية التبرع فرضاً ، وذلك لما تقرر في أصول الشريعة من « أن الأعمال بالنيات والقصد معتبرة في التصرفات من العادات والعادات والمعاملات » .

والتبرع المدعاوى في التأمين يقوم على افتراض أن هناك اتفاقاً أو عقداً بين جميع المستأمينين ، وأن هذا الاتفاق أنشأ علاقة بينهم ، وأن هذه العلاقة تقوم على نية البذل والتضحية والتبرع بما يدفعون من أقساط ، لغرض جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار التي تصيب واحداً منهم ، وأن من يستحق التعويض منهم لا يأخذ منه المال المترع به عوضاً عما دفع من أقساط أو إشتراكات . وإنما يأخذ ذلك بوصفه أحد المستحقين في المال المترع به . على قاعدة أن من تبرع بجهة أو جماعة تجمعهم صفة . فإنه سهماً في المال المترع به إذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الصفة ، كمن وقف على أهل مكة أو أوصى لطلاب العلم فإنه يستحق سهماً في الوقف أو الوصية إذا كان من أهل مكة أو من طلاب العلم ، فلا يقال في هذه الحالة أنه يأخذ مقابلأً أو عوضاً لما بذل ، وإنما يقال إنه يستحق نصيباً في المال المترع به لتوافر صفة الاستحقاق فيه ، فهو يدفع متبرعاً ، ويأخذ من مال التبرع فانتفت المعاوضة تماماً في مثل هذه الحالة .

وهذا موجود في التأمين التبادلى الذى تقوم به الجمعيات التعاونية ، وكذا نظام المعاشات الذى تولاه الدولة ، فإن ما يدفعه المشترك أو المستأمن من قسط أو اشتراك في جمعيات التأمين التبادلى يقصد به التبرع ، وما يأخذه من مال يكفى بجبرضرر ، عند

وقوع الخطر ، فإنه لا يأخذه عوضاً أو مقابلاً للأقساط التي بذلت ، وإنما يأخذه تبرعاً بوصفة أحد الدين وجدت فيه صفة الاستحقاق التي بنت في نظام الجمعية .

وإذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع من أقساط فإنما يدفع بطريق التبرع وأن ما يستحق من تعويضات فإنما يعطى تبرعاً لمن وجدت فيه صفة الاستحقاق ، وبالتالي فإن نية التبرع لا تكون قائمة في مثل هذه الجمعيات ، قلنا إننا لا نحكم بجواز هذا النوع من التأمين إلا إذا كان قصد التبرع واضحأً في نظام هذه الجمعيات ، والا قلنا بعدم الجواز .

وكذلك الحال في نظام المعاشات التي تقوم به الدولة فإنه لا يقصد من ورائه الربح ، وما يتنازل عنه الموظف من أقساط يقصد به التبرع لكل من وجدت فيه صفة معينة أو وجد في ظروف خاصة ، وما يأخذه هو أو ورثته من معاش بعد ترك العمل أو موته فإنما يأخذه لتوافر شرط الاستحقاق فيه . وإذا لم يكن قصد التبرع واضحأً في نظام المعاشات فينبغي أن ينص فيه على ذلك ، وإذا قيل بأن الموظف يدفع القسط جبراً ، قلنا بل اختياراً إن أراد أن تتوافر فيه صفة الاستحقاق التي نص عليها في هذا النظام ، لأنه إذا لم يدفع لم يدخل في أهل الاستحقاق كما نص عليهم في النظام .

ولقد ذكرنا أكثر من مرة أن عقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المستأمين لا ينشيء إلا علاقة واحدة هي العلاقة بين هذا المستأمين والشركة المؤمنة ، وأن هذه العلاقة تقوم على المعاوضة وقدر الربح باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، وأن القول بوجود اتفاق تعاوني ينشيء علاقة أساسها التعاون والتضامن بين جميع المستأمينين الذين يتعاملون مع شركة تأمين معينة ، مجرد فرض لا تبني على مثله الأحكام الشرعية ، لأن نية التبرع لا تظهر إلا من عقد أو اتفاق يقرره ، ولا وجود لمثل هذا العقد أو الاتفاق الذي يقرر التعاون وينظميه بين المستأمينين والعقد القائم بين شركة التأمين والمستأمين لا ينشيء مثل هذه العلاقة بحال ، فهذا مجرد فرض لا تقره قواعد القانون ولا أصول الشريعة فهل يطمأن لحكم شرعي مبناه فرض وتقدير دون واقع وحقيقة؟ .

وعلى هذا فعقد التأمين معاوضة خالصة لا أثر فيها للبذل والتضحيه والتعاون والتضامن كما يقول أنصار التأمين لدى هذه الشركات ، وإذا كان الأمر كذلك فإن الربا فيه يكون مؤثراً بدون نزاع .

الخاتمة

«نتائج البحث»

وفي نهاية هذا البحث نعرض النتائج التي انتهينا إليها فيه على الوجه التالي :

أولاً : إنَّ التأمين ياعتباره نظرية ونظاماً غير منظور فيه إلى الوسائل العملية لتحقيق النظرية وتطبيق النظام ، أمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدعوه إليه أدتها الجزئية . ذلك أن نظرية التأمين كما يقول أحد شراح القانون « ليست إلا تعاوناً منظماً تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد ، حتى إذا تحقق هذا الخطر بالنسبة إلى بعضهم ، تعاون الجميع على مواجهته ، بتضحيه قليلة يبنها كل منهم ، يتلاطفون بها أضراراً جسيمة تتحقق بمن نزل به الخطر منهم ، لولا هذا التعاون » .

ونحن لا نظن أنه قد ثار خلاف في جواز التأمين بهذا المعنى أعني التعاون والتضامن على تفتيت آثار المخاطر وتوزيعها على عدد من الناس ، وإنما ثار الخلاف في بعض الوسائل العملية التي ظهرت في العمل لتحقيق النظرية وتطبيق النظام ، وأعني بذلك العقود التي تبرمها شركات التأمين التجارية .

ثانياً : إنَّ مشروعية الغاية والمقصد لا يلزم منها حتماً جواز كل وسيلة تؤدي إلى هذه الغاية أو تتحقق ذلك المقصد . فن الأصول المسلمة في الشريعة الإسلامية أن الغايات والمقاصد الشرعية يجب الوصول إليها وتحقيقها بالوسائل الشرعية دون الخرمة ، لأن الوسيلة الخرمة إذا حققت مقصداً شرعاً فوت مقصداً شرعاً آخر ، والشارع الحكيم قاصل بشرعه تحقيق جميع مقاصده كما قلنا . ولقد سن سبحانه من الأحكام وشرع من المعاملات ما يكفي لتحقيق جميع مقاصده ، وإذا سدت الشريعة طريقاً أو منعت وسيلة تؤدي لمقصد شرعي ، فإنها تشرع وسائل وتفتح طرقاً أخرى لتحقيق هذا المقصد دون تفويت لغيره .

فجمع المدخرات واستثمارها مقصد شرعي ولكن يجب تحقيقه بوسائل مشروعة لا تقوم على نظرية الفائدة الربوية . وتبادل الأموال مقصد شرعي ، و يجب تحقيقه بوسائل لا تنطوي على غرر أو قمار أو ربا . فالتعاون والتضامن على ترميم آثار الأخطار وجرب ما تجراه على الناس من أضرار أمر يتفق مع مقاصد الشريعة ، ولكن هذا الترميم وذلك الخبر يجب أن يكون بالوسائل المشروعة التي لا تنطوي على غرر وقامار وربا .

ثالثاً : إن الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون والتضامن وبذل التضحيات هي عقود التبرع حيث لا يقصد التعاون والمضحي فيها رحماً من تعاونه وتضامنه ولا يطلب عوضاً مالياً مماثلاً لما بذل ، ومن ثم جازت هذه العقود مع الجهة والغرر ، ولم يدخلها القمار والمراهنة والربا . ذلك أن محل التبرع إذا فات على من أحسن إليه به ، بسبب هذه الأمور ، لم يلحقه بفوائده ضرر ، لأنه لم يبذل في مقابل هذا الإحسان عوضاً ، بخلاف عقود المعاوضات ، فإن محل المعاوضة إذا فات على من بذل فيه العوض ، لحقه الضرر بضياع المال المبذول في مقابلته ، وما قبل بشأن الجهة والغرر والقمار والمراهنة يقال مثله في الربا ، فالمراهن يعطي القليل ويأخذ الكثير بعد الأجل ، والمتربي يعطي ولا يأخذ ، فلا يتحقق الربا في التبرع .

رابعاً : إن كلاماً من التأمين التعاوني والتأمين الاجتماعي يحقق الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون والتضامن وبذل التضحيات ، فهذا النوع من التأمين يقوم على قصد التعاون والتضامن والتبرع ، دون الرغبة في استثمار الأموال ، وطلب الربح ، فيعدان تطبيقاً سليماً لنظرية التأمين في رأينا ، لأنها « ليسا إلا تعاوناً منظماً تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد ، حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم ، تعاون الجميع على مواجهته ، بتضحيات قليلة يبذلها كل منهم ، يتلاطفون بها أضراراً جسيمة تتحقق بمن نزل به الخطر منهم ، لو لا هذا التعاون » .

خامساً : إن التأمين بقسط ثابت ، وهو الذي تقوم به شركات التأمين ، لا يتحقق الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون والتضامن وبذل التضحيات ، لأن العقود التي تبرمها هذه الشركات معاوضات مالية دخلها الغرر والقمار والربا وعقود المعاوضات إذا دخلتها هذه الأمور بطلت .

ولقد بذلت محاولات كثيرة من بعض الباحثين لتفكي هذه الحقيقة ، تارة يأخذون التأمين في عقود التبرع ، واعتباره تعاوناً بين المستأمينين الذين يتعاملون مع شركة تأمين معينة ، بدعوى أن هذا العقد ينشيء علاقة بين طائفة المستأمينين أساسها التعاون والتضامن ويكون دور شركة التأمين في هذا التعاون دور النائب وال وسيط الذي ينظم تعاونهم ، وتارة أخرى يبني الغرر في جانب شركة التأمين بدعوى أن عقد التأمين ينشيء علاقة بين شركة التأمين وجميع المؤمن لهم ، وأن هذه الشركة تستطيع بواسطة حساب الاحتمالات وقانون الكثرة وقواعد الإحصاء ، أن تحدد على وجه يقرب من الدقة مقدار ما تعطي بمجموع

المؤمن لهم وما تأخذ منهم ، ونارة ثالثة بدعوى إنتفاء الغرر والقمار في جانب المستأمن . على أساس أن المعاوضة في عقد التأمين إنما هي بين الأقساط التي يدفعها المستأمن والأمان الذي يحصل عليه . وأن المستأمن يحصل على هذا الأمان من وقت العقد ودون توقف على وقوع الخطير ، فلا يكون هناك غرر في جانبه لأنه يستوي لديه في هذه الحالة وقوع الخطير وعدم وقوعه ، فهو إذا وقع حصل على الأمان بقيام مبلغ التأمين بإحياء ما هلك من أمواله وحقوقه ومصالحه ، وإذا لم يقع فإنه يحصل على الأمان ببقاء أمواله وحقوقه ومصالحه سليمة . وهذه المحاولات جميعاً لم تؤد الهدف المنشود ، لأنها تقوم على مجرد الفرض والتقدير ولا تعتمد على واقع هذه العقود كما فعلنا .

سادساً : إن التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية يحقق التعاون والتضامن والتكافل على أساس محكم لم يسبق له نظير ، وأن توسيع الدول الإسلامية في التأمينات الإجتماعية حتى تشمل جميع طبقات الشعب التي تعجز مواردها عن مواجهة الأخطار أمر لازم لابد منه ، فإن الدولة الإسلامية ، في نظر الإسلام ، تلتزم بتأمين فرصة عمل لكل قادر على العمل ، وتأمين العاجز عن العمل بإعطائه ما يكفيه مأكلًا ومشربًا وملبسًا ومسكنًا ومركباً كما يقول بعض الفقهاء ، وطا في موارد الزكاة ما يقوم بذلك ، والإمكان لها أن تفرض من الضرائب على الأغنياء ما يسد حاجة الفقراء .

سابعاً : إن الصيغة المنشورة المتاحة للأفراد حتى الآن لتحقيق أهداف التأمين ومقاصده من التعاون والتضامن على تولي آثار المخاطر هي التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية ، إذا قامت دراسات جادة للتوسيع في هذا النوع من التأمين واستخدام الوسائل العلمية لتنظيمه على الوجه الذي يحقق به هذه الغايات والمقاصد . وهناك تجربة مفيدة في هذا المجال قامت بها بعض الدول الإسلامية يمكن الاستفادة منها .

* * *